١١٣٤

نور العالم

لعلكم

ها

1134

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي الانعام فاطر السموات والارض والانام جاعل الملائكة لادم خداما والصلوة على محمد واله الكرام واصحابه العظام وبعد فهذه حواش كتبها حاج بابا بن حاج ابراهيم بن حاج عبد الكريم بن عثمان بن الطوسوي للمصباح وقد سماها خلاصة الاعراب قال المص قدس الله روحه اما بعد حمد الله ذي الانعام اعلم انها حرف بلا خلاف لدلالتها على معنى في غيره و يشهد عليه ذكرهم اياها في الحروف دون غيرها ولا ينافي ذلك قولهم انها كلمة باطلاق لفظ الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرج نوعه فكونها كلمة لا ينافي في كونها وفاكما لا ينافي كون زيد حيوان كونه انسانا ولعل السر في ذلك خفاء حرفيتها من حيث انها عملت في الظرف النصب وليس شيء غيرها من الحروف كذلك وتضمنت بمعنى مهما وهو اسم حتى فسروا به قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق يطلق عليها اسم نوعها لذلك واطلق اسم الجنس لما ظهر انها لم يخرج عن احد انواعها وصحة اطلاقها على كل منها اعلم انه قيل اصل اما مهما واختلفوا في افراد مهما وتركيبها فقيل هي اذ كان الاصل هو الافراد

وقال

وقال اخرون هي مركبة واختلف هولاء فقال قوم اصلها ماما فالاولى ادات الشرط والثانية زايدة فلما اجتمعت كلمتان بلفظ واحد قلبت الالف الاولى هاء فصار مهما وقال الاخرون اصلها التي بمعنى الكفف ما الثانية هي ادات الشرط ثم قلبت هاء في مهما همزة نظرا الى اتحادهما في المخرج الحلقي ثم قلبت الالف واوا وانفتاح ما قبلها ولا يلزم اجتماع الاعلالين الغير الجايز لان اذا لا علالان ليسا من جنس واحد فانظر في قل وبع ثم الى الالف مكان الميم على قاعدة القلب المكان فصار الالف في مكان الميم وبالعكس ثم حركت الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء بالساكن فصارا اما بعد الادغام فان قلت لم فتحت الالف في الاصل في تحريك الساكن الكسر قلت دفعا للالتباس باما العاطفة فانه قلت ان الالتباس يلزم بالفتحة باما المركبة التي في نحو قولك اما انت انطلقت قلنا الفرق يحصل بلزوم الفاء في اما المفردة دون المركبة فان قلت هذا الفرق حاصل على تقدير اعطائك الكسر الاصلي فلزم ترجيح الفتح عليه مع ما فيه من المبني دون الفتح وهو الاصالة قلت ان المرجح في الفتح هو خفتها واقتضاؤها اما الشرطية اياها لكثرة استعمالها فاعطيت الفتحة لكثرة المرجع فيها بعد اعلم ان

بعد من الظروف المكانية لانه من جهات الست لكن بعاله هنا
انه ظرف زمان وذلك لانه انما يكون حال المضاف اليه لكن فانه
يأخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث وبعد هنا مضاف
الى الزمان تقدير بعد زمان الفراغ من حمد الله فحذف الله و
اقيم مقامه ويسمى باسم المضاف اليه فيقال انه ظرف زمان
واعلم انه ظرف لان فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف
ثم اعلم ان الظرف وكل منهما ينقسم
الى قسمين منصرف وغير منصرف والمنصرف ما كان اسما وظرفا
وغير المنصرف ما لا يكون الا يكون ظرفا والاول كاليوم وفوق
والثاني كمتى وحيث وكل منهما ينقسم الى المستقر واللغو والمستقر
هو الذي يحذف عامله حذفا لازما ويكون متعلقه من الافعال العامة
كالاستقرار والحصول والكون وسد هو مسده فصرح بحرف لغو
غير منصرف لما لم يستعمل الا للظرفية وانما قلنا انه ظرف لغو لان
العامل فيه اما وهي ليست من الافعال العامة فان قلت اليس
اما نائبة مناب الفعل الذي هو يكون من الافعال العامة الا ان
الظرف لم يسد مسده ولابد في المستقر من ان يسد الظرف
مسد الفعل حمد الله حمد مجرور بانه مضاف اليه لبعد وهو مضاف الى الله
واضافة

واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف
اذ تقديره اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة
المقام عليه واضيف المصدر اليه ذي هو اسم من الاسماء الستة
المعتلة المضافة يكون بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة
النصب وبالياء في حالة الجر وذو هنا بالياء لانه مجرور على انه
صفة الله وهو مضاف الى الانعام وهو ايصال الخير لا لغرض والجزاء
بكونه مضافا اليه لذي جاعل هو مجرور على انه بدل من الله فان قلت
لم لا يجوز ان يكون وصفا له قلت لا يجوز ذلك لعدم شرط المطابقة
بينهما لم ينصرف جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها
لفظية غير مفيدة للتعريف بل للتخفيف بسقوط التنوين لان
اصله جاعل النحو لا معنوية حتى يفيده فان قيل لا يجوز ان يكون
موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة
فلابد وان تتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا بصفة فظهر انه
ليس ببدل قلنا ان الموصوف هنا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل
اعني جاعل اعتمادا على ذلك الموصوف تقديره اله جاعل النحو ثم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فح يندفع اعتراض والانتصاب
جاعل على الحال او على المدح ولا رتفاعه على انه خبر مبتداء محذوف وجه

واعلم ان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب المستدعية للمفعولين ومفعول الاول النحو و
هو مجرور لاضافة جاعل اليه في الكلام في حرف من حروف الجارة
و الكلام مجرور به والجار والمجرور متعلق بجاعل منصوب محلا على انه
مفعول فيه غير صريح لجاعل قاعدة اذا كان الجار والمجرور بفي يكون
مفعولا فيه غير صريح واذا كان باللام يكون مفعولا له غير صريح واذا كان
بغيرهما يكون مفعولا به غير صريح كالملح واعلم ان الكاف فيجوز
ان يكون بمعنى المثل وحينئذ يكون في محل النصب على انه مفعول ثاني
لجاعل ويجوز ان يكون حرف جر والملح مجرور به والجار والمجرور متعلق
بكائنا منصوب محلا على انه مفعول ثان لجاعل فان قلت ان متعلق
الجار والمجرور انما يكون محذوفا اذا وقع خبرا وصفة او صلة او حالا و
ههنا كيف يكون متعلق كالملح محذوفا ولم يقع شيء منها قلت لانه
ذلك لان جاعل ههنا من افعال القلوب وهو يدخل المبتداء والخبر
فيكون متعلق الجار والمجرور في الحقيقة خبره في الطعام في حرف جر الطعام
مجرور به والجار والمجرور متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعول فيه غير صريح
لجاعل اعلم المص يشبه النحو بالملح والتشبيه عبارة عن الدلالة
على مشاركة امر لامر في معنى وهي تقتضي الاشياء الستة المشبهة

والمشبه

والمشبه به ووجه التشبيه واداة التشبيه والغرض من التشبيه
المبالغة ومدح النحو ووجه التشبيه الصلاح باستعماله والفساد
باهماله والمراد بالاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه
الذوق السليم والطبع المستقيم وبالاهمال ان لا يجعل كذلك
وذلك اما بان لا يجعل اصلا ويجعل اقل من المقتضى او اكثر منه
يعني كما ان الملح اذا جعل في الطعام على الوجه المقتضى صح ذلك
الطعام والا فسد فيكون قليله وكثيره مفسدا لاجل ترك الاستعمال
على الوجه المقتضى لا لنفس القلة والكثرة كذلك النحو اذا استعمل
في كلام صلح والا فسد والمراد بالاستعمال في الكلام ان يجري فيه
بان يرفع فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجر فيما يجر وبالاهمال
وعدم اجراء قاعدة هذا هو الوجه في التشبيه ومن ظن ان التشبيه
في القلة والكثرة فقد سها سهوا عظيما اذ لا معنى للفساد من
جهة القلة والكثرة في النحو والصلوة الواو فيه حرف من حروف
العطف الصلوة مجرورة بانها معطوفة على الحمد اي اما بعد الصلوة
وهي من الله رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء واستغفار على نبيه
على حرف جر نبي مجرور به والجار والمجرور متعلق بالصلوة منصوب

مجلاً بانه مفعول به غير صريح للصلوة والضمير فيه مجرور المحل لكونه
مضافاً اليه النبي اصله نبيئ على وزن فعيل قلبت الهمزة ياء لو
قوعها بعد ياء زايدة ثم ادغمت للجنسية او سويه قلبت الواو
ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون وادغمت للجنسية
محمد مجرور بانه عطف بيان لنبيه سيد مجرور على انه صفة محمد
والانام مجرور لكونه مضافاً اليه لسيد اصله سيودا وسويد من
السودة فان كان سيودا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في
الياء كما ثبت في قاعدة التصريف ان الواو والياء اذا اجتمعا و
سبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وان كان سويد الواعلاله كذلك وعلى آله الواو فيه
عاطفة آل مجرور بانه عطف على نبيه والضمير مجرور على انه مضاف اليه لآل
والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة منصوب محلاً
بانه مفعول به غير صريح للصلوة واصحابه وهو مجرور بانه معطوف على
آله والضمير فيه مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي مؤيدي
الاسلام وهو من التابيد وهو الاحكام واصله مؤيدين فحذف النون
لاجل الاضافة لان النون في المثنى والمجموع بمنزلة التنوين

في المقاريد

في المقاريد فكان التنوين يسقط به عند الاضافة في المقاريد
لدلالته على الانفصال والاضافة على الاتصال وهما لا يجتمعان
في محل واحد في حالة واحدة فكذلك النون في المثنى والمجموع
وهو جمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة النصب والجر
بالياء وهو مجرور على انه صفة لاصحابه لان الاضافة بمعنى اللام
لان زمان تابيد الصحابة الاسلام في زمان الماضي فيتعرف
بالاضافة فيصح ان يقع صفة للمعرفة ولا يسقط الياء من
الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم تجز تحريك بائه
كما حركت ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي
القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف
ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح ولامتناع ايضاً الى الفتح والضم
وهو ظاهر فان الولد الاعز الفاء فيه جواب اما لتضمن معنى
الشرط وان حرف من حروف المشبهة بالفعل تستدعي الاسم
منصوباً والخبر مرفوعاً الولد منصوب بانه اسم ان والاعز منصوب
ايضاً على انه صفة الولد لازال اى دام وثبت لان النفي وهو
لا اذا دخل على ماضيه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولازال فعل
من الافعال الناقصة وهي يدخل على المبتدا والخبر فيرفع الاول فيكون

اسمه وينصب الثاني ويكون خبره تشبيهًا لهما بالفاعل والمفعول
في التامة مثل كان زيد قايما فكذلك غيره فاسم لازال مستتر فيه
مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه والجار والمجرور مع متعلقه خبر لازال اي
كاينا كاسمه فيجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون خبر
لازال وحده اي لازال وحده مثل اسمه مسعودًا وهو بدل
من كاسمه بدل كل من الكل او بدل اشتمال وما قيل ان مسعودًا
خبر لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو دعا للولد والقيد منا
فيه لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد واعلم ان جملة لا
زال كاسمه مسعودا جملة معترضة بين اسم ان خبرها وهو قوله اردت
ان المظه ولا محل لها من الاعراب والجملة المعترضة هي التي يتوسط بين اجزاء
الجملة المستقلة بفيد معنى يتعلق بها وباحد اجزائها وهي التشبيه والتنزيه
والتخصيص والدعاء والجملة المعترضة ههنا تتوسط بين اجزاء الجملة
المستقلة وهي اسم ان وخبره وتفيد معنى وهو الدعاء يتعلق باحد
اجزائها وهو اسم ان والى اهل مجرور بالى والخير مجرور باضافة اهل اليه و
الجار مع المجرور متعلق بقوله مودودًا وهو معطوف على مسعودًا تقديره
ومودودًا الى اهل الخير فان قلت ان حق الظرف اللغو التاخير اذا انا
لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما لكونه عمدة ومحتاجا اليه

فهذا

فهذا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودًا قلت لاجل السجع
لما استظهر ونقل عن صاحب الكشاف انه قال العجب الكلمة كلمة لما
اذا دخل على الماضي يكون ظرفا واذا دخل على المضارع يكون حرفا جازما
نحو لما يخرج ويكون حرفا مستثنى مثل لم وبمعنى الا كما في قوله تعالى ان
كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ اي الا عليها حافظ وفي قوله وان كل لما جميع
لدينا محضرون وفي قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم على قراءة التشديد
وهي ههنا بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو استظهر والعامل فيها اردت
فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيه استظهر قلنا لانه مضاف
اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف اليه في المضاف ولامتناع تقدم المضاف اليه على
المضاف وامتناع كون الشيء عاملا ومعمولا ولوجوب ان يكون العامل في
لما جوابه واستظهر فعل ماضي فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر بكونها
مضافا اليها لما فان قلت ان الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا
يكون لها محل من الاعراب وههنا جملة استظهر وقعت بين اسم ان وخبرها
فكيف تقول انها في محل الجر قلت لا نسلم ذلك لان جملة لما استظهر ماخذ
من خبران رتبة وان كان مقدما لفظا لان العامل في لما اردت والعامل
مقدم على المعمول فلا يكون جملة استظهر واقعا بين اسم ان وخبرها واعلم
ان لما في هذا المقام اسم مبني فان قلت ما علة بنائه فيه على بنائه [illegible]

في عامله وابطال الاضافة و
لنقض الغرض منها صح

الاتحاد القورة بين كونه اسما وكونه حرفا كمذ فانه مبني حال الاسمية لجيئه
اسما على صورته الحرفية كذلك مختصر منصوب على انه مفعول استظهر
وهو مضاف الى الاقناع واضافة المختصر الى الاقناع اضافة المسمى الى
الاسم نحو سعيد كرز اى المختصر الذى هو الاقناع وكشف اى ازال عنه
اى عن المختصر الواو فيه وكشف للعطف وكشف فعل ماضى فاعله
مستتر فيه عايد الى الولد ومحله جر لكونها معطوفة على جملة استظهر بحفظ
البا فيه للاستعانة اى كشف عنه باستعانة حفظه وهو حرف جر حفظ
مجرور به وجار ومجرور متعلق بكشف الضمير فيه بحفظه مجرور المحل لكونه
مضافا اليه الحفظ ويجوز ان يكون عايدا اى الولد المختصر او يجوز ان
يكون عايدا اى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك
تقديره بحفظه الولد المختصر او يجوز ان يكون عايدا الى المختصر فيكون من
. اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد
فضلة منصوب لانه مفعول كشف ومضافا الى القناع واحاط واعرابه
لاعرابه كشف عن غير فرق بمفرداته والجار والمجرور فيه متعلق باحاط
اى بما لا والى انه وضمير فيه مجرور المحل لكونه مضافا اليه المفردات
عايدا الى المختصرات حفظا وهو منصوب على التمييز وهو فاعل في
المعنى احاط حفظه واتقن اى احكم واثبته وهذه الجملة الفعلية ه

معطوفة على جملة احاط واستظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما وفي
موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان
الموصول مع صلته لا تنزل الا منزلة الشي الواحد فلا بد بشي واحد بينهما
فيه في حرف من حروف الجر الهاء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بحصل
والجار والمجرور مع متعلقه صلة الموصول والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل
بعد حذفه لان تقديره واتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز
فى فيه راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن
ومن في من النحو بيانية فان قلت ان من البيانية في اي موقع يكون
صفة لما قبلها وفي اى موقع يكون حالا من ما قبلها قلت ان
من البيانية مع مجرورها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو
رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة
كما في ما فيه من النحو لان الموصول مع صلته معرفة فان قلت كيف يمكن
ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى
النكرة لا يفيد التعريف قلت يمكن ان يحصل من الاجتماع هيئة
مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة او نقول ان الصلة يجب ان
يكون معلومة عند المخاطب فح جاز ان يعرف مخصص المبهم الذى هو
الموصول لفظا ومعنى منصوبا على التمييز بمعنى المفعول اى اتقن

معنى ما فيه ولفظه فان قلت ما الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل والتمييز
بمعنى المفعول قلت فيه قاعدة يعرف بها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى
المفعول وهو ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان اخذته واضيفته الى فاعل
فعل ويكون بمعنى المفعول ان اخذته واضيفته الى مفعول فعل اردت فعله
وفاعل ان مصدرية المتلفظ فعل مضارع منصوب به مستتر فيه وهو انا والضمير
البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المطلق وهو عايد الى الولد وتلفظه
منصوب المحل على انه مفعول لاردت مع ما عمل فيه مرفوع المحل على انه خبر ان
تقديره فان الولد الاعز مرادي مني تلفظا او مزيد تلفظه فان قلت ما الداعي
الى هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير هو ما ان الاصل في الخبر الافراد و
لتحقق كونها مرفوع المحل من كلام مجرور بمن وبجار ومجرور متعلق بالتلفظ
منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح للتلفظ الامام مجرور بانه مضاف اليه
للكلام المحقق مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور لانه معطوف على المحقق
ومعنى الحبر العالم المحقق المتقين وقيل هو مطلوب من البحر فان قلت ما
وجه التشبيه على تقدير كون الحبر مقلوبا من البحر بين العالم والحبر قلت
وجه التشبيه بينهما هو ان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم مشبه
في كونها سببا للحيوة فكما ان الماء سبب لحيوة البدن كذلك العلم
سبب لحيوة الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر من صار بالعلم حيا لم

لم يمت
ابدا المدقق وهو من ادق الشيء اذا علمه على وجه اليقين
واطلع فيه على سر خفي ومجرور على انه صفة الحبر لابي فهو مجرور بانه
بدل من الامام وبكر ويكون مجرور لكونه مضافا اليه لابي وابي بكر
كنية الامام وهو قسم من اقسام العلم لان العلم اما ان يصدر
باب وام اولا فالاول كنية كابي بكر وام عمرو وام كلثوم والثاني اما
ان يصدر به الذم والمدح اولا والاول اللقب والثاني العلم عبد القاهر
مجرور لانه عطف بيان لابي بكر بن سقط الهمزة منه لوقوعه
بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو مضاف الى عبد
وهو مضاف الى الرحمن الجرجاني مجرور لكونه صفة نسبية للامام لان
المراد معرفة لا معرفة ابائه سقى فعل ماضي فاعله الله ومفعول ثراه اي
قبره ومن زلة الامام منصوب تقديرا والهاء مجرور المحل لانه مضاف اليه لثراه
راجع الى الامام وجعل الجنة الواو فيه عاطفة وجعل فعل ماضي من الجعل
وهو من افعال القلوب يتعدى الى المفعولين الممتنع الاقتصار على
احدهما وفاعله مستتر فيه عايد الى الله والجنة مفعول الاول مثواه اي
مكانه مفعوله الثاني وضميره كضمير ثراه فان قلت من اكين عرف
ان جعل من افعال القلوب وما ذكروه ونصوا عليه من افعال القلوب
منحصرة في سبعة وهي ظننت وحسبت وخلت وعلمت ورأيت

وزعمت ووجدت ولم يعد واجعلت منها قلت انما ذكروه هو الذي
اشهر واكثر استعمالا كما في افعال التعجب فانهم حكموا او صرحوا
بانها ثلثة عشر فعلا مع ان النزاع في ذلك متحقق وهذان الفعلان
اعني سقى وجعلا خبران لفظا وانشاء معنى لانهما في معنى الامر
فان قلت لم عبر بلفظ الماضي عن الامر قلت للتفاؤل كانه قد جعل
الله تبارك وتعالى مكانه في الجنة وهو اخبر عنه بالماضي فان قلت ما
هذين الجملتين اعني سقى الله وجعل من الاعراب قلت لا محل لهما من
الاعراب لعدم وقوعهما موقع المفرد وهو ظاهر حتى يعلق اي يثبت
من علق الشيء اذا ثبت فان قلت ان دخول حتى ممتنع على
الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخل ههنا على
الفعل قلت نعم الا ان الفعل بعده في تقدير ان تقديره حتى ان
يعلق فح دخل على الاسم تقديرا فان قلت ان شرط الواجب في حتى
ان يكون ما بعدها جزء لما قبلها ليفيد قوة واما ضعفا وما بعد حتى ههنا
ليس بجزء مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها في قوة الجزء مما قبلها
لان العلوق من لوازم التمكين فيفيد ههنا لان العلوق بالطبع اقوى
منه بطبعه والجار والمجرور فيه متعلق بيعلق منصوب المحل بانه مفعول
غير صريح ليعلق والضمير فيه مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد

من لفظه

من لفظه من حرف من حروف الجارة لفظه مجرور به والجار والمجرور متعلق به
بكاينا منصوب محلا على انه حال من فاعل يعلق والضمير في من لفظه مجرور
المحل لاضافة اللفظ اليه اضافة المصدر الى الفاعل عايد الى الامام والحلو
مجرور بانه صفة اللفظ ما وهو موصول ينفجر اي يسيل صلة منه متعلق
بينفجر والضمير المجرور منه عايد الى الموصول وينابيع مرفوع بانه فاعل
بينفجر وهو جمع ينبوع وهو عين الماء والنحو مجرور بانه مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع صلته رفع على انه فاعل يعلق وهو مع ما عمل فيه مجرور
المحل بحتى والجار والمجرور متعلق باردت منصوب المحل على انه مفعول به
غير صريح لاردت فان قلت لم قدم الحال ههنا وهو قوله من لفظه على
ذي الحال وهو ما في ينفجر قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع
فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها وقيل انما قدم الحال ههنا على ذي الحال
للسجع فان قلت هل يجوز ان يكون من لفظه حالا من الضمير المجرور في
منه ام لا قلنا لا يجوز ذلك لوجوه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل
والمفعول به وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه والثاني
انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال وهذا الضمير معرفة فيجوز
تقديمه على هذا الحال وهو من لفظه الحلو فيكون تقديره حتى يعلق بطبعه
منه من لفظه الحلو وهذا التقديم غير جايز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة

وهو منه على الموصول وهو ما والثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير
والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور في الاصح فنظرت وهو هنا بمعنى تفكرت
لان النظر اذا بني صار بمعنى الفكر واذا عدي بالى صار بمعنى الرؤية واذا
عدي باللام صار بمعنى الرحمة واذا عدي بعلى يصير بمعنى الغضب واذا
استعمل بغير صلة بمعنى الحكم والقضاء وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفة
على اردت بالفاء ويجوز ان يكون جوابا بالشرط محذوف تقدير الكلام
اذا كان الولد مستحفظ المختصر ومحيطا بمؤاداته فنظرت فيكون الجملة
مجزومة المحل على انها جواب الشرط محذوف كذا في الشرح الديباجة ولقائل
ان يقول ان الجملة التي وقعت جوابا لشرط غير جازم لا تكون لها محل
من الاعراب فكيف يقال هنا مجزومة المحل في مختصراته في حرف من حروف
الجار مختصرات مجرور به والجار والمجرور متعلق بنظرت منصوب
محلا على انه مفعول فيه غير صريح لنظرت والضمير فيه مجرور المحل لكونه
مضافا اليه للمختصرات عائد الى الامام المبسوطة وهي مجرورة لانها
صفة المختصرات عائد الى الامام المبسوطة وهي مجرورة لانها صفة المختصرات
فان قلت ان المبسوطة لا يكون صفة للمختصرات لعدم شرطها وهو
التطابق بينهما بين الموصوف لان الموصوف جمع والصفة
ليس بجمع قلنا فالجواب عنه مبني على معرفة قاعدة وهي ان

الصفة

الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم الفعل في جواز
الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل في قولنا النساء جاءت او
جئن على صورت الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول جاءت جاء
جئن واذا عرفت الجواب فان قلت فلم اختار المصنف الواحد مع ان
الواحد والجمع جائز ان قلت اختار المفرد اولى لكونه اصلا واخصر
دون وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه نظرت كتب وهي
جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرور على انها صفة
كتب فان قلت ان المبسوطة لا يجوز ان يكون صفة لا كتب لعدم
شرطها وهو التطابق بينهما قلت وجوابه ما قلنا ان اتفاقا فلا
تقيده والفاء في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو هنا
يجوز ان يكون بمعنى علمت وهو حينئذ يتعدى الى المفعولين مفعول
الاول اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضاف اليه لاكثر عائد الى المختصرات
تعاورا اي تداولا والى وهي لا منصوب على التمييز من اكثرها بين دو
هو منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاور الائمة وهي جمع امام و
مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة وو
جدت يجوز ان يكون بمعنى صادفت فح يتعدى الى مفعول واحد
ويكون المائة بدلا من اكثرها بدل البعض من الكل ح التتمة معطوفة على

في المحل منصوب معطوفة على المائة وكذا قوله ح

النامية والجمل والتتمة اسم كتاب للشيخ عبد القاهر فاستطلت
اي وجدته طويلا او رايته طويلا او عددته طويلا وهو فعل وفاعل
والفاء فيه كالفاء المذكورة في نظرت وهو ماخوذ من طال يطول
فيتعدى بالنقل الى الاستفعال كاستكرمته اي مصدرية اكلفه وهو
فعل مضارع منصوب بان فاعل مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب محلا على انه مفعول اول اكلف وهو عايد الى الولد
ويتعدى الى مفعولين ومفعول الثاني قوله جمعها والهاء فيه مجرور
المحل لاضافة الجمع اليها عايد اكلفه اي الكتب الثلثة والجملة الفعلية
اعني اكلفه مع ما عمل فيه منه منصوب المحل على انها مفعول استطلت
واحمله منصوب معطوف على اكلفه وهو يتعدى الى مفعولين
ايضا الاول الضمير البارز المتصل الى الكتب رفعها والهاء فيه مجرور
المحل لكونه مضافا اليه لرفع عايد الى الكتب كراهته مصدر منصوب
لانها مفعول له من استطلت وهو مضاف الى مفعولها وهو ما
موصول فيها صلته والموصول مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهة
اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي اي في الكتب الثلثة والضمير
في فيها عايد اليها ما تقديره كراهة ما فيها من الاشيا والجار والمجرور فيه
متعلق بكاينا منصوب المحل بانه حال من الموصول وبيانه للعاده

وهي

وهي اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام
فيه كالكلام في المطبوطة من جهة السوال والجواب وان كانت
الواو للحال وان للشرط في الاصل كانت من افعال الناقصة يتعدى
عن الاسم مرفوعا والخبر منصوب مستتر فيه عايد الى الاشياء لا تخلوا وهو
فعل مضارع منفي بلا وقع جزاء الشرط ومحل هذه الجملة منصوب
لانه خبر كان وفعل الشرط وجزاء الشرط جملة شرطية منسلخة عنها
معنى الشرط وقعت حالا من الاشياء فان قلت هذه الجملة
لا يجوز ان يقع حالا لان لا يبين هيئة الفاعل او المفعول قلنا لا نم ذلك
لانه عبارة عن ما الموصول في كراهتي ما فيها وهي مفعول الكراهة من
الافادة من حرف الجر الافادة مجرورة به والجار والمجرور متعلق بلا تخلوا
منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له فاستصفيت وهو فعل و
فاعل والجملة معطوفة على استطلت منها اي من الكتب الثلثة
متعلق باستصفيت هذا وهو اسم من الاسماء الاشارة مبني على
الفتح لشبهه الحروف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحرف محتاج الى متعلقه لكن محلا النصب لانه مفعول استصفيت
وفيه نظر لانه مبني على السكون لان اخر حروف هذا الفه
هي ساكنة المختصر هو منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا للمبني تابع

المبني تابع لمحله ونفيت معطوف على استضعفت عن حرف جر
بكل مجرور به والجار والمجرور متعلق بنفيت والتنوين عوض عن المضاف
اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلثة متعلق بنفيت ما
هي مصدرية تكرر فعل ماضي والضمير فيه عايد الى كل وهو في تقدير المصدر
ما في محل النصب بانه مفعول نفيت تقديره نفيت عن كل تكررة فان
قلت لم لا يجوز ان يكون ما موصولة قلنا لانه يلزم نفي المكرر و
هو غير منفي فان قلت هل يجوز ان يكون ما موصولة ههنا قلنا
نعم بحذف المضاف ويكون التقدير نفيت عن كل واحد منها تكرار ما
تكرر استقلالا وهو منصوب على انه مفعول له من نفيت او منصوب
على انه حال من ضمير نفيت او تمييز على انه بمعنى مستقلا للمعاد واللام فيه
حرف من حروف الجارة المعاد مجرور به والجار مع المجرور متعلق باستقلالا
منصوب محلا بانه مفعول غير صريح له والمعاد ههنا مصدر بمعنى
الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا فجار فيه
الوجهان ايضا للمفاد واللام فيه حرف جر والمفاد مجرور به والجار
والمجرور متعلق باستقلالا منصوب محلا بانه مفعول غير صريح به وهو
اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود هو الولد المذكور
او بمعنى الجنس والمراد كل واحد من استفاد من هذا المختصر فان قلت

ان الالف

ان الالف واللام في المفاد لا يجوز ان يكون للعهد ولا للجنس لان
الالف واللام في الصفة بمعنى الذي فح لا يقال الالف واللام في
الصفة للعهد او للجنس كما لا يقال الذي للعهد لانه مبهم ولا للجنس
معنه بل لاجناس اعم من ان يكون مستفيدا او غيره قلت هذا
السوال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين الالف واللام ظاهر
وهو ان الذي يتعرف بالصلة دون الالف واللام بل هو وضع
للتعريف يصلح ان يكون الالف واللام في المفاد للصبي المعهود
والجنس بمعنى وهو من يستفيد ولان الصفة باعتبار الموصوف
معهودا او جنسا سنا كانت الصفة كذلك غير منصوب على انه
حال من الضمير في استضعفت فان قلت لا يجوز ان يكون غير حالا
لانه من شرط الحال ان يكون من المشتقات وغير ليس من المشتقات
قلنا وقوع غير ههنا حالا باعتبار اضافته المشتق وهو مدخر مجرور
لكونه مضافا اليه لغير فضل منصوب بانه مفعول مدخر لانه اريد به الحال
والاستقبال فان قلت اعمال اسم الفاعل مشروط عند البصريين
بالاعتماد على احد الاشياء الستة هي حرف النفي وحرف الاستفهام و
المبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وههنا لم يعتمد على واحد
الاشياء الستة فكيف تقول يعمل مدخر قلنا اسم الفاعل ههنا اعتمد

على غير فان قلت ان غير ليس من احد الاشياء الستة قلت ان في
غير معنى النفي ولهذا يستوي فيه المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث لانه
لما كان فيه معنى النفي هنا صار بمنزلة حرف النفي وحرف النفي لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث وكذلك غير النصيحة مجرورة لاضافة
الفضل البهائي رعاية في حرف جر رعاية مجرورة به وهو ظرف لغو متعلق
بما تخرو يجوز ان يكون ظرف مستقر في محل النصب على الحالية من النصيحة
او على الوصفية بان يقدر المتعلق معرفة اي من النصيحة الكاينة
في رعاية وهي مصدر مضاف الى مفعوله وهو عباراته ذكر الفاعل
متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز مجرور المحل لاضافة
العبارات اليه وهو عايد الى الامام الفصيحة وهي مجرورة بانه صفة العبارات
فان قلت لم لم يجمع مع ان الموصوف جمع قلت جوابه مر في
المضبوطة ولم هي حرف من حروف الجوازم اطو فعل مضارع مجزوم به و
علامة الجزم فيه سقوط اليا لان اصل اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا و
الجملة معطوفة على جملة استقصيت ذكر منصوب بانه مفعول لم اطو
بشيء وهو مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها وهي مجرورة
بمن والجار والمجرور متعلق بلم اطو والها فيها مجرور المحل لاضافة
المسائل اليها الا وهي حرف من حروف الاستثنا ما موصولة ندر وهو

راجع الى الكتب الثلاثة

فعل مض

فعل مض صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما ومحل الموصول مع صلته
منصوب اما على الاستثناء او على البدل من ذكر شيء بحذف المضاف
اي لم اطو ذكر شيء اي اطو ذكر ما ندر او من مسائلها فتقديره
الكلام لم اطو ذكر شيء من مسائلها الا اطو ذكر شيء الا من
المسائل التي ندرت فان قلت لم لا يجوز على تقدير ان
يكون محل الموصول مجرور بان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل
قلت لفساد المعنى لان الضمير المتصل بالمسائل راجع الى الكتب
الثلاثة فيصير تقديره ولم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلاثة الا
الكتب النادرة وهذا فاسد او شاع وهو معطوف على ما ندر
في ما فيه حرف جر ما موصولة بينهم بين منصوب على الظرفية وهم
به ضمير متصل مجرور المحل بالاضافة بين عبارة عن النحاة وعامله
محذوف وهو حصل عايد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية
صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل بفي والجار والمجرور
متعلق بشاع منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح لشاع
وانتشر معطوف على شاع او على ندر ولم حرف جزم ازد فعل
مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقوط اليا لالتقاء الساكنين
وهو اليا ازد ولدال وفاعله مستتر فيه وهو انا فيه اي في المختصر

متعلق بلم ازد والجار والمجرور منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح له
شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا وهو منصوب لانه صفة شيئا
الا حرف من الحروف الاستثناء ما موصولة كان فعل من الافعال
الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة والجار والمجرور
متعلق بحريا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له وحريا منصوب
بانه خبر كان فان قلت ان صوغ الظرف اللغو التاخير ابدا لكونه
فضلة وههنا قدم الظرف اللغو وهو قوله بالزيادة على قوله حريا
قلت جوابه مر في قوله والى اهل الخير مودودا ومحل الموصول مع
صلته اما منصوب على الاستثنائية او على البدلية من شيئا اجنبيا
وترجمته اي سميته هذا المختصر الواو فيه للعطف ترجمت فعل
وفاعل وهو ضمير بارز متصل والهاء منصوب المحل بانه مفعول ترجمت
وهو عائد الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة صنفت بكتاب
وهو مجرور بالباء متعلق بترجمت المصباح وهو مجرور باضافة
الكتاب اليه وهي من قبيل اضافة العام الى الخاص ليستضيء اي
ليستبين فان قلت اي دخول اللام ممتنع على الفعل لانه من
حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخل عليه قلت وجوابه
قد مر في قوله حتى يعلو وليستضيء فعل مضارع وهو منصوب

بان

بان مقدرة وفاعله الضمير المستتر فيه عائد الى الولد بانواره وهو متعلق
بيستضيء والضمير مجرور المحل لاضافة الانوار اليه ويستفيد اي يغتنم
وهو معطوف على يستضيء والضمير المستتر فيه عائد الى الولد مغانم
وهي منصوب بنزع الخافض تقديره لمغانم اثاره او من مغانم اثاره
الضمير فيه راجع الى المختصر وكسرته اي طويته وجعلته مشتملا وهو
فعل وفاعل والهاء فيه منصوب محلا بانه مفعول كسرت وهو عائد
الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة ترجمت على خمسة على
حرف جر خمسة مجرورة بها والجار والمجرور متعلق بكسرت منصوب
محلا لانه مفعول به غير صريح لكسرت ابواب مجرورة لاضافة خمسة
اليها الباب وهو مرفوع بانه مبتدا الاول مرفوع على انه صفة الباب
في حرف جر الاصطلاحات وهي مجرورة بفي والجار والمجرور متعلق بكائنا
مرفوع محلا بانه خبر المبتداء فان قلت ان المصدر لا يثنى ولا
يجمع فكيف جمعه ههنا قلت المراد قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع
هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير فيجوز
ان يثنى ويجمع والاصطلاحات هنا بمعنى المصطلحات وتقول من
قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع المختلفة
اما اذا قصد فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه الانواع المختلفة النحوية

وهي مجرورة على انه صفة الاصطلاحات فان قلت ان النحوية لا يجوز
ان يكون صفة الاصطلاحات لعدم شرطها وهو التطابق لان الموصوف
ههنا جمع والصفة ليست كذلك قلت ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع جاز فيه الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذه القاعدة
انما يجوز اذا كانت الصفة من المشتقات وهنا ليست قلت ان
اليا فيه يا نسبة فيكون بمعنى الفعل فيكون بتقدير الكلام الباب
الاول كاين في المصطلحات المنسوبة الى النحو واعلم ان النحو في الاصل
مصدر نحا ينحو اذا قصد فان قلت لم سمي هذا العلم نحو قلنا
قيل انه سمع ابو الاسود الدؤلي قاريا يقرا ان الله بريء من
المشركين ورسوله بالجر ثم ذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذلك
فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه لمخالطة العجم وقال اقسام الكلمة
ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن
حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه
فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور
وما سواه فرع عليه وقال انح واذا سمي هذا العلم نحو الباب هو مرفوع
بانه مبتداء والثاني مرفوع تقديرا على انه صفة الباب في حرف جر العوامل
مجرورة بفي في محل الرفع بانه خبر مبتداء اللفظية هي مجرورة على انها

صفة العوامل القياسية مجرورة بانها صفة بعد صفة للعوامل الباب
الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب باب الثاني والاول
الباب الرابع في العوامل المعنوية واعرابه ظاهر الباب الخامس الخامس
مرفوع بانه مبتداء والخامس مرفوع بانه صفة الباب في فصول الجار و
المجرور فيه متعلق بكاين مرفوع في محل الرفع على الخبرية من حروف جر و
العربية مجرورة به والجار والمجرور متعلق بكاين مجرور محلا على انه صفة فصول
قوله كل مرفوع بانه مبتدا لفظة مجرورة لاضافة كل اليها وهي مجرور
محلا على انه صفة فصول قوله كل مرفوع بانه مبتدا لفظة مجرورة لاضافة
كل اليها وهي مجرورة وهو لازم الاضافة فانه يكون مذكرا اذا كان
المضاف اليه مذكرا ويكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنثا فان
قلت لم يلزم منها الاضافة قلت لانها لا معنى لها في الاحاطة والا
حاطة يستدعي محاطا به فان قلت هذا الكلام منقوض بقوله تع و
لكل درجات مما عملوا لان الكل ههنا لم تضف قلت وقد
يحذف اليه ما تضاف اليه الكل للعلم به وتقديره الا انه لكل قوم در
جات فان قلت ان الكل هل هو مفرد ام جمع قلنا ان الكل في
اللفظ مفرد وفي المعنى جمع وعلى هذين الاعتبارين يعود الضمير
اليها كقوله تع وكلهم اتيه يوم القيمة وقوله تع وكل اتوه داخرين

فان قلت هل يجوز دخول الالف واللام على كل ام لا قلت لا يجوز
ذلك لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان
قلت هذا الجواب منقوض بقولهم الكل وان الكل وانهم ادخلوا
الالف واللام على كل قلت لا يجوز ادخال الالف واللام عليه الا
اذا كان عوضا عن المضاف اليه نحو الكل وان الكل تقديره كله وان
كله او يراد لفظه كما يقال فان الكل للاحاطة الافراد المراد فيه
لفظه كذا ذكر دلت فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى لفظة
وهذه الجملة جملة فعلية مجرورة المحل على انها صفة للفظة فان
قلت ان الجملة التي وقعت بين المبتدا والخبر لا يكون لها محل
من الاعراب فكيف تقول انها محل الجر قلت لا نسلم وقوعها
بين المبتدا والخبر بل هي من تتمة المبتدا على معنى على حرف جر معنى
مجرور به تقديرا او الجار والمجرور متعلق بدلت منصوب المحل على انه
مفعول به غير صريح له مفرد مجرور بانه صفة للمعنى بالوضع والجار والمجرور
فيه بدلت قوله فهي مرفوع المحل بانها مبتدا ثانية وقوله كلمة مرفوعة
خبر المبتدا الثانية والمبتدا الثاني مع خبره جملة اسمية مرفوعة على انها
خبر المبتدا الاول فان قلت لم دخل الفاء في قوله فهي قلت
لان المبتدا واذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره فذلك

اذا كان

اذا كان اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تع الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا او علانية فلهم اجرهم وقوله تع وما
بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة بالفعل فان قلت
لم توسط الضمير بين المبتدا والخبر هنا قلت للحصر الا يرى انك
اذا قلت زيد عالم لم يلزم نفي العلم من غيره واذا قلت زيد
هو العالم بمنزلة قولك ما العالم الا زيد فان قلت لم قدم تعريف
الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف المعرف قلنا لان معرفة
المعرف اقدم من معرفة المعرف طبعا فقدم وضعا ايقاعا للموافقة
بين الوضع والطبع فان قلت لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء
مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء قلت انهما عارضان
على الكلمة وهي معروضة والعارض لا يتصور بدون المعروض
فيكون اهم ولهذا قدمها عليهما وجمعها وجمع مرفوع بانه مبتدا
والضمير فيه مجرورة المحل لاضافة الجمع اليه راجع الى الكلمة كلمات
هي مرفوعة بانها خبر المبتدا وكلم وهي مرفوعة لانها معطوفة على
الكلمات فان قلت لم بين الجمع ان الكلام جمع كلمة كالكلمات
فان قلت قوله وجمعها كلمات صحيح وقوله وكلم ليس بصحيح
ان الكلم ليس بجمع لان الجمع على نوعين مصحح وهو ما كان في المذكر

بالواو والنون او بالياء والنون وفي المؤنث بالالف والتاء
ومكسر وهما تغيير نظم واحد وبنائه والكلم ليست منها قلت
ان الكلم اسم جنس واحدة كلمة كقولك تمر وتمرة والمقصال جمعها
كلمات وكلم باعتبار معناه لان في الكلم معنى الجمع فان قلت
ما الفرق بين الكلم والكلمات قلت الفرق بينهما ان الكلم يطلق
على المفيد واما الكلام فلا يطلق الا على الاسم المفيد خاصة وهي مرفوعة
المحل بانها مبتداء وة راجعة الى الكلمة ثلثة وهي مرفوعة على انها خبر المبتداء
انواع وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليه اسم وهو مرفوع لانه خبر مبتداء
محذوف تقديره الاول اسم فان قلت من اي شي يشتق الاسم
قلت هو مشتق من سمي يسمو عند البصريين وح يكون اصله
سمو وحذفت لامه وعوضت منها الهمزة في اوله فصار اسم على وزن
افع فان قلت لم سمي الاسم اسما عندهم قلت والمسمى قبل
وضع الاسم خفي عند الاذهان فاذا سمي بان علا وظهر ولهذا اسمي
الاسم اسما عند الكوفيين وهو مشتق من الوسم وهو العلامة فحذفت
واوه وعوضت منها الهمزة فصار اسم على وزن اعل فان قلت
لم سمي الاسم اسما عند الكوفيين قلت لانه علامة على المسمى وفعل
وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف تقديره والثاني فعل فان قلت لم

سمي الفعل فعلا قلت سمي الفعل باسم المصدر لدلالته عليه والمصدر
سمي فعلا فان قلت ما الفعل يدل على الزمان فهذا اسمي به قلنا
تسميته بالمصدر بوجهين احدهما ان الفعل يدل على المصدر بحروفه
على الزمان بحركاته فالحروف اصل واقوى من الحركات والثاني
ان الزمان الذي يدل عليه الفعل يختلف فيكون تارة ماضيا و
مستقبلا اخرى والمصدر لا يختلف وحرف وهو مرفوع على انه خبر
مبتداء محذوف تقديره والثالث حرف فان قلت لم سمي الحرف
حرفا قلت اي توصل الحرف طرف الشي والحرف طرف الجملة وليست
منها الا ترى ان قولك هل زيد قايم وهذا قايم زيد لا تدخل هل
في جملة اذ لو حذفتها نفي الكلام صحيحا ولهذا سمي الحرف حرفا فاالاسم
مرفوع بانه مبتداء ماجاء ما موصول لا بد له من صلة جاء فعل ماض ان
يحدث ان مصدرية يحدث فعل مضارع مجهول منصوب بان عنه
حرف جر والضمير مجرور المحل به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق
بيحدث مرفوع المحل على انه قايم مقام فاعل يحدث وهو مع ما عمل فيه
مرفوع المحل بانه فاعل جاء مع ما عمل فيه صلة الموصول والموصول مع
صلته مرفوع محلا على انه خبر المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قلت ما الفرق بين الاستفاد

والحديث والاخبار قلنا ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث
لصدقه الاسناد على المسند في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار
والحديث فانهما لا يصدقان عليه لان من لوازمهما احتمال
الصدق والكذب وهو لا يحتملهما فان قلت يلزم من قوله فالاسم
ما جاز ان يحدث عنه ان لا يكون المسند في فعل الامر والنهي
اسما لان من لوازم الاخبار والحديث احتمال الصدق والكذب
والمسند في فعل الامر والنهي لا يحتملهما ولو قال الاسم ما يقع المسند اليه
او في معنى المسند اليه لكان اصوب قلت ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال الاسم المسند اليه اما فاعل واما مبتداء واذا كان كذلك
فالحديث اولى من الاسناد لان اكثر فعل الفاعل وخبر المبتداء حديث
عنهما او ما يسند اليه مما ليس بحديث وخبر كالامر والنهي و
الاستفهام قليل ومع انه ليس باصل كزيد الكاف فيه حرف جر زيد
مجرور به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر مبتداء
محذوف تقديره هو كزيد ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون
مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله مثل زيد والعلم و
الجهل فانهما مجروران لانهما معطوفان على زيد في قولك فيه مجرورة

المحل

المحل لاضافة قوله اليه وهو من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل خرج زيد وهذه
الجملة جملة فعلية منصوب المحل بانه مقول القول والعلم وهو مرفوع
بانه مبتداء حسن وهو مرفوع بانه خبر مبتداء والمبتداء مع خبره جملة
اسمية منصوب المحل على انها معطوفة خرج زيد والجهل قبيح وهذه
الجملة معطوفة على جملة والعلم حسن فانك اخبرت عن زيد بالخروج
وعن العلم بالحسن وعن الجهل بالقبيح فان قلت ما الفائدة في تمثيل
المص الاسم ثلثة مع ان قوله كزيد يكفي في التمثيل قلنا ان المص اشارة
بذلك الى ان الاسم ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قايم بذاته كزيد
والى اسم معنى والدال على معنى غير قايم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي
كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم لما علم المص اي من الاسماء ما لا يجوز الحديث
عنه اردفه اي اتبعه بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه او حرف من الحروف
العاطفة كان فعل من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا
واسمه مستتر فيه راجع الى الاسم وخبره الجار والمجرور متعلقة في قوله في
معنى ويجوز ان يكون كان هنا تامة وكان مع اسمه وخبره جملة فعلية لا محل
لها من الاعراب لانها معطوفة على صلة الموصول وهو جاز في قوله الاسم ما
جاز فما موصول لا بد له من صلة يحدث فعل مضارع مجهول عنه من حرف جر
والضمير المتصل مجرور المحل به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق بيحدث

مرفوع محلا بانه قايم مقام فاعله وجملة يحدث صلة الموصول والموصول
مع صلته مجرور المحل لاضافة معنى اليه كاذ والكاف فيه بمعنى المثل مرفوع
للتخبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل اذ وهو مجرور المحل لاضافة الكاف
اليه واذا ومتى فانهما مجروران محلا بانهما معطوفان على اذ ونحوهما حيث
نحو مجرور بالعطف والها مجرور محلا لاضافة نحو اليه راجع الى اذا ومتى
فانك القاضي فانك يجوز ان يكون جوابا للشرط محذوف تقديره اذا
كان كذلك اي اذا كان اذا في معنى ما يحدث عنه فانك الخ ويجوز
ان يكون فاء التفسيرية ان حرف من حروف المشبهة بالفعل يستدعي
الاسم منصوب والخبر مرفوع واسمه الضمير المتصل وهو كاف الخطاب لا حرف النفي
يحدث فعل مضارع منفي به وفاعله مستتر فيه وهو انت وهذه الجملة
الفعلية مرفوعة المحل لكونها خبر ان عنها عن حرف جر والضمير المتصل مجرور به
راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها للزوم فيه حرف جر للزوم مجرور به والجار والمجرور
متعلق بقوله يحدث منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح ليحدث ظرفيتها
اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها فان قلت لم لا يجوز الاخبار عن الاسماء
اللازمة للظرفية قلنا ومحل اللازمة لها منصوب ابدا ولو احدثت عنها
للزوم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا
في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها والضمير المتصل فيه منصوب محلا بانه اسم

لكن

لكن راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها في معنى الجار والمجرور فيه متعلق بكاين
مرفوع محلا على انه خبر لكن الوقت وهو مجرور لاضافة معنى اليه وهو الوقت
والوا ابتدائية هو مرفوع محلا بانه مبتدا راجع الى الوقت مما يحدث
من حرف جر ما موصول وصلته يحدث وهو مع صلته مجرور المحل
بمن والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر المبتدا عنه
عنه حرف جر والها مجرور المحل به والجار والمجرور بيحدث مرفوع بانه
قايم مقام فاعله راجع الى ما في قولك في الجار والمجرور فيه متعلق بكاينا
منصوب محلا لانه حال من الوقت مضى الوقت وهو فعل ماض الوقت
وهو مرفوع محلا بانه فاعل لمضى وهذه الجملة جملة فعلية منصوب المحل بانها
مقول القول طاب وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى الوقت و
اتسع وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى الوقت فان قلت في عدد
للص اذ واذا من هذه القبيل نظرا لانها لا يلزمان للظرفية ويدل عليه قولهم
ان اذا في قوله ولذكروا اذ انتم قليل لا لانه منصوب المحل لوقوع الفعل
عليه ولو كان لازما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وقولهم اذ يقوم
زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقوع اذا هنا
مبتدا وخبر قلنا انما عد المطرزي اذ واذا من اسماء اللازمة للظرفية
اعتبارا الى اكثر استعمالها لانهما يكونان في اكثر مواضع مفعولا فيه لها

كونهما مفعولا به ومبتداء وخبرا وبه لا فعليل ولا يعتبر فان قلت ما الفرق
بين اذ واذا قلت ان اذ واذا ظرفان للزمان واما اذ لوقت ماضى
واذا لوقت مستقبل فيقول جئتك اذ زيد راكب واجيئك اذا الشمس
طالع قال الله تعالى والليل اذا يغشى قاعدة واعلم ان اذا قد يجعل
الماضي مستقبلا في المعنى كقوله تع اذا جاء نصر الله والمعنى اذا يجئ وكذلك
اذ قد يجعل المستقبل ماضيا في المعنى كقوله تع اذ يقول المنافقون
والمعنى اذ قال المنافقون ومن علامات الواو فيها ابتدائية من
حرف جر علامات مجرورت به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا
بانه خبر مبتداء موخر والضمير فيها مجرور لاضافة العلامات اليه راجع الى الاسم
اللفظية وهي مجرورة بانها صفة علامات فان قلت ان اللفظية لا
يجوز ان يكون صفة للعلامات لعدم شرطها وهو التطابق بينهما لان
الموصوف هنا جمع والصفة ليست بجمع قلت وجوابه مر في قوله الباب
الاول في الاصطلاحات النحوية فلا نعيده دخول مرفوع بانه مبتداء
موخر الالف وهي مجرورة لاضافة دخول اليها واللام وهو مجرور لانه معطوف
على الالف عليه والجار والمجرور متعلق بدخول نحو وهو مرفوع بانه خبر
مبتداء محذوف الغلام وهو مجرور لاضافة النحو اليه والفرس وهو مجرور
على انه معطوف على الغلام فان قلت لم اورد المص مثالين قلت لا

يكون

يكون فيهما ذوي العقول وغير ذوي العقول والقائل ان يقول
ان المص لو قال ومن علاماته حرف التعريف لكان اولى ليدخل فيه
ميم التعريف فان اهل حمير قد جعلوا مكان اللام الميم منه قوله عم ليس
من امبر امصيام في امسفر ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الميم
في هذا الكلام لام في الاصل من البر الصيام في السفر قلت اللام
مما القرب بها في الجهوية فان قلت لم قدم المص الالف واللام على
حرف جر وقال ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام ولم يقل دخول
حرف الجر هو الالف واللام قلت ان الالف واللام علامة متصلة و
حرف الجر علامة منفصلة وتقديم المتصلة على المنفصلة اولى فان
قلت لم اختص دخول الالف واللام بالاسم دون الفعل قلت لانهما
يفيدان التعريف ويدخلان فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير
صالح لانه وضع للتنكير فان قلت قد جاءت الالف واللام في الفعل
فيما هو انشده ابو زيد يقول الخنا والعض الجم ناطقا الى ربنا صوت
الحمار اليجدع ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع
قيل هذا شاذ وتاويله انه جعل الالف واللام في موضع الذي فان قلت
ان الالف واللام قد دخل على هل وهو حرف استفهام في قول الى الاخيش
ابتدالها في جواب من قال له هل لك في تريدة كان وذكرها عن الفضيل

قلنا هذا محمول على جعل هل اسماً ولهذا اسند دلانه وذلك لان الكلمة
الثنائية اذا جعلت علماً لا لفظ وقصد اعرابها سدّ وجرّ الساكن منها
ليكون على اقل اوزان المعربان وحرف الجر حرف مجرور بانه معطوف
على الالف واللام والجر مجرور والاضافة اليه نحو بزيد وهو مرفوع بانه
خبر مبتدا محذوف وهو مضاف الى قوله بزيد والجار والمجرور هنا متعلق بالمقدر
تقديره مثاله مررت بزيد فان قلت لم قال من علاماته اللفظية د
خول الالف واللام وحرف الجر ولم يقل من علاماته اللفظية دخول الالف
واللام والجر بغير تقييد بالحرف قلنا انما قال حرف الجر لئلا يشتمل جرّ
المضاف اليه فان جر المضاف اليه بالاضافة والاضافة ليست من
العلامات اللفظية بل هي من العلامات المعنوية واجاب بعضهم وقال
جعل حرف الجر من علامات الاسم الا الجر لان الجر قد يكون في الافعال على
الظاهر نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان قلت لم كانت
حرف جر علامات الاسم قلت لان حرف الجر قد دخل على الفعل في قولهم
نعم السير على بئس العير قلنا انما دخل على وجه الحكاية وحذف القول
تقديره نعم السير على مقول فيه بئس العير وحذف القول كثير في
كلامهم واما عندي في جعله اسماً لا يحتاج اليه تاويل في دخول حرف الجر عليه
وسيجي ذلك ان شاء الله تعالى والتنوين وهو مجرور بانه معطوف

على حرف الجر

على حرف الجر الى مثال ما دخل التنوين نحو زيد ورجل واعرابه تقدم فان قلت
لم اختص التنوين بالاسم دون الفعل وجوابه قال سيبويه ومن تابعه
هو ان التنوين زيد على الاسم دليلا على خفته وانه ليس كالفعل في ثقله
ومعنى ذلك ان الاسم في اصل وضعه دال على معنى واحد وليس بعامل
في ما بعده والفعل ثقيل انه دال على حدث وزمان ويلزمه الفاعل ويتعدى
الى الظرفين والحال والمفعول له والمفعول معه وبه ومنه ما يتعدى الى
ثلثة مفعولين فلما كسر عليه كان ثقيلا لا يزاد عليه شي لان الزيادة
ثقيل واما الخفيفة فيحتمل الزيادة كذا ذكره العسكري في كتابه فان
قلت ان التنوين قد دخل على لو وهو حرف شرط في قولهم اللام على
لو ولو كنت عالم بازباب لو لم تنتني او ابله قلت ان الشاعر
جعل اسماً واذا اشتد دلانه مرحق هل فان قلت لم قال المص ومن علاماته
دخول الالف واللام ولم يقل لحوق الالف واللام او ايصال الالف واللام
قلنا لان الحوق والاتصال يستعملان في اخر الكلمة غالب والدخول
يستعمل في اول الكلمة ولهذا قال دخول الالف واللام ولم يقل لحوق الالف
واللام او اتصال الالف واللام واعلم ان المص لو قال ومن خواصه ولم يقل
ومن علاماته لكان اولى لان العلامات لازمة لا ينفك كالرفع للفاعل
لانه لا يوجد الفاعل الا مرفوعاً اما بالحركة او بالحروف والخاصة قد ينفك

كالضحك للانسان فلو كان الالف واللام علامة الاسم لكان
يلزم من وجود الالف واللام كما يلزم من وجود الضاحك وجود الرفع لانه
علامة له فان قلت لم بين المص العلامة اللفظية ولم يبين العلامة
المعنوية قلنا ان العلامة اللفظية اقوى من العلامة المعنوية لانه
تعرف بالحس السمع والعلم معاد المعنوي بالقلب فقط فان قلت
ما الفرق بين الحد والعلامة قلت الحد كاشف من حقيقة الشيء
بامر جارج ومن حقيقة الشيء ولهذا يطرد وينعكس والعلامة تعريف
الشيء بامر خارج ومن حقيقة ولهذا يطرد ولا ينعكس الا يرى ان قولنا
في حد الاسم ما دل على معنى مفرد في نفسه يطرد وينعكس فيما كان بهذه
الصفة حكم بانه اسم وكلما لم يكن بها حكم بانه غير اسم واما العلامات
كالالف واللام وحروف الجر فيطرد ولا ينعكس كلما دخل عليه الالف واللام
حكم بانه اسم وليس كلما لا يدخلان عليه لحكم بانه غير اسم الا يرى ان زيد اسم
ولا يدخل عليه الالف واللام فاذا اسم ولا يدخل عليه حرف الجر كذا ذكره في شرح
اللمع فائدة واعلم ان قوله ومن علاماته اشارة اليكثرة علامات الاسم الا ان
من للتبعيض الا ان المص لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على
ضربين احدهما لفظي والآخر معنوي واما اللفظي فعشرة ثلثة مخصوصة
في اول الاسم وهي الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء واثنان يكون في

اواسط الاسم

اواسط الاسم وهي الف التكسير وياء التصغير وخمسة يلحق اخر الاسم وهي ياء النسبة وياء
الاضافة ونون التثنية ونون الجمع وتاء التانيث المتحركة نحو طلحة واما
المعنوي فمنها ان يكون فاعلا او مفعولا او مخبرا عنه وموصوفا او
مضافا اليه ومظهر الكذب للسمع والفعل وهو مرفوع بانه مبتداء ما وهو
موصول لابد من صلة دخل وهو فعل ماض والضمير المتصل فيه منصوب المحل بانه
مفعوله قد وهي مرفوعة المحل على انه فاعل دخل وهو مع ما عمل فيه صلة
للموصول والموصول مع صلته مرفوع المحل لانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مبتداءة ومستانفة والسين
وهو مرفوع لفظا لانه معطوف على قد وسوف وهي مرفوعة محلا بانها
معطوفة على السين نحو وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف قد وهو حرف
التحقيق خرج وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه والفعل مع فاعله جملة فعلية
مجروره المحل بالاضافة نحو اليه تقدير الكلام مثال ما دخل قد مثل خرج وسيخرج
وسوف يخرج وهما مجروران محلا لكونهما معطوفين على جملة قد خرج و
لقائل ان يقول ان ترتيب المص غير مستقيم لانه ذكر حد الاسم ثم ذكر علاماته
وههنا ذكر علامات الفعل ولم يذكر حده والاولى ان يذكر حده ثم علاماته فان
قلت لم اختص دخول قد بالافعال قلنا انما اختص دخول بالافعال
لانه وضع للتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي

بالحقيقة يصدر منه الصدح وان كان قليلا وللتعريف من الحال والتوقع
في الماضي نحو قد قامت الصلوة فيمتنع دخول اذا الا على الماضي والمضارع
فان قيل لا يتوقع الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر فكيف يقال ان قد
في الماضي للتوقع قلنا اريد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قا
مت الصلوة للقوم كانوا قد قاموا خلف الامام ينتظرون قول المؤذن قد
قامت الصلوة فعلى هذا قد لانتظار الاخبار بقصد المتكلم انه يتوقع
منه المخاطب فايد ويجوز الفصل بين قد وبين فعلها بالقسم كقوله تع
والله احسنت ولقد لعمري بت ساهرا وذلك لان القسم ليس با
جنبي لانه لتاكيد المصدر لقد فان قلت لم اختص السين وسوف بالفعل
قلنا لانهما دالان على الزمان المخصوص ولا يختص بالزمان الا الفعل فان
قلت ما الفرق بين السين وسوف قلت السين اقرب الى الحال
من سوف وفي سوف زيادة تنفس وتاخير وقد جاء في العربية بمعنى واحد
كقوله تع وسيصلون سعيرا وقوله تع وسوف يلقون غيا والزمان فيهما
واحد فهو لوم الحشر فان قلت لم ذكر المص السين معرفا دون سوف قلنا
لان السين اسم جنس كعلا ودار فيصح اضافته كما يقال سين الطلب
وسين الاستقبال فيصح ادخال الالف واللام عليه للعهد وسوف اسم علم مبني
وسبب بنائه مجيئه على صورة الحرف فلا يصح ادخال الالف واللام عليه وحرف

الجزم

الجزم وحرف مرفوع بانه معطوف على قد الجزم مجرور لاضافة الحرف اليه
مثال ما دخل حرف الجزم نحو لم يخرج واعرابه قد مر فان قلت لم اختص
حرف الجزم بالفعل دون الاسم قلت ان حرف الجزم في الفعل بمنزلة
حرف الجر في الاسم فاعطي الجزم بالفعل والجر بالاسم ولم ينعكس للتعادل
واتصل الواو فيه عاطفة اتصل فعل ماض الياء في به حرف جر والضمير المتصل
مجرور به والجار والمجرور متعلق باتصل منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح
له راجع الى الفعل الضمير فهو مرفوع لانه فاعل اتصل المرفوع وهو مرفوع
بانه صفة الضمير وهذه الجملة معطوفة على جملة دخل واعلم ان المص
قد احترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فان المنصوب ليس بمختص
بل يتصل بالفعل وبالحرف وبالاسم عند الشيخ عبد القاهر والضمير المجرور
لا يتصل بالفعل اصلا ويتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك
فان قلت اي اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان
من خواص الفعل لما اتصل نحوه وهو يتصل نحو زيد ضارب اي ضارب
هو فوجب عليه ان يزيد قيدا اخر وهو البارز للاحتراز عنه قلنا المراد منه
الاتصال الاتصال اللغوي دون النحوي والضمير المرفوع المستكن في الاسم
لا يتصل به لغة لعدم ظهوره فجيء للاستكان فان قلت لم اختص اتصال
الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذا الضمير فاعل لا يتصل الا بالفعل

فان قلت لم مثل المص ايضا الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة

وهي قوله نحو اكرمت واكرما واكرموا قلنا للاشارة الى ان اخر الفعل

عند اتصال الضمير المرفوع البارز قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني

ومرفوعا كالثلث واما اعراب هذه الامثلة الثلثة فكاعراب قوله نحو قد

خرج وسيخرج وسوف يخرج وتاء التانيث وتاء مرفوع بانها معطوفة

على الضمير تقدير الكلام والفعل ما اتصل به تاء التانيث الساكنة وهي مرفوعة

لانها صفة التاء نحو نصرت ونعمت وبئست ومحل هذه الافعال الثلثة

جر لاضافة نحو اليها فان قلت لم اورد المص نعمت وبئست بعد قوله

نصرت قلت لان في فعليهما خلافا والصحيح فعليتهما فادخلهما هو منه

علامات الفعل وهو تاء التانيث الساكنة للتنبيه على المذهب الاصح واعلم

ان المص قد احترز بالساكنة عن المتحركة مختصة بالاسم نحو قايمة فان قلت

لم اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل قلنا ان الساكنة في الفعل بمنزلة

المتحركة بالاسم فاعطى الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ولم ينعكس للتعادل

بينهما وله الواو فيه ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام واللام حرف جر والضمير

المتصل مجرور المحل به راجع الى الفعل والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل

بانه خبر مبتدا مقدم مؤخر ثلثة وهي مرفوعة لانها مبتدا مؤخرة امثلة وهي مجرورة

لاضافة اليها المفتوح وهو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره الاول المفتوح

الاخر

الاخر هو مجرور لاضافة المفتوح اليه فان قيل لا يجوز الاسماء المعرف بالالف

واللام وهنا كيف يجوز اضافة المفتوح بالاخر قلنا ان الالف واللام

في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فان

قلت لم اختص الفعل على ثلثة امثلة قلت ان الفعل لا يخلو من ان يكون

اخبارا اولم يكن فان كان الثاني فهو الامر فان كان الاول فلا يخلو

ان يكون معناه موجودا اولا الاول الماضي والثاني المستقبل مثال مفتوح

الاخر من الثلاثي المجرد نحو نصر ومثال الرباعي المجرد نحو دحرج ومثاله من

الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم ومحل هذه الافعال الثلاثة مجرور لاضافة نحو

اليها وسمي الماضي الواو فيه ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام يسمى فعل

مضارع مجهول يتعدى الى مفعولين ومفعول الاول مستتر فيه لانه قايم مقام

فاعله راجع الى المفتوح الاخر ومفعول الثاني قوله الماضي فان قلت لم بني

الماضي قلنا لان موجب الاعراب مفقود فيه فان قلت لم بني الحركة مع ان

الاصل في البناء السكون قلنا لمشابهة بالاسم بوجه ما وهي قيامه مقام الاسم

تقول مررت برجل ضارب فان قلت لم بني على الفتح لانها اخف من الحركات

الثلاثة وهي الضم والكسر والثاني هو مرفوع تقديرا لانه مبتداء ما وهو موصوف

يتعاقب هو فعل مضارع على اوله على حرف جر اول مجرور به والجار والمجرور

متعلق بيتعاقب والضمير المتصل مجرور المحل لاضافة اول اليه راجع الى ما الزوايد

احدى

وهي مرفوع لانها فاعل يتعاقب وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول والموصول مع
صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتدا او والمبتدا مع خبره جملة اسمية المحل لها من الاعراب
الاربع وهو مرفوع على انه صفة الزوايد وفي عبارة المص تسامح لانه لا يتعاقب
الزوايد احد الزوايد فالاولى ان يقول والثاني ما يتعاقب على اوله احد الزوا
يد الاربع ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان حذف المضاف كثير جايز فصيح
في كلام المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى واسئل القرية التي اي اهل القرية
وعبارة المص من هذا القبيل وهي الياء مرفوع بانها خبر للغايب اللام فيه
حرف جر الغايب مجرور به الجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر مبتدا
محذوف تقديره وهي كاينة للغايب المذكر وهو مجرور لانه صفة الغايب
والتاء وهي مرفوعة بانه معطوفة على الياء للمخاطب المذكر والغايبة المؤنث
والالف للمتكلم الواحد واعراب هذا التركيب قد مر والنون وهي مرفوعة بانها
معطوفة على الالف لما فوقه واللام حرف جر ما موصول لا بد له من صلة فوقه
ظرف مستقر صلته والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذف فاعل
الظرف عايد الى ما موصول مع صلته مجرورة المحل باللام والجار والمجرور متعلق
بكاينة مرفوع محلا لانه خبر مبتدا محذوف تقدير الكلام هي كاينة لما حصل مع
كان فوق المتكلم الواحد مذكرا او هو منصوب لانه خبر مقدم لكان واسمه مستتر
فيه راجع الى ما او مؤنثا وهو معطوف على مذكرا نقوله هو فعل مضارع وفاعله

مستتر فيه

مستتر فيه وهو انت تفعل وهو فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو مرفوع محلا
لانه تاكيد للضمير المستكن في يفعل وهو مع ما عمل فيه مقول لتقول وقس عليه اعراب
وتفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن وهذه الكلمات مثال لا يتعاقب
على اوله احدى الزوايد الاربع على اول المضارع فان قلت فلم اعقب
هذه الزوايد الاربع على اول المضارع قلت لان الفعل لما كان صادرا عن الغا
يب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة
من الحروف يستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف لكثرة
دورانها في الكلام ولقايل ان يقول ان المص لو قال ان الياء للغايب المذكر
والجمع المؤنث للغايبة والتاء للمخاطب مطلقا والغايبة المؤنث لكان
اولى من قوله الياء للغايب المذكر والتاء للمخاطب المذكر والغايبة المؤنث
ويسمى المضارع واعرابه كاعراب قوله ويسمى المضارع ومعنى المضارع
المشابهة تفاعل ضارعه اي شابهه ووجه المشابهة بين هذا الفعل
وبين الاسم مذكور في التصريف وهو اي المضارع في التصريف وهو
اي المضارع مشترك بينهما وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه مشترك
وهو مضاف الى الحال والاستقبال فانك اذا قلت زيد يضرب جاز
ان يكون زيد اخذا في الضرب متشاغلا به وجاز ان يكون لم يضرب الا ان
الحال اولى به من الاستقبال لوجهين احدهما ان قولك يضرب حروفه اصل

في الحال ان يكون بعد العلم به والثاني مخلوص ان الفعل للاستقبال يحتاج
الى السين او سوف يعني اذا قلت زيد يضرب لم يكن ولئلا على الاستقبال
في الحال لم يوضع حرف يدل عليه فكان هو الاصل فاذا ادخلت وهذه
الجملة في محل الجر لاضافة اذا اليها عليه والجار والمجرور فيه متعلق بادخلت
والضمير المتصل فيه راجع الى المضارع لام وهي منصوب بانه مفعول ادخلت
الابتداء وهو مجرور لاضافة اللام اليه خلص وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه
راجع الى المضارع وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانه وقع
جواب الشرط غير جازم وهو اذا للحال اللام حرف جر الحال مجرور والجار والمجرور
متعلق بخلص منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح له قال وهو فعل ماض الله
وهو مرفوع بانه فاعل قال تع وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى لفظة الله و
هو مرفوع مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل لانها خبر مبتدا محذوف اي هو تع
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستانفة اني ليحزنني ان تذهبوا به ان
حرف من حروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به منصوب محلا بانه اسمه واللام فيه
لام ابتدائية يحزن فعل مضارع وياء المتكلم فيه منصوب محلا بانه مفعوله والنون
فيه للعماد يعني ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب يلحق قبلها نون نحو
ضربني ويضربني صيانة للفعل من دخول الجر ان مصدرية تذهبوا منصوب
به وعلامة النصب فيه سقوط النون فاعله مستتر فيه وهو انتم به والجار و

المجرور

المجرور متعلق بتذهبوا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له راجع الى يوسف
والفعل مع فاعله مرفوع محلا بانه فاعل يحزنني وهو مع فاعله فيه جملة فعلية
مرفوعة محلا لانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره منصوب محلا على انه مقول
قول فان قلت ان اللام في هذه الاية ما كان حالها للحال لان الذهاب
ليس بموجود في الحال قلنا ان المضاف محذوف فيه وتقدير الكلام اني
ليحزنني تصور ذهابكم بيوسف والتصور موجود في الحال ح لا اشكال فان
قلت ان اللام لا كانت للحال لانه لو كانت للحال فكيف جامعت
حرف الاستقبال في قوله تع ولسوف يعطيك قلنا ان اللام تفيد التاكيد
والحال وفي هذه الاية قد يخرج ويمعنى التاكيد واذا ادخلت عليه اي
على المضارع السين او سوف خلص للاستقبال في اعرابه قوله فاذا اد
خلت عليه لام الابتداء خلص للحال والثلث اي من الامثلة الثلثة وهو
مرفوع بانه مبتداء الموقوف وهو مرفوع لانه خبر المبتداء الآخر وهو مجرور لاضافة
الموقوف اليه فان قلت لم قال المص الموقوف الآخر ولم يقل المجزوم
الآخر قلنا ان المص اشار الى مذهب الاصح وهو مذهب البصرية
وهو عندهم مبني موقوف وعند الكوفية معرب مجزوم ويسمى اي
الموقوف الآخر الامر كاعز قوله ويسمى المضارع نحو انصر واعرابه ظاهر
وكذا الواو ابتدائية والجار والمجرور متعلق كائن مرفوع محلا بانه خبر مبتداء

موخر وهو كل وهو مضاف الي ما وهو موصول لابد له من صلة كان وهو
فعل من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه راجع الي ما مشتقا وهو خبر كان وهو
مع اسمه وخبره صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل للاضافة
كل اليه على طريقة والجار والمجرور فيه مع متعلقه منصوب محلا على انه وقع
حالا من اسم كان افعل وهو مجرور محلا للاضافة طريقة اليه نحو عد وضع
وجرب وحاسب ولعل هذا الكلام ظاهر قوله مشتقا احترازا عن نحو صلاوية
وقوله على طريقة افعل احترازا عن نزال وتراك فانهما مشتقان تقيد ان
فايدة الام الان استغفرهما ليس على طريقة افعل فان قلت لم قال المص
على طريقة افعل ولم يقل على صيغة افعل قلت ولم يقل على صيغة افعل ليد
خل فيه مثل عد وزن فانهما يكونان على طريقة افعل لا على صيغة افعل و
الحرف وهو مرفوع بانه مبتداء خبره ما وهو موصوله وصلته قوله جاء بمعني
ليس وهو فعل من افعل الناقصة واسمه مستتر فيه راجع الي معني وخبره بمعني
اسم مع متعلقه المحذوف وهذه الجملة الفعلية في محل الجر صفة بمعني ولا فعل
[interlinear: illegible]
وهو معطوف على اسم نحو هل وبل وهما مجروران محلا للاضافة نحو اليهما و
لقايل ان يقول ان المص لو قال الحرف ما دل على معني في غيره لكان اولي من قوله
ما جاء لان الدال على شيء كاشف من حقيقة وما جاء وينبئ عليه المجيء و
علته الشيء غيره وذلك اي مجيء الحرف بمعني ليس بمعناهما وهو مرفوع محلا

بانه مبتداء لان الاسم يكون حديثا ومحدثا عنه ان مع اسمه وخبره مجرور المحل
باللام والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر المبتداء وقال
بعضهم ان اللام فيه زايدة غير متعلق بشيء وفي قوله والفعل يكون
حديثا ولا يكون محدثا عنه جاز الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف على
محل اسم ان واما النصب فعلى انه معطوف على لفظ ومثال كون الفعل
حديثا نحو ضرب زيد فضرب مسند الي زيد واضرب ولا تضرب وهما مسندان
الي ضمير المقدر ولو اسندت الي الفعل شيئا لم يستقيم فلو قلت ضرب
اشتد على ان يجعل اشتد خبرا عن ضرب لم يستقيم فان قلت ان امنوا
في قوله تع واذا قيل لهم امنوا المسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله
لقيل مع انه فعل قلنا انه محمول على هذا القول اي اذا قيل لهم هذا القول فان
قلت ان الفعل كان محدثا عنه في قولهم يسمع بالمعيدي خير من ان تراه و
يسمع مبتداء فيه مع انه فعل وخير خبره قلنا هذا محمول على حذف ان اي ان
تسمع فلكون الاسناد في الحقيقة الي المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل
في تقدير المصدر فلما حذف اي بقرينة قوله من ان تراه عدل الفعل من النصب
لعدم عامل لفظا الي الرفع الذي هو اصل له وفي قوله والحرف لا ذات اي رابطة
جاز الرفع والنصب ايضا بينهما اي بين الاسم والفعل وهو مع متعلقه
المحذوف في محل الرفع على انه صفة ادات قوله لا يكون حديثا ولا محدثا

عنه مرفوع المحل بانه وقع تفسيرا للاداة عند الشلوبين وعند غيرهم لا محل لها
من الاعراب قيل معنى قوله والحرف لا يكون حديثا ولا محدثا عنه اي كائن
القياس اي لا توضع او لا معنى له في نفسه لانه لا يكون حديثا ولا محدثا عنه
واتما وصعوه ولغويه الفعل الذي لا يتعدى بنفسه واعلم ان في الحرف حده
علامات وحده ما ذكره المص واما علاماتها فخلوه عن علامات الاسم والفعل
جميعا فان قلت لم جعلوا عدم العلامة للحرف قلنا لا منافاة بهذه
العدم الاتري انه لو كان معك ثلثة ابواب فعلمت اثنين منها
لم تحتج الى العلم الثالث واذا عرفت في صدر الكتاب وهذه الجملة
مجرورة المحل لاضافة اذ اليها ان كلا اي كل واحد من هذه الاقسام
الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور فيه متعلق بكائنا منصوب
محلا بانه صفة كل يسمى كلمة وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر ان وهي
مع اسمه وخبره منصوب المحل لانه مفعول عرفت الفاء في قوله فاعلم جواب
لقوله واذ قد عرفت انه اي الشان اذا وهو مضاف الى ائتلاف اي
ركب منها اي من الاقسام الثلثة فعل وهو مرفوع بانه قايم مقام فاعل ائتلف
وهو معطوف على فعل او اسمان وقوله وافادني اي الفعل والاسم او اسمان
مجرور المحل لانه معطوف على ائتلف وقوله سميا اي الاسم والفعل او اسمان
مرفوع محلا بانه خبر لان وهي مع اسمه وخبره منصوب المحل على انه مفعول اعلم

كلاما وهو

كلاما وهو منصوب بانه مفعول ثان سميا فان قلت يا زيد مركب من الحروف
والاسم مع انه كلام تام ويلزم بطلان الحصر قلنا ان حروف النداء نايب
مناب ادعو في التقدير وهو مركب من الفعل الانشائي والاسم فان قيل
الاسناد في ادعو اخبري فيحتمل الصدق والكذب فهو خبر لا انشائي
قلنا لا نسلم ان ادعو ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن
الاخبار الى الانشاء كبعت واشتريت وكذا قال شهاب الدين
في شرح للذهبية وحسين بن عبد الله العسكري رحمة الله عليهم واعلم
ان الكلام اسم للمصدر وليس بمصدر حقيقة لان المصادر جارية على افعالها
فمصدر تكلمت التكلم ومصدر كلمه التكليم قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما
ومصدر المكالمة والكلام ليس واحدا منها فثبت انه ليس بمصدر بل
هو اسم للمصدر نحو عمل ولهذا يقال كلامك زيدا حسن كما تقول تكلمك
زيدا حسن كذا ذكره ابو البقاء في كتابه وجملة وهي معطوفة على كلاما
اعلم ان الجملة من قولك اجملت الشيء اذا جمعت اجزاءه والجملة كل مشتمل
على سمع فصاعدا وهو ضد التفصيل لان التفصيل التعريف فان قلت
ما الفرق بين الكلام والجملة قلت لا فرق بين الكلام والجملة عند بعض واما
عند البعض فبينهما عموم وخصوص مطلقا وقال ان كل كلام جملة ولا
ينعكس وذلك لان صلة الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة

وغير ذلك جملة وليس بكلام فان قلت لم لم يسمى على غير المفيد كلاما
قلت ان الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح والجرح يؤثر في نفس المجروح
وبتحقق اشتقاق الكلام الا اذا اثر في نفس السامع فايدة تامة او تقول
ان الكلام يوكد به بكلمت يقال تكلمت كلاما وكلمت كلاما وما
يوكد به الفعل والفاعل ينوب مناب جملة نحو ذلك تكلمت كلاما
في معنى تكلمت والفعل والفاعل يحصل بهما الفايدة لا محالة فالوا
قع موقعها يجب ان يكون كذلك والجمل اربع لا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها مستانفة فعلية وهو مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف تقديره الاولى
جملة فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع واسمية وهو معطوف على فعلية
كما الكاف فيه كما حرف جر وما بمعنى شيء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق
بكاينتان مرفوع محلا بانه خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى
المثل وح يكون في محل الرفع ايضا وتقدير الكلام وهما كاينتان كشيء وكما
مثالهما مثل شيء ذكرنا اي في الاسم وهو فعل ومحله من الاعراب ولكونه صفة
كما يجوز ان يكون ما في موصولا وح لا يكون بجملة ذكرنا محل وان يكون مصدرية
ولا يجوز كونها زائدة وهو ظرف والثالثة جملة ظرفية والرابعة جملة
شرطية ومثال الظرفية نحو عندي مال بعند ظرف ومال فاعله ومثال جملة
الشرطية نحو ان تاتني اكرمك فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية

لان ارتفاع

لان ارتفاع مال بالابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف
عدها ظرفية قلنا لا نسلم ذلك لان المحمول جملة ظرفية عند الكوفيين
فانهم لا يشترطون لعمل الظرف الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال
حد اسم الفاعل والمفعول او الجزء الثاني جملة عند البصريين فان قلت
لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل هو الاصل في الاسناد
والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرعان اليه فلهذا
قدمها عليها فان قيل لم قدم الاسمية على الظرفية قلنا ان الفعل
منها ظاهر بخلاف الظرفية الاسمية والاصل الظاهر فان قيل لم قدم
الظرفية على الشرطية قلنا ان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان
والواحد مقدم على الاثنين والتنوين في قوله كل بدل عن المضاف اليه منها
والجار والمجرور فيه مع متعلق المحذوف في محل الرفع بانه صفة كل وتقدير
الكلام وكل واحد من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد وهذه الجملة مرفوعة
المحل بانها خبر المبتداء فتكتسي اي كل واحد من الجملة وهذه الجملة معطوفة
على جملة تقوم اعرابه اي اعراب المفرد محلا وهو منصوب على انه تمييز و
يكون وهو معطوف على قوله تكتسي خبرها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد
ضمير وهو مرفوع بانه اسم لتكون وخبر مقدم والاولى ان يكون تاما
عايد وهو مرفوع بانه صفة للضمير الى الاسم الاول والجار والمجرور فيه متعلق

بعاملها فان قلت لم لم يجز اخلاء الجملة عن الضمير اذا وقعت خبرا قلت
لان الجملة من الفعل والفاعل والمبتداء والخبر اذا اخلت عن الضمير
كانت متعلقة عن خبر المبتداء لان الفعل فيها منسوب الى غير المبتداء
وكذلك الخبر المنسوب الى غير المبتداء فلا بد من رابطة يتعلق بها الجملة
بالمبتداء فان قلت هذا يشكل بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
نحو قوله تع قل هو الله احد وجملة الله احد وقعت خبرا عن هو مع انه
خال عن الضمير قلنا ان الجملة ههنا عبارة عن الخبر والخبر بمنزلة المفرد فلا
حاجة لها الى الربط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتداء
نحو مقولي زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا هو وذلك ان قيام الجملة مقام المفرد وهو مرفوع محلا
بانه مبتداء في ستة والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف في محل الرفع على انه خبر
مبتداء مواضع فهي مجرورة للاضافة ستة اليها ومفتوحة بانها غير منصرف
فيكون بالفتحة حالة الجر في خبر المبتداء والجار والمجرور فيه مرفوع محلا بانه خبر
مبتداء محذوف تقديره احدها في خبر المبتداء سواء كان اسمية نحو زيد قايم ابوه
او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تعطه يشكرك او ظرفية نحو
زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان والجار والمجرور فيه مع متعلقه
المحذوف مجرور محلا بانه صفة الخبر نحو ان زيدا اخوه ذاهب او قد ذهب

اخوه

اخوه وان تعطه يشكرك او في السوق فمحل الجملة الاربع فيها مرفوع
لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها في الخبر في باب كان نحو كان
زيد اخوه قايم او قد قام اخوه او ان تعطه يشكرك او في البيت
ورابعها والمفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قايم او
قد قام اخوه او ان تعطه يشكرك او عندي مال فمحل الجمل الاربع فيها
منصوب لوقوعها موقع المفرد والمنصوب والخامسة وصفة النكرة
نحو مررت برجل صورته حسن او حسن صورته او ان تراه يعجبك
او في حسنه حسن فمحل هذه الجمل الاربع مجرور لوقوعها موقع
المفرد المجرد وسادسها والحال نحو جاءني زيد غلامه راكب او قد
ركب غلامه او هو ان تسئل يعط او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه
منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب ويستري وهو فعل وفاعله مستتر فيه
وهو انت ذلك وهو منصوب محلا لانه مفعول يستري وهو مع فاعل
فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق لها بما قبلها ومعناه مستتر
في خبر المبتداء والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة النكرة
والحال لان المعنى يستري وقوع الجملة في هذه المواضع الستة موقع المفرد
فاعلم بين وقوعها منها موقع المفرد في المبني فصل الاعراب وهو
مرفوع بانه مبتداء ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وهو في محل الرفع

على انه خبر المبتداء فان قلت ان الجملة اذا وقعت خبرا للمبتداء فلابد من
عايد وهذه الجملة وقعت خبرا مع انه خال عن الضمير قلنا ان الجملة ههنا في
تقدير المفرد بان او نقول ان الخبر ههنا عين عن المبتداء فلا حاجة الى الضمير و
قيل الاعراب منقول من قولهم عربت معيدة الفصيل اذا فسدت من كثرة
شرب اللبن واعربتها اذا اصلحتها وازالت فسادها فالاعراب في الكلام
تربل عنه القبايح الذي يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول وقيل هو منقول
من قولهم امرأة عروب اي متحببة الى زوجها فالاعراب في الكلام يحسنه حتى
يحب وقيل هو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها والاعراب
يبين المعاني ولقائل ان يقول ان المص لو يبدل المعرب او الاسم باي الاعراب
لكان اولى كما ذكرنا هكذا صاحب الكافية فان قلت ان المص قال الاعراب
ان يختلف اخر الكلمة والحال انه لا يوجد الاختلاف في اخر الكلمة لانه تبدل
حرف جر ولا يسقط قلنا ان المضاف محذوف تقدير الكلام الاعراب ان يختلف
هيئة اخر الكلمة وحذف المضاف في الكلام شايع ولقائل ان يقول ان
في التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخوله ما ليس منه فيه كاختلاف
اخر منى في قولك جاءني رجل منى ورايت رجلا منا ومررت برجل مني
وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاحسن ان يزيد فيه قيدا اخر وهو
في لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه فان هذه الحروف في اخر منى وان كانت

بواسطة

بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ المتكلم وانما هو في لفظ غيره و
اجاب بعضهم عن هذا السؤال بان يقول لا نم ان الاختلاف بهذه
الحروف باختلاف العوامل بل بالنعينة بلفظ المتكلم اذا قال جاءني رجل
وقال المخاطب منو بنبعيه وكذلك غيره فان قلت ان الواجب
على المص ان نقول لفظا او تقديرا ليخرج المبني للمعرب بالاعراب المحلي
نحو جاءني هؤلاء ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فان يصدق على
هؤلاء انه اختلف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون ذلك
اختلافه محلا ان تقدير الحد الاعراب ان يختلف اخر المعرب باختلاف
العوامل ومثل هؤلاء ليس بمعرب وح لا يرد هذا السؤال او لان
نعد لفظا او تقديرا معتبر ولم يذكر لشهرته كذا ذكر في بعض شرح المصباح
فان قيل لم جعل الاعراب في اخر الكلمة دون اولها واوسطها قلنا ان
الاعراب يدل على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا حس
المصير الى الا بعد الفراغ عن الذات او نقول ان كان الاعراب في اول
الكلمة يلزم الابتداء بالساكن وان كان في الوسط يلزم تغير الاعراب
بتغير الاوزان فلم يبق الا اخر الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف العوامل
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واعراب هذا الكلام ظاهر وما
الواو فيه ابتدائية ما موصولة في اخره وهو ظرف مستقر الف وهي

مرفوعة بانه فاعل للظرف والظرف مع فاعله صلة للموصول مع صلته
مرفوع محلا بانه مبتداء وخبره جملة لا يظهر فيه الاعراب مثاله كالعصي والرحي
واعرابه قوله كزيد والعلم والجهل فان الاعراب فيهما غير ظاهر لمانع نحو
هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذلك رحى لعدم قبول
الالف الحركة وما في آخره ياء اي الاسم الذي حصل في آخره ذلك الاسم ياء
والموصول مع صلته مرفوع بانه مبتداء مكسورة وهو مرفوع بانه صفة الياء
ما وهو موصول لا بد له من صلة قبلها وهو منصوب على الظرفية وعامله
محذوف والضمير المستكن فيه المنتقال من حصل بعد حذفه فاعل الظرف
عايد الى ما والضمير البارز فيه عايد الى الياء والظرف مع فاعله جملة ظرفية
لا محل لها من الاعراب لانها صلة للموصول وهو مع صلته مرفوع المحل لانه قايم
مقام فاعل المكسورة سكن اي آخره في حالة الرفع والجر لكون الضمة
والكسرة على الياء ثقيلين وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها خبر للمبتداء وحرك
اي آخر ذلك الاسم في حالة النصب لخفة الفتحة عليها وهذه الجملة مرفوعة
محلا لكونه معطوفة على جملة سكن مثاله جاءني القاضي ورايت القاضي
ومررت بالقاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله واعراب هذا الكلام ظاهر وما
الواو فيه عاطفة ما موصول سكن وهو فعل ماض قبل واوه وياء الضمير فيه
راجع الى ما اي واو وياء ذلك الاسم قبل وهو منصوب على الظرفية وعامله

محذوف

محذوف والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد
الى الموصول وهو ما والظرف مع فاعله صلة للموصول المحذوف وهو مع
صلته مرفوع المحل بانه فاعل لسكن وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول الملفوظ
وهو مع صلته مرفوع محلا بانه مبتداء كدلو وظبي واعرابهما كاعراب قوله
كعصي والرحي فحكمه اي حكم ذلك الاسم وهو مرفوع بانه مبتداء حكم الصحيح
وهو مرفوع بانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على
انه خبر للمبتداء وهو ما في قوله وما سكن والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا
محل لها من الاعراب لا معطوفة على الجملة المستانفة فان قلت لم دخلت
الفاء في قوله فحكمه حكم الصحيح قلنا ان المبتداء اذا كان اسما موصولا
صلته جاز دخول الفاء في الخبر وههنا كذلك فافهم واعلم ان حذف
الموصول جائز كما وقع في هذا المقام وفي قوله عم من يهجو رسول الله
منكم ويمدحه وينصره سواء اي من يهجو رسول الله منكم اي من الكفار
والمشركين ومن يمدحه وينصره منا سواء واصل الاعراب وهو مرفوع
بانه مبتداء وخبره بالحركات لكونها اخصر من الحروف وادل على المراد
لكنه قد يكون بالحروف وذلك اي كون الاعراب بالحروف في الاسماء
الستة المعتلة والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل لكونه
خبر لذلك مضافة الى غير ياء المتكلم مضافة منصوب بانها حال من

الاسماء الستة وهي اي تلك الاسماء الستة المعتلة المضاف ابوه واخوه
وفوه وهنوه وحموها وانما خالف بسائر في الضمير لان الحم اقارب
زوج المراة فاذا اضيف اضيف الى التانيث وذو مال تقول في حالة
الرفع جاني ابوه في حالة النصب ورايت اباه وفي حالة الجر مررت
بابيه وكذا الواو فيه ابتدائية والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع محلا
لانه خبر للمبتداء مؤخر وهو الباقي اي من اخواته فتبدل الواو فيها على حالة
الرفع ويبدل الالف فيها على حالة النصب ويبدل اليا فيها على حالة الجر
واعلم ان هذه الاسماء الستة معربة بالحروف لا بالحركات وليس في
الاسماء المفرد المعربة بالحروف غيرها فان قلت لم اعربت هذه الاسماء
الستة بالحروف قلنا انما اعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لوجهين
احدهما ان العرب علمت ان التثنية والجمع لابد من اعرابهما بالحروف
فاعربوا بعض المفردات بالحروف ليكون للتثنية والجمع نظير في الاحاد لئلا
يبقيا المثنى والجمع بلا نظير لهما في الاحاد والثاني ان التثنية والجمع
فرعان وهذه الاسماء تعرب في حال اضافتها بالحروف واستعمالها
مضافة فرع اذ الاصل ان هو معنى ينفرد من غير حاجة الى اسم اخر والاسماء
الستة لا تفهم معانيها الا بالاضافة فكانت في ذلك فرعا كالتثنية
والجمع فيهما اعرابا بالحروف لكونهما فرعين كذلك هذه الاسماء كذا قال

الشيخ

الشيخ البكري فان قلت لم خصت هذه الاسماء بهذا الاعراب
دون غيرها من المعتلات كيد ودم وغد قلنا هذه الاسماء الستة
لا تفهم معانيها الا بالاضافة فاشبهت التثنية والجمع بخلاف دم
ويد فالاساه بفهم بدون الاضافة فان قلت ان الواو في
ابوه والالف اباه في ابيه هل هو اعراب او حروف اعراب قلنا ان
الواو في ابوه والالف في اباه والياء في ابيه حروف اعراب وليست
اعرابا على التحقيق لان الاعراب معنى في الاسم المعرب زائد على حروفه
والواو في ابوه وما قلبت عنها من جملة حروفه فكيف يكون
اعرابا بل حرف الاعراب من اللفظية وجعلت هذه الحروف
والاو علامة على الاعراب ولهذا قال المص فتبدل الواو على الرفع
ولم تقل الواو للرفع اعلم ان بعضا من الكوفيين قد ذهب
الى انها معربة من مكانين احدهما في اوسط الكلمة والاخر في لامها
وذهب قوم الى ان الحركات قبل حروف المد ههنا هي الاعراب
وحروف المد ناشية عن اشباع الحركات فاسدة واعلم ان هذه
الاسماء الستة ينقسم على ثلثة اقسام احدها تستعمل مفردا
ومضافا وهي اربعة ابوه واخوه وحموه وهنوه فيقال في الافرا
دات اب واخ وحم وهن وتعرب ههنا بالحركات فاذا اضيف

ردت لامات هذه الاسماء التي حذفت في الافراد ولامات كلها واو

بدليل قولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان وهنوات بالتاء

ومن المعرب من يجعل ابا مثل عصا فيكون من الرفع والنصب

والجر بالالف ومنهم من يقول في الاضافة انك بحذف حروف

للذو وقد جمع اب على ابين كيف والقلم الثاني يستعمل مفردا على

وجه ومضافا على وجه اخر وهو قوم فانه في الافراد قسم واصله فوه

كقولك في الجمع افواه فحذفت منها الهاء وابدلت من الواو ميم

ليصح تحريكها في الاعراب فاذا اضيف عودت الى الاصل فقلت

فوه وفاه وفيه ولا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم الثالث ذو ولا

يستعمل الا مضافا الى الاجناس ومعناها صاحب فان قلت

ما الفرق بين ذو والصاحب قلنا ان الصاحب يضاف الى الجنس

وغير الجنس فذو لا يضاف الا الى الجنس ولم يجز اضافة ذو الى المضمر

ولا يقال ذو ملا في الجزئية ولقائل ان يقول ان من الواجب

عليه بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم نكرة لانها لو كانت مصغرة

لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك بالرفع ورايت

اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر ويمكن ان يجاب

عنه بان المص لما ذكر امثلتها مكبرة غني عن الايذكرها ولقائل ان يقول

ان ماذكرهم

ان ماذكرهم تقتضي الاستغناء عن قوله مضافة لان امثلها مذكورة

بالاضافة والجواب عنه لو اقتصر على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا

الى مظهر نحو جاءني ابو زيد ليس حكمه كذلك انه مع ان حكمه كذلك وليس

انه لو اقتصر على لفظ المظهر لتوهم ما هو خلاف الواقع فان قلت ان من

الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة واحدة لانها لو ثنيت او جمعت

لكان اعرابها كاعراب سائر الاسماء للمثنات والمجموعات قلنا الجواب

عن هذا السؤال هو الجواب بعينه عن الاعتراض بان من الواجب

عليه ان يقول مكبرة كذا ذكر في بعض شروح المصباح وفي

المثنية وهو معطوفة على قوله في الاسماء الستة بالالف والنون

او بالياء والنون والجار والمجرور فيه متعلق بكاينا منصوب محلا بانه وقع

حالا من التثنية اعلم ان الاصل في التثنية العطف وهي من

نحو قولك شبب الحبل اذا عطفت عليه وكان الاصل في قولك

جاء الزيدان جاء زيد وزيد الا العرب ارادت الاقتصار

الاسماء في الجمع الذي لاتها به له فاكتفوا بالاسم الاول ثم اتوا بزيادة

ليدل على المحذوف وفي الجمع بالواو والنون او بالياء والنون

وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون اعرابه بالحركات

لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة

ومثال الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين صح

الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاءني
مسلمون ومثال التثنية في النصب نحو رايت مسلمين
ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت مسلمين واعلم
ان الجمع مصدر جمعت اذا ضممت شيا الى شيء ومن ههنا
كان اصل الجمع العطف كما ذكر في التثنية والتثنية في الحقيقة جمع
لوجود حقيقة الضم فيها الا ان العرب حقيقة التثنية بلفظ و
الجمع بلفظ اخر لان التثنية لا يقع الا على ضم شيء الى شيء فقط
ولما دعت الحاجة الى ضم اشياء بعضها الى بعض حصوا بلفظ
ليدل كل واحد من اللفظين على معنى لا يدل عليه الاخر فان
قيل لم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف قلنا لان التثنية
والجمع متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركات فاعطي الفرع للفرع كما اعطي الاصل الى الاصل وانما
اعربا بهذا الاعراب المعين لان التثنية والجمع ستة احوال الرفع و
النصب والجر في كل واحد منهما والحروف التي تصلح لان يكون
اعرابا ثلثة الواو والالف والياء ولو جعل اعراب التثنية بها لبقي
الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي التثنية بلا اعراب
ولو جعل اعرابهما بالواو في حالة الرفع بالالف في حالة النصب

وباليا في حالة الجر لوقع الالتباس بينهما فاحتاجوا الى التوزيع
فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب التثنية بالالف في حالة الرفع
واعراب الجمع بالواو فيها وجعلوا اعرابهما باليا في حالة الجر فان
قيل لم زيدت الالف في التثنية دون غيرها قلنا ان التثنية اكثر
من الجمع لانها يكون فيمن يعقل وما لا يعقل والمذكر والمؤنث فكان نت
اكثر والالف اخف من اخفيها فجعل الاخف للاكثر تعديلا فان
قيل لم جعل الالف للرفع دون النصب الذي منه منشاؤها
قيل فيه جوابان احدهما ان الالف اصل حروف المد اذ كان نت
لا يفارقها المد ويتحرك بحال فالرفع هو الاصل والنصب
والجر فضلتان فجعل الاصل للاصل والثاني ان الالف لو
جعلت علامة للنصب لا صح للرفع الى علامة اخرى وقد
ثبت ان اليا للجر فلو جعلت الواو للرفع لالتبس المثنى
بالمجموع فان قيل ان الالف في التثنية هل هي حرف الاعراب
ام لا قلنا فيها خلاف فمذهب سيبويه انها حرف الاعراب
لانها حرف زيد على الكلمة بمعنى لو اسقط ليبطل ذلك المعنى فكان نت
حرف اعراب كتاء التانيث وياء النسبة وقال الفراء زيدت
الالف علامة للرفع وليست بحرف اعراب واجاب الشيخ

للفوائد وقال وهذا لا يلزم لان الشي الواحد قد يدل على اشياء
كثيرة كالواو في زيدون فانها يدل على الجمع والتذكير وذوي
العقول والقلة وكذلك الالف هنا تدل على التثنية وعلى
الرفع فجاز ان يكون مع ذلك حرف اعراب وذهب قوم
الى ان المثنى والمجموع مبنيا وليس بشي لان موجب البناء
مشابهة الاسم للحرف ولم يوجد ذلك في التثنية والجمع فان قيل
لم دخلت النون في التثنية والجمع قيل فيه خلاف فمذهب
بعضهم الى انها بدل من الحركة والتنوين ولا الحركة والنون صالح
ان ينوب عنها فان قيل كيف يمكن اي ينوب الشي الواحد
مناب الشيئين قلنا ان النون حرف قوي من النون ايضا وحده
والقوي يصلح ان يقوم مقام الضعيفين فان قيل لو كان النون
بدلا من التنوين لما ثبت مع الالف واللام نحو الرجلان ولما
ثبت فيما لا ينصرف نحو احمران قيل اما ثبوته مع الالف واللام
ففيه ثلثة اوجه احدها انهم ادخلوه على الاسم قبل الالف واللام
ثم ادخلوا عليه وقد استقر ثبوته فلم يحذف والثاني ان النون
بدل من الحركات هنا وحدها لا من التنوين بدليل سقوطها في
الاضافة سقوط التنوين لا الحركة فبان النون في موضع بدل

من الحركة وهو مع الالف واللام وما لا ينصرف والجواب الثالث
ان النون بدل منهما على الجمع ولكن اذا تعذر ثبوتها بدلا عنهما ثبت
عن احدهما الوجود المانع بثبوتها بدلا عن اخر الا ترى انك اذا قلت
هي تقوم دلت التاء على المضاف والتانيث واذا قلت انت
تقوم بطلت دلالتها على التانيث وبقيت دلالتها على المضارعة
فان قيل لم سقطت النون في الاضافة ولم يسقط مع الالف واللام
قيل فيه جوابا احدهما ان التنوين يدل على استغناء الاسم عما بعده فلو
ثبت النون بدلا عن التنوين لكان منفصلا والاضافة توجب
الفصال واما الحركة فلا بدل منها شي في الاضافة لئلا يقع الحرف
فاصلا في اللفظ والثاني ان النون والاضافة في موضع واحد وهما
ضدان والضدان لا يجتمعان في مكان واحد بخلاف الالف واللام
في اول الاسم والنون في آخره والضدان في مكانين نحو زان يجمعا
فان قيل اذا كانت الالف علامة الرفع فقد قامت مقام الحركة
فلا حاجة الى جعل النون بدلا من الحركة قيل فيه جوابان احدهما ان
الالف ضعفت دلالتها على الحركة اذا كانت علامة للتثنية و
حرف الاعراب وعلامة الرفع فقويت بجعل النون بدلا والثاني
ان النون بدل عن مطلق الحركة والالف عن الضمة فان قيل فكيف

ثبت النون في هذان واللذان وهما مبنيان قيل فيه جوابان
احدهما ان كل واحد منهما مبني على ما كانت عليه في الافراد
وانما جعلت في موضع الرفع بصيغة وفي الجر والنصب بصيغة
اخرى وليست صيغتهما في الثلثة عن صيغتهما في الواحد والجواب
الثاني انها اعربا في التثنية والجمع لان التثنية والجمع من خصايص
الاسماء فيكون الالف علامة للرفع والنون بدلا من الحركة والتنوين
اللذين لحقها الاسم بعد التثنية والجمع فان قيل انتم زعمتم
ان الالف في التثنية حرف اعراب فيكون جاز ان يقع التانيث
قبلها في موضع الحشر فيقال مسلمان وسينح فان قيل فيه
جوابان احدهما ان الالف حرف الاعراب من وجه وهي كالحركة من
وجه اذا كانت دالة على الرفع فوقعت تاء التانيث قبلها
من حيث بني دالة على الاعراب لان من حيث على حرف الاعراب
والثاني ان الالف حرف الاعراب في التثنية وتاء التانيث حرف اعراب
في الواحد وما كان في الواحد اثبت في التثنية وللقائل ان يقول ان
يكون الاعراب التثنية في حالة النصب بالياء والنون منقوض
بقوله تعالى ان هذان لساحران لان هذان تثنية في حالة النصب
مع انه ليس بالياء والنون ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لفظ

ان

ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتداء ولساحران خبر او نقول ان اسم ان
ضمير الشان اي انه هذان لساحران كذا ذكر في بعض شروح اللباب
وفي كلا والجار والمجرور مرفوع المحل بانه على قوله وعلى الجمع مضافا وهو
منصوب لانه حال اي حال كونه مضافا الى مضمر والجار والمجرور فيه
متعلق بمضافا فحكمه وهو مرفوع بانه مبتداء والفاء فيه جواب الشرط
محذوف اي حكم كلا اذا كان كذلك حكم المثنى وهو مرفوع بانه خبر
مبتداء ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جواب الشرط غير
جازم او هو ادا المحذوف وكون حكم كلا الحكم المثنى في كون اعرابه بالحروف
ان قصة لشدة شبهه به لفظا لكون اخره الفا وهو لا ينفك من
الاضافة حتى يتميز عنه بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى
او يقال انه لا يضاف الا اليه فتكتسي حكم المثنى فان قيل لم حصول
يكون اعرابه بالحروف الناقصة بحال الاضافة الى المضمر قلنا ان كلا
اذا كان مضافا الى الغالب فالغالب ان يقع تاكيدا للمثنى نحو
جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمتبوعة في الاعراب لهذا ثم طرد ذلك
في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له كذا ذكر
في شرح تقول في حالة الرفع جاءني كلاهما وفي حالة النصب رايت
كليهما وفي حالة الجر مررت بكليهما ثم اذا كان مضافا الى مضمر

واذا اضيف الى مظهر الواو ابتدائية اضيف فعل مجهول والضمير المستتر
فيه قايم مقام فاعله راجع الى الكلام ومحل هذه الجملة من الاعراب جر لاضافة
اذا اليها فحكم حكم ايضا لا محل لهذه من الاعراب لانها وقع جوابا للشرط
غير جازم وهو اذا وقع له لفظا احترازا عن المعنى والحظ وانتصابه على
التمييز تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واعراب هذا التركيب ظاهر ويستوي الجر والنصب
في خمسة مواضع لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة
وهي التثنية والجمع ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا لانها
تعلق بما قبلها كما ذكرنا في كون الاعراب بالحروف واعراب قوله كما ذكرنا
في كما ذكرنا والثالث اي من المواضع التي يستوي فيها النصب
والجر وهو مرفوع بانه مبتداء وخبر قوله جمع المؤنث السالم بالالف
والتاء فان قيل لم زادوا الالف من الحروف دون غيرها قيل ان
الالف من حروف المد واللين وكان اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين واختصت الالف لخفتها فان قيل لم اضافوا الى الالف
حرفا اخر قيل لئلا يشتبه المقصور من المثنى فان قيل لم اختاروا التاء
قيل ان في التاء دلالة على التانيث ثم حمل النصب جمع المؤنث
السالم على جره وكان القياس ان يفتح في النصب كما فتحت

تاء التانيث في الواحد نحو رايت مسلمة قيل ان العرب
كسروها في النصب استحسانا وذلك ان جمع المؤنث
فرع على جمع المذكر فكما سوي بين المنصوب والمجرور في المذكر
كذلك في المؤنث ليكون الفرع على مثال الاصل ولو فتح
في النصب لكان اتم حكما من الاصل واوسع منه وذلك لا
تستحسن في الحكم مثاله جمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني
مسلمات بالرفع ومثاله في حالة الجر نحو مررت بمسلمات
بالجر ومثاله من حالة النصب نحو رايت مسلمات بالجر ايضا
والرابع المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها ما لا ينصرف
نحو جاءني احمد ورايت احمد بالنصب ومررت باحمد بالجر
بالرفع صح
ايضا لان الجر فيه تابع للنصب لكون الجر ممنوعا منه لمشابهة
الفعل فلما كان الجر ممنوعا منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والكاف
اي من المواضع يستوي الجر والنصب فيها وهو مرفوع بانه
مبتداء وخبر الضمير ومحل الجار والمجرور في اكرمتك مرفوع لكونه
صفة للضمير والاستواء في الضمير وهو اشتراك الضمير المنصوب
والمجرور في معنى المفعولية والكاف فيه مفعوله وكذا الكاف
في مررت بك لان التقدير جاوزتك والضمير في انه مرفوع

اي صح

لفظا وكذا في لهم مع ان الجار داخل في لهم وكذا الجمع نحو انهم ولهم
ثم اعرابه كاعراب قوله وكذا الباقي. فان قيل لم فتحت اللام
في له مع انها حرف جر وهي اذا كانت حرف جر لا يكون مفتوحا
قيل انها تعمل الحركة بجنس عملها فاذا دخلت على مضمر فيكون
مفتوحا لانها لم يظهر لها عمل وهذا الجواب ضعيف لانها تدخل
على الاسماء المبنية وتكسر في قولك المال لهذا فان قيل اي
استواء الجر والنصب في المضمرات بسبب الباء فلا ينبغي
ان يذكر فيما نحن بصدده لان كلامنا في المعربات والجواب عنه
ان كلامنا في استواء الجر والنصب من غير النظر الى انه معرب
او مبني كذا ذكر في المعاليد ومن قيام الحرف والجار والمجرور فيه
مرفوع المحل لانه خبر المبتدا موخر مقام الحركة وهو منصوب على
الظرفية النون وهي مرفوع لانها مبتدا الخبر مقدم في يفعلان
والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع محلا لكونه صفة
للنون وفي تفعلان ويفعلون وتفعلين اعلم ان هذه
الامثلة الخمسة معربة وليس لها حرف اعراب والدليل على
انها معربة ان المعنى الذي اعربت قبل هذه الضماير موجود
بعد اتصالها الا انه منع من الاعراب فيها مانع وذلك

الضماير

الضماير لانها اوجبت كون آخر الفعل على وجه مخصوص فوجب
ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف
المد واللين لكثرة دورانها ولا يمكن زيادتها فيها لمانع فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الضماير حرف اعراب قيل ان هذا الضماير
اسما هي كالمستقلة بانفسها فكيف يكون حرف اعراب للفعل
فان قيل لم لا يجوز ان يكون النون حرف اعراب قيل فيه جوابان احدهما
ان بينها وبين الفعل حاجز وهو ضماير الفاعلين والثاني ان النون
يقبل الحركات والسكون فلو كانت حرف اعراب لتحركت
بحركة الاعراب وسكنت في الجزم فانها اي النون علامة الرفع
فان قيل لم جعل ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت
مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخويه فيناسب ان
يعطى المقدم للمقدم تسقط وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع
النون والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل لكونه خبرا
بعد خبر لانه في الجزم والنصب فان قيل لم سقطت النون
في الجزم والنصب قيل ان النون جعلت عوضا من الرفع
والجزم بسقوط الحركة وكذلك بسقوط الحرف القايم مقامه
ثم ان النصب على الجزم في الافعال كما جعل النصب على الجر في

الاسماء سقوط الحركة وهو منصوب بنزع الخافض مثاله نحو لم يفعلا و
لم يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلا والجار
والمجرور في قوله ومع ذلك مرفوع المحل بانه خبر المبتدا المؤخر وهو
قوله حرف المد واللين والجار والمجرور في قوله في فعل معتل اللام
مرفوع المحل بانه صفة الحرف فانها اي حرف المد واللين تثبت
وقوله ساكنة في الرفع منصوب لانه حال من الضمير المستتر فيه في
تثبت نحو يغزو ويرمي واوحد ومثالين الاول من الواوي و
الثاني من اليائي وقوله وتسقط في الجزم بسقوط الحركة مرفوع
لكونه خبر بعد خبر لانها مثاله نحو لم يغز ولم يرم لسقوط الواو والياء
ويتحرك الواو والياء في النصب ولا محل لهذه الجملة من
الاعراب لانها لا تعلق مما قبلها ومثاله نحو لن يغزو ولن يرمي
ولا محل ايضا لقوله وتثبت الالف وقوله ساكنة منصوب
بانه حال من فاعل تثبت في النصب وهو متعلق بتثبت مثلها و
اي مثل الالف في حالة الرفع وهو منصوب بنزع الخافض مثاله نحو
لن يخشى والجار والمجرور في قوله لامتناعها اي لامتناع الالف
متعلق بتثبت عن الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها الفا
فصل الاسماء وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره قوله على ضربين وقوله

معرب

ولا الف
كلم على ضربين
معرب ومبني

معرب مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون منصوبا
على انه مفعول لفعل محذوف ويجوز ان يكون مجرورا بانه بدل من
ضربين وهو اي المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل كما ذكرنا
وقوله ومبني معطوف على معرب وهو اي المبني ما وهو موصول
وصلة مقدر وهو كان حركته وهو مرفوع لانه اسم لكان والضمير فيه
يرجع الى ما وسكونه وهو معطوف على حركته والجار والمجرور في قوله
لا بعامل منصوب [illegible] عليه بانه خبر لكان ولما فرغ من تقسيم الاسماء
الى القسمين [illegible] شرع الى تقسيم المعرب فيقال
ثم المعرب على ضربين واعراب قوله منصرف كاعراب قوله معرب
وهو اي المنصرف ما يدخل اي اسم يصلح ان يدخله الجر مع التنوين
فائدة واعلم ان المنصرف مشتق من الصريف وهو صوت
خفي كصريف العلم والباب والنكرة وغيرها فعلى هذا يكون الصرف
في الحقيقة هو التنوين لانه صوت يلحق اخر الاخر وقال قوم هو
مشتق من التصرف وهو التقلب في الجهالة فهذا يكون الصرف
عبارة عن الجر والتنوين لان بهما يزداد تقلب الاسم وقال شارح
اللب انه ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص
من شبه الحرف وشبه الفعل وقيل من المنصرف وهو الرجوع ولا

مطلب غير منصرف

للمعربة على قسمين قسم اشبه الفعل منع مانع معنى الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف وغير منصرف وهو معطوف على قوله منصرف وهو اي غير المنصرف ما لا يدخل الجر مع التنوين الذي للتمكن لفظا اعلم ان في امتناع الجر فيه مذهبان الاول ان امتناعه منه ليس بمقصود على حدة الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم معاقبة اياه في الاضافة اتبعوا الجر اياه في المنع وهو الاصح والمذهب الثاني ان امتناعه منه في الاول مفقود على حدة وحجته ان الجر ركن من اركان الاعراب فيسقط لما اشبه الفعل وغير المنصرف منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهو الجر واشار المص الى مذهب الاصح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل من افعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى غير المنصرف والجار والمجرور في قوله في موضع الجر منصوب محلا بانه حال من اسم كان عو مفتوحا وهو منصوب لانه خبر لكان فان قيل لم قال المص وكان في موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا مع ان ذكر النصب احسن من ذكر الفتحة لان الفتح من القاب البناء وكلامنا في المعربات قيل ان المص اشار الى مذهب الاخفش لان غير المنصرف في حالة الجر مبني عنده دليله ان الفتحة في حالة الجر حركة بناء

لانه قال

لانه قال لا يحدث الفتح وقال بعضهم هذا الجواب ليس بشيء لان مذهب الاخفش ضعيف لان الاسم معرب في حالة الرفع والنصب ولم يحدث في حالة الجر ما يوجب البناء والمص لا يبني على المذهب الضعيف بل جواب الصحيح ما ذكره صاحب الضوء وهو ولو قال وكان في موضع الجر منصوبا لكان في قوة قوله وكان في موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع او الفتحة في احمد في قولك مررت باحمد ليست بدالة على ما دل عليه الفتحة في رايت احمد حتى يصلح اطلاق النصب عليها بل هي حركة ثانية مناب اخترها العلة اوجبت ذلك والاسباب المانعة وهي مرفوعة بانها مبتدا من الصرف وهو متعلق بالمانعة تسعة وهي مرفوعة بانها خبر للمبتداء ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قيل فمن اين انحصرت الاسباب في تسعة قيل ان النحويين نظروا في الاشياء التي يصير الاسماء بها فرعا فوجدوها تسعة احدها التعريف وهو فرع التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والثاني التانيث وهي فرع فرع التذكير اذ الجنس في الامر العام مجردا عن الزيادة ويجيء للمؤنث فيه معرها وما يجيء حق ان يكون فرعا لما يجيء يكون بدونها والثالث وزن الفعل وهو لو وزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه

فرعا الوزن الاسم والرابع الصفة وفرع الموصوف لانه تابع
فهو فرع والخامس العدل وهو فرع المعدول عنه لتاخره والسادس
العجمة وهي فرع العربي لان لغة كل اصل لنسبة اليهم ولغة غيرهم
فرع على لغتهم والسابع التركيب وهو فرع الافراد والثامن
الجمع وهو فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد والتاسع
الالف والنون وفيه خلاف فقال البصريون انه انما يمنع و
الصرف لمشابهة الف التانيث وح لم يقل انه فرع لشيء و
قال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وح يكونا
فرعا على ما يزيد عليه المضارعتان اي المشابهتان لالفي التانيث
في انهما زايدتان معا وهما في عدم قبول التا وكون الزايد الاول منهما
الفا وتساوي الصدر منهما في الوزن فان سكران من سكرى
كحمراء من حمرا ومتى وهو ظرف اجتمع وهو فعل ماض وقوله في الاسم
متعلق به وفاعله سببان والفعل مع فاعله جملة فعلية مجرورة
المحل لاضافة متى اليها والجار والمجرور في قوله منها مرفوع المحل بانه صفة
لسببان ويجوز ان يكون حالا منه وقوله او تكرر واحد منها معطوف
على اجتمع منع وهو فعل مجهول والضمير المستتر فيه قايم مقام فاعله
راجع الى الاسم ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا

لشرط

لشرط غير جازم وهو متى الصرف وهو منصوب بنزع الخافض وهو
من اي منع الاسم من الصرف فان قيل لم لم يمنع الاسم من الصرف
بمشابهة الفعل من وجه واحد قيل ان الاسم اصل من الفعل فلم يخرج
الى الفعل الذي هو فرع عليه لشبه واحد لان الاسم مرجح باصالته
السبب الواحد فلا ينبغي لجذبه الى الحكم الفرع مرجح مثاله من
الشرعيات ان الله تع خلق الرحيم بريئة من كل حق فاذا ادعى
عليه حق لم يثبت الا شاهدين ولا يثبت بشاهد
واحد كذلك الاسم لا يمنع من الصرف لسبب واحد واذا
اجتمع فيه اثنان يترجح جانب الفرع فيمنع الصرف فان
قيل فلم جعل حكم الشبه هنا منع الجر والتنوين ولم يجعل
حكمه غير هذين من منع التعريف ودخول حرف الجر و
غير ذلك من احكام الفعل قيل انما يحمل الشيء على غيره
في حكم يحتمل المحمول ولا يناقض معناه ومنع التنوين والجر
لا يناقض معنى الاسمية كما ان حمل الفعل المضارع على الاسم
في الاعراب لم ينقض معنى الفعل ولم يجعل للفعل غير الاعراب
لئلا ينتقض معنى الفعلية بخلاف التعريف وحرف الجر
فان الاسم لو منع منها لبطل الحكم المختص بالاسم او حصل البطلان

معنى الاسم كما ان الفعل لو حمل على الاسم والتعريف لبطل معنى
الفعل كذا ذكر في اصول النحو وما الواو ابتدائية ما موصول لا بدله صلة
وجد وهو فعل مجهول وقوله ذلك مرفوع المحل بانه قايم مقام فاعله
فيه والجار والمجرور فيه متعلق بوجد وهو صلة للموصول وعايد
الضمير المتصل في فيه والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه مبتدا واحد
وهو مبني على الفتح لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد عشر
وهو مبني على الفتح لكونه متضمنا للحرف الواحد عشر تركيب تعدا
دي مرفوع المحل على انه خبر للمبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب لانها لا تعلق لما قبلها اسما وهو منصوب بانه تمييز
لاحد عشر فايدة اعلم ان التركيب ستة احدها تعدادي كخمسة عشر
والثاني اسنادي مثل زيد قايم والثالث اضافي نحو غلام زيد والرابع
مزجي كبعلبك والخامس توصيفي نحو الحيوان الناطق وسمي
ايضا تقييديا والسادس صوتي نحو سيبويه خمسة وهي مرفوع
بانه مبتداء وخبره محذوف حالة وهي منصوبة على الظرفية والعامل
فيه الخبر المحذوف تقدير الكلام خمسة منها لا ينصرف في حالة التنكير
وهي افعل لا محل لهذه الجملة من الاعراب وقوله صفة منصوب على انه
حال من افعل وقال بعضهم انها منصوبة بانه خبر لكان المقدر

تقدير الكلام

تقدير الكلام وهو يمنع الصرف اذا كان صفة مثاله نحو احمر فانه غير
منصرف للصفة ووزن الفعل وفعلان الذي وهو مرفوع بانه
معطوف على افعل مؤنثه وهو مرفوع بانه فاعل محذوف وهو يجي
وقال بعضهم ارتفاعه بالابتداء وخبره قوله فعلى مثاله سكران
فان مؤنثه يجي سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون
واحترز بقول الذي مؤنثه فعلى عن فعلان الذي يجي مؤنثه
فعلانة نحو سعدان وعربانة وعربان وعربانة فانه منصرف في النكرة
لخروج الالف والنون عن المضارعة لالف التانيث بدخول التاء
والمعدول نحو ثلاث ورباع واعراب هذا الكلام ظاهر وهما عدلا عن
ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فانها غير منصرف في حالة التنكير صفة للعدل
وما الواو فيه عاطفة ما موصول لا بد له من صلة في آخره وهو
ظرف مستقر الف التانيث وهو مرفوع بانه فاعل الظرف.
والظرف مع فاعله صلة للموصول مع صلته مرفوع المحل بانه معطوف
على المعدول او خبر مبتدا محذوف تقدير الكلام والرابع من الخمسة
ما حصل في آخر الف التانيث ممدودة وهي منصوب بانها خبر
لكان المقدر او مقصورة وهي معطوفة على ممدودة تقديره
فان الف التانيث يمنع الصرف سواء كانت ممدودة او مقصورة

مثال الممدودة كحمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو حبلى وبشرى الا ان
الف التانيث منهما قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث
كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليها حيث لم يكن في الكلام حبل
وبشر ثم ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة جرى مجرى التانيث
تانيث آخر والجمع الاقصى وهو معطوف مثال كاساور وهي
جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام والانعام جمع نعم وما الواو
فيه ابتدائية ما موصول كان وهو فعل من افعال الناقصة فاعله
مستتر فيه راجع الى ما على مثالهما اي على مثال اساور واناعيم و
الجار والمجرور متعلق لكان وكان مع اسمه وخبره صلة للموصول
وهو صلة مرفوع المحل على انه مبتداء وخبره محذوف من الجموع وهو
متعلق بكاس والجار والمجرور في قوله مما بعد الفه بيان للموصول حرفان
وهو مرفوع بانه فاعل بعد او ثلثة احرف وهي معطوفة على حرفان
اوسطها وهو مرفوع بانه مبتداء ساكن وهو مرفوع لانه خبر للمبتداء و
المبتداء مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثلثة مثال الجمع
الذي كان مثال اساور بان يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال
الجمع الذي كان على مثال اناعيم بان كان بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن نحو مصابيح فانها غير منصرفين فان لم تنكر رفيهما الجمعية مشابهة

اياهما

اياهما من حيث الوزن والامساع من الجمع مرة اخرى فان كما كان
الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة لانها صار له نظير في الاحاد
وهو رفاهية وكراهية فان كان الثاني الحرفين بعد الالف الجمع ياء و
اعني بعد منصوب على الظرفية وعامله محذوف وهو حصل والظرف
مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة لانه قوله حذفتها مجزوم المحل لانه وقع
جوابا لان في الرفع والجار والمجرور فيه متعلق بحذف منصوب محلا بانه
مفعول فيه غير صريح له ويجوز ان يكون حالا من مفعول حذفت وح يكون
تقديره حذفتها كاينا في الرفع والجر قوله ونونت الاسم مجزوم المحل
لكونه معطوفا على جزاء الشرط وابقيتها وهذه الجملة مجزومة المحل بالعطفية
في النصب واعرابه كاعراب قوله في الرفع بغير تنوين والجار والمجرور
فيه يجوز ان يكون متعلق بابقيت وح يكون ظرف لغو ويجوز ان يكون
متعلق بكاينا وح يكون ظرف مستقر منصوب المحل على الحالية من
مفعول ابقيت فان قيل لم ترك التنوين في النصب دون الرفع
والجر قلنا ان ترك التنوين في النصب فعل القياس المستمر
واما تنوينه في الرفع والجر فقال قوم ان ياءه وحذفت فتقضي المثال
عن امثلة الجمع فعاد الى ما ينصرف وقال المحققون ان التنوين فيه عوض
وليس بتنوين الصرف فان قيل من اي شي عوض هذا التنوين

قلنا ان فيه خلافا وعند سيبويه هو عوض من اليا وعند الزجاج هو عوض
من حركة اليا وذلك ان هذه اليا يستحق الحركة بالضم في الرفع
وبالفتح في الجر فحذفت وهو عوض منها التنوين مثال ما كان ثاني
الحرفين بعد الالف يا نحو جوار (جاءني) ومررت بجوار ورايت جواري
واعراب هذا الكلام ظاهر فاعلم فان قيل ما مفعول اعلم ههنا قلنا
مفعوله محذوف تقديره فعلم هذه المسئلة جواز فان قيل ما محل
هذه الجملة الانشائية من الاعراب قلنا لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق
لما قبلها قوله وستة حالة التعريف معطوف على قوله خمسة حالة
التنكير وهي الاعجمي العلم واعرابه كاعراب قوله وهي افعل مثاله نحو ابراهيم
واسمعيل فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمية وان سميته بنحو
لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمية النكرية غير مؤثرة في منع الصرف
واعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل لم لم يكن للعجمية النكرة تاثير في منع
الصرف قلنا ان العجمية النكرية ممتزجة بكلامهم في دخول التنوين
وحرف التعريف والاضافة ولا يكون لها تاثير في منع الصرف فان قيل
ان اللجام اذا سميت بها امراة يكون منصرفا ام لا قلنا انها يكون
غير منصرفة للتعريف والتانيث وفا الواو فيه عاطفة وما موصول و
صلته قوله في آخره الف ونون مزيدتان والموصول مع صلته مرفوع

المحل على انه خبر مبتدا محذوف تقديره والثاني من تلك التي يمنع
الصرف حالة التعريف ما حصل في آخره الف ونون مزيدتان والمبتدا
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة المستانفة
مثال الالف والنون المزيدتين كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان
للعلمية والالف والنون المزيدتان فاعدة وقد يقع في هذه القسم
اسما يجوز ان يكون النون فيها اصلا وان يكون زايدة واذا حكمت
عليها بالاصالة لم يمنع منع الصرف وان حكمت بالزيادة منعت
من الصرف فمن ذلك حسان ان اشتقته من الحسن صرفته لانه فعال
لا فعلان وان اشتقته من الحس لم تصرفه لانه فعلان وكذلك سمان
ان اخذته من السمن صرفته وان اخذته من السم لم تصرفه وكذلك
تبان ان اخذته من التبن صرفته وان اخذته من التب لم تصرفه والثالث
من تلك الستة المانعة من حال التعريف ما فيه وزن الفعل
مثاله كاحمد ويزيد ويشكر فانها غير منصرفات للعلمية ووزن
الفعل واعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم منصرف عند تحقق
سبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التا ولهذا انصرف يعمل
والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف دد وبشد فان قيل ان مثل
ضرب اذا سميت به رجل هل يكون غير منصرف ام لا قلنا اذا سميت

بما فيه صفة الفعل فانك تنصرفه فان كان ماضيا فعلي فعل بتخفيف
العين صرفته البتة لان هذا البناء كثير في الاسماء والافعال فان قيل
ان ضرب بضم الاول وكسر الثاني اذا سمي به لانه لم يات في الاسماء
منه الا قليلا فان قيل ان قيل بيع اذا سمي بهما رجلا هل يكون غير
منصرفين ام لا قلنا انهما يكونان منصرفين لان بناء فعل قد زال
عين سكن او سقط وكسر اوله فاعرف فان سميت رجلا بفعل
الامر وفي اوله همزة وصل نزعت الضمير وقطعت الهمزة وابقيتها
بكسورة لم تصرف فتقول هذا اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب
وان كان في اخر الفعل تاء التانيث ساكنة وسميت به ولا ضمير
فيه قلت التاء في الوقف تاء نحو ضربه وجعلتها متحركة في الاصل
نحو هذا ضربه قد جاء والرابع من تلك الستة التي يمنع الاسم من
الصرف حالة التعريف المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين
للعلمية والعدل عدلا عن عامر وزافر وهذه الجملة في محل الرفع بانه خبر
مبتدا محذوف تقديره وهما عدلا عن عامر وزافر للعرفيتين وهي مجرورة بانه
صفة عامر وزافر ويجوز ان يكونا منصوبة على انه حال منهما وح يكون
الالف واللام فيهما زائدة واعلم ان اسم القائل من عمر وزفر يجي عامر
وزافر ثم يجعل اسم القائل علميا ثم يعدل عن لفظ الى اللفظ عمر فيمنع

الصرف

الصرف للعدل والعلمية والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف حالة
التعريف المؤنث لفظا مثاله كطلحة وسلمى فانهما ممتنعان من
الصرف للعلمية والتانيث اللفظي والمؤنث معنى مثاله كسعاد
وزينب فانهما غير منصرفين للعلمية والتانيث المعنوي والسادس
من تلك الستة الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا مثالهما كمعدي
كرب وبعلبك فانهما منصرفين للعلمية والتركيب فاعرف
واعلم ان هذه الاسماء تستعملها العرب على ثلثة اوجه احدها ان
يكون معربة غير منصرف واخر الاسم الاول منها مبني على الفتح وانما
بني الاول على الفتح لانه صار بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون
في الاواسط فان قلت لم بني على الفتح قلنا يشبه التا بتاء التا نيث
وذلك ان تاء التانيث في حكم المنفصل كما ان الاسم الثاني حكم
المنفصل فتقول على هذا هذه حضرموت ومررت بحضرموت
ورايت حضرموت وبفتح الراء بكل حال وبضم التاء في الرفع و
فتحها في الجر والنصب واللغة الثانية ان تعرب الاسمين وتضيف
الاول الى الثاني فتقول هذا حضرموت ورايت حضرموت ومررت
بحضرموت وبضم الراء في الرفع وتفتحها في النصب وتكسرها
في الجر والاسم الثاني مجرور بكل حال واللغة الثالثة ان تبنيهما جميعا على

الفتح فيكون الراء والتاء مفتوحا بكل حال فان قلت اوجه بناء الجزء
الثاني قلت لتضمنه معنى الواو كخمسة عشر وقس على هذا بعلبك
على حضرموت في كل حال واما معدي كرب فبناؤه ساكنة بكل حال
او بت او بنيت فان قلت وكان القياس ان يفتح كما فتحت
في حضرموت قلنا ان الاسم طال والتركيب وكان الحركة على الياء
بعد الكسرة مستثقلة وكل وهو مرفوع بانه مبتدأ وما وهو موصول
لا ينصرف وهذه الجملة صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل
لاضافة كل اليه في المعرفة والجار والمجرور فيه يجوز ان يكون متعلقا
بلا ينصرف ويجوز ان يكون بكائنا منصوب محلا على انه حال من المو
صول ينصرف وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى كل والفعل مع
فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل على انه خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستأنفة في النكرة اعرابه
كاعراب قوله في المعرفة الا نحو احمر ان سميت به رجلا وهذا استثناء من
قوله ينصرف في النكرة فان قيل ما جواب ان سميت فيه قلنا جواب
محذوف تقديره ان سميت به رجلا فانه يكون غير منصرف في النكرة
ايضا هذا عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة ووجهها
ظاهر وكذا والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه خبر

مقدم للمبتدأ المؤخر وهو الموصول مع صلته في قوله ما فيه الف التأنيث
والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها
مقصورة وهي منصوب بانه خبر لكان المقدر او ممدودة وهي معطوفة
على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه معطوف على محل الموصول
الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مؤنثه فعلى واعرابها في ...
والجمع وهو معطوف على فعلان الاقصى وهو مرفوع تقديرا لانه صفة
الجمع والثلاثي وهو مرفوع بانه مبتدأ الساكن وهو مرفوع بانه صفة
الثلاثي الاوسط وهو مرفوع بانه فاعل للساكن فان قيل هل يجوز
اضافة الساكن الى الاوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان اسم الفاعل
لا يضاف الى الفاعل بحال فلا يقال جاءني ضارب زيد عمرو والان
اسم الفاعل صفة في المعنى والقوة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت
هي اياه في المعنى والشيء لا يضاف الى نفسه قوله يجوز فيه الصرف وتركه
اي تركه الصرف مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ وهو قوله والثلاثي وهو
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستأنفة نحو هند و
دعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين واما جواز
الصرف فلمقاومة سكون الاوسط احد السببين فانه وقد قيل
ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينصرف الا ستة نظمها الشاعر

في قوله فاسمعوا نوح وهو ولوط وشعيب وصالح ومحمد وما فيه سبب ثالث

والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه مبتداء كحاه وجور واعرابها ظاهر

لم ينصرف وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر المبتداء وهو ما البتة وهي

منصوبة على انه مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بتت بمعنى قطع

والتاء فيه للوحدة في الاصل بتة فاذا دخلوا الالف واللام عليه سقط التنوين فصار

البتة فان قيل لم يقراء بقطع الهمزة مع ان همزتها همزة وصل قلنا

ان قطع الهمزة فيه مخالف للقياس ولكنه مستعمل عند الفصحاء

وقال بعضهم ان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة ولزم من

ذلك قطع همزته كذا في شرح اللباب وقال بعضهم اشتقاقه من

لتبت يلتبت لبتة فاذا قصدوا ان يعرفوه ووجدوا في اوله اللام

فزادوا عليه الالف وحركوا الياء بحركة اللام ثم ادغموا اللام في التاء

واسقطوا التنوين فكان البتة وهو بمعنى جدا كذا في شرح التسهيل

للمالكي فان قلت جاز ان يقابل سكون الوسط العلمية كما قالت

العلمية زال اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان

بالعلمية قلنا ان سكون الاوسط اذا قابل العلمية اسقط باثر العلمية

في منع الصرف لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتانيث

وجود العلمية لكونها معتبرا في منع الصرف فسكون الاوسط اسقط

تاثير العلمية في منع الصرف لا وجودها وشرط التانيث والعجمة وجود

العلمية لا تاثيرها كذا في شرح اللباب وكذا الثلاثي المتحرك الوسط

كسقر اسم امراة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب والفاء

في قوله فان حكمه للتعليل اي لان حكمه حكم الرباعي كسعاد وزينب

لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الباقي الرابع فان قلت اذا

سميت رجلا بنحو سعاد وزينب هل يكون فان قيل اذا سميت

مذكرا بمؤنث فقد زال منصرفيه ام لا قلنا يكونان غير منصرفين التانيث

فكيف منع من الصرف قيل لا ايراد بالتانيث في باب الصرف يقال

التانيث المعنوي اذ لو كان كذلك لم صرفت طلحة اسم رجل

وانما يراد تاء التانيث هنا اما في اللفظ علامة التانيث كطلحة

او ما عليه تسمية المؤنث كسعاد اذا كان يجري مجرى العلامة فان

قيل يلزم على هذا اذا سميت ثلاثي مؤنث الساكن الاوسط كانت

او متحركا ان يكون غير منصرف قلنا لا يلزم ذلك لان المذكر اخف

من المؤنث والثلاثي مؤنث اخف من الرباعي وان تحرك اوسط

فعود الى الاصل وهو الصرف وانصرف البتة بخلاف الرباعي لانه ثقل

لفظا بالحرف الزائد على الثلاثي فصار كالذي فيه تاء التانيث فاعلم

فان سميت مؤنثا بمذكر كان حكمه كحكم تسمية المؤنث وذلك

كامراة سميتها عمر افانها كهند وفيها الصرف وتركه وان سميتها
عمر لم يصرف في المعرفة البتة قد نقل هذا من اصول النحو ونحو الواو
فيها ابتدائية نحو مرفوع بانه مبتداء حذام وهو مجرور لاضافة نحو اليها
فيه وهو ظرف مستقر مذهبان وهو مرفوع بانه مبتداء وفاعل الظرف
والظرف مع فاعله جملة ظرفية مرفوع المحل على انه خبر للمبتداء والمبتداء
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة
الاعراب وهو مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف تقديره الاول الاعراب
فان قلت هل يجوز ان يكون قوله الاعراب بدلا من مذهبان
ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان فيه ما يمنعه ان يكون بدلا وهو ظاهر
على من له ادنى لب مع منع الصرف مع منصوب على الظرفية
وعامله محذوف وهو حصل الظرف مع عامله مرفوع محلا على انه
صفة مذهبان قبيل عامله الاعراب لكونها معدولة والجار والمجرور فيه
متعلق بمنع منصوب محلا لانه معمول له غير صريح لعن حاذمية و
والجار والمجرور فيها متعلق بمعدولة والآخر وهو مرفوع بانه مبتداء
البناء وهو مرفوع على انه خبر المبتداء على الكسر والجار والمجرور فيه مع
متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه صفة البناء او خبر المبتداء المحذوف
او منصوب المحل بانه حال منه وعليه اي وعلم اي وعلم البناء على

الكسر

الكسر والجار والمجرور مع متعلقه مرفوع محلا لانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قوله
والضمير فيه مجرور المحل لاضافة قول اليه راجع الى الشاعر ولا محل لهذه الجملة
من الاعراب اذا وهو ظرف بمعنى الوقت قالت وهو فعل بمعنى تقول
لان اذا يجعل الماضي مستقبلا حذام وهو مبني على الكسر ومحل الرفع لكونها
فاعلا لقالت وهو مع فاعله جملة فعلية مجرورة المحل لاضافة اذا اليها
فصدقوها لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة لانها وقعت جوابا للشرط
غير جازم وهو اذا والعامل فيه فان القول ما قالت حذام ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة واعلم ان هذا البيت من اوله
الى آخره منصوبة المحل على انه مقول القول وكذا بني على الكسر فعال التي
يختص بهذا المؤنث مثاله يا لكاع ويا فساق ويا خباث تشبيها
بفعال التي وقعت موقع المبني وكذا بني على الكسر فعال التي كانت
بمعنى الفعل اي الامر مثالها نحو نزال وتراك فانهما بمعنى انزل واترك
وكل وهو مرفوع بانه مبتداء ما لا ينصرف والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة
كل اليه اذا وهو منصوب محلا على انه معمول فيه بفعل مؤخر وجوابه اضيف
وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها ودخله الالف واللام وهذه الجملة
مجرورة المحل لكونها معطوفة على جملة اضيف الجر وهو فعل وفاعله مستتر
فيه راجع الى كل والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل على انه خبر الكل

فان قيل ان الجملة التي وقعت جوابا لشرط غير جازم لا يكون لها محل من
الاعراب ههنا ان الجملة الجزاء وقعت جوابا لاذا فكيف تقول انها في محل
الرفع قلنا ليس معنى قولهم ان الجملة التي تقع جوابا للشرط غير جازم لا
يكون لها محل من الاعراب ان لا يكون لها محل من الاعراب اصلا بل معناه
اي الجملة التي تقع جوابا لشرط غير جازم لا يكون معمولا للشرط لانه غير
جازم فلا يكون في محل جوابه جزم واما اذا كان قبله عامل يقتضي اعرابه
ح يكون للجواب اذا محل من الاعراب وههنا كذلك فان قيل
يلزم على هذا ان يكون الشيئان وهو للمبتداء واذا مسلطين
على شيء واحد وهو الجزاء قلنا لا يلزم ذلك لان الجزاء مقدم على
اذا رتبة لانه على تقدير الكلام وكل ما لا ينصرف الجر به وقت اضافته
او دخول الالف واللام بالكسر والجار والمجرور فيه متعلق بالجر فان
قيل لم قال المص بالكسر ولم يكتف بقوله الجر قلنا لدفع التوهم
لان ما لا ينصرف يكون في موضع الجر مفتوحا واما اذا دخله الالف
واللام او اضيف لا يكون في موضع الجر مفتوحا بل يوجد الكسر فان
قيل لم قال المص الجر ولم يقل الصرف قلت انما قال الجر ولم يقل
الصرف اشارة الى الاختلاف لان انصرافه مختلف فيه والجر
متفق عليه ولهذا قال الجر ولم يقل الصرف تقول عند دخول الالف

والللام

واللام عليه مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت بعمركم
وبعثمانكم ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام
لكان اولى نظرا الى الالف والنشر مرتبا قاعدة وهو ان جميع اسماء
القبائل والاحياء والبلدان ان قصدت به قصد مؤنث كقبيلة
او ام او ارض او بقعة لم ينصرف وان قصدت به قصد مذكر
كاب وبلد انصرف ولما فرغ من بحث المعرب شرع في المبني
فقال المبني ضربان احدهما لازم والثاني عارض ولا بد قبل الشروع
من تمهيد قاعدة تتضمن علل البناء وعلى اي سبب يجب
ان يكون البناء اما علل البناء والاسماء وهي واحدة وهي ستة
الاسم بالحرف ووجه الستة ليعدد فتارة يشبه في النقصان كتشبه
الذي بالحرف لكنا في انه لا يفيد الا بعلية وتارة يشبه بتضمن معنى
كاين وكيف فانهما متضمن بمعنى حرف الاستفهام وتارة يشبهه
من جهة وقوعه موقع المبني كالمنادى المفرد المعرفة نحو وحه
فانها وقعا موقع الكاف وانزل فاللازم وهو مرفوع بانه مبتداء
ما وهو موصول تضمن وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو
مع فاعله صلة للموصول والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر
المبتداء ويجوز ان يكون الما موصوفا وح يكون جملة تضمن مرفوعة

وطليه المبني ضربان

المحل لكونه صفة لما واما على تقدير كونها صلة فلا يكون لها محل معنى
الحرف وهو منصوب تقديرا لانه مفعول تضمن كما يرى فاعلم
وهي انك اذا وجدنا اسما مبنيا على الحركة فعليك ان تسأل
عن ثلثة اشياء عند البناء اذا كان الاصل في الاسماء الاعراب
فالعدول عنه لا بد له من علة وعلة التحريك اذا كان الاصل في البناء
السكون وعلة تخصيص الحركة بالفتح او غيره وان كان مبنيا
على السكون سألت عن علة البناء فقط من تلك اين فان
قلت لم بنيت قلنا لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام
فان قيل لم بنيت على الشرط قلنا لانها تضمنت معنى الشرطية
فان قيل لم بنيت على الحركة قلنا اذ لو بنيت على السكون
لالتقت اي والياء قبلها وذلك ممتنع فان قيل لم بنيت
على الفتح قلنا لثقل الضم والكسر مع الياء والفتحة معها
خفيفة ومتى فانه متضمن بحرف الاستفهام او حرف الشرط
ايضا لانك اذا قلت متى القتال كانك قلت اليوم
ام غدا او بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج معناه ان تخرج
اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا او غير ذلك وكيف
فانه متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد

اصحيح

اصحيح ام سقيم فان قيل لا تدخل علامات الاسماء على كيف كيف يكون
كيف اسما قلنا لا نسلم عدم دخول علامات الاسم عليه كما حكى من قولهم
على كيف تبيع الاحمرين فانظر الى كيف تصنع فدخل على والى على كيف
وهما من علامات الاسم وقيل ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر وهو
انها يجاب عنها بالاسم فاذا قلت كيف زيد فالجواب اصحيح ام سقيم
او نحو ذلك والشيء لا يجاب عنه الا بمثله ويدل على كونها اسما
افادتها مع الاسم ولو كان حرفا لما افادت مع الاسم والحرف مع الاسم
لا يفيد في غير النداء فان قيل لم لا يجوز ان يكون كيف فعلا كليس وهي
هو في الوزن قلنا لا يجوز ذلك لان الفعل يليها بلا فصل كقولك
كيف صنعت ولا فعل لا يلي الفعل فان قيل فيما الحكمة في وضع الاسم
موضع الحرف قيل له الاختصار بالعموم في السؤال وذلك ان اين سؤال
عموم الامكنة بحيث يلزم السؤال ان يجيب بالمطلوب وعلى هذا
المعنى لا يحصل من الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد في الدار لقال
لا فتقول اهو في المسجد فتقول لا وربما اكثرت من تكرار المسألة
ولم يلزمه تبيينك لانه بخلاف قولك اين زيد فانه سؤال واحد يوجب
الجواب بمكان زيد وهكذا كيف الا انها سؤال عن عموم الاحوال وما
اشبه والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه معطوف المقدم تقديره

او المبني اللازم ما اشبهه ويجوز ان يكون ما ههنا موصوفا ايضا كالذي
والتي ونحو ذلك شبه الموصولات به في الافتقار الى الغير فكما ان الحرف
مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك الموصولات مفتقرة الى غيره وهو
الصلة فان قيل ان يعرف الذي والتي وفروعهما هل يكون بالالف
واللام او بالصلة فان كان بالالف واللام واي حاجة الى الصلة فان
كان بالصلة فاى حاجة الى الالف واللام قلنا ان تعريف الذي والتي
بالصلة لان التعريف يحصل بدل الصفات والصلة كالصفة و
الدليل على ذلك ان تعريف من وما بالصلة او ليس فيهما الالف
ولام كذلك الذي والتي وانما زيدت الالف واللام تحسينا باللفظ
فان قيل ان التي يجب ان يكون الذية لكونها تانيث الذي قلنا
لا نسلم ان التي تانيث الذي على القياس بل هي صيغة وصيلة
على المؤنث فان قيل ان لام التعريف يكتب مع ما ادغم فان سواء
كان المدغم فيه لاما او غيرها نحو اللحم والرجل لكون اللام من كلمة والذي
ادغم من كلمة اخرى ومن الذي والذين والتي لم يكتب بلا واحدة مع
انها كذلك قلنا ان اللام فيها لا ينفصل فصار كالجزء فان قيل لم يكتب
في اللذين في التثنية بلامين قلنا فرقا بينه وبين الجمع نحو الذين فان
قيل لم لم يعكس قلنا ان الجمع اولى بالتخفيف لثقله فان قيل المحذوف

مطلب عارض

اي اللامين ههنا قلنا المحذوف هو الاول لا اسم لا حرف التعريف لان
حرف التعريف جي به لغرض فحذفه يخل بالمقصود وكذا قيل في شرح الشافية
والمبني العارض مخصوص بالاستقراء في خمسة اشياء احدها
المضاف الى ياء المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني بناء عارضا لان الغلام
قبل اضافته الى ياء المتكلم كان معربا وعند اضافته اليها صار مبنيا
لتنزله منزلة وسط الكلمة والثاني من المبني العارض المنادى المعرفة
نحو يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب من حيث
الافراد والتعريف فان قيل لم بني المنادي على الحركة قلنا فليوافق
الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون البناء العارض فاما
قيل لم بني على الضم قلنا لا يكون حركة البنائية مخالفا بحركة الاعرا
بية وهي الفتح والكسر نحو يا عبد الله ويا لزيد والثالث من المبني
العارض النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس وانما بني ذلك لتضمنه
حرف الجر اذ قولك لا رجل في الدار مبني على السؤال سائل فقال هل
من رجل في الدار فحذف من هربا من التكرار واعتمادا على العلم فان قيل
فلم بني على الحركة قلنا وجوابه قد مر فان قيل لم بني على الفتح قلنا فلمنا
سبة عمل لا لان عملها النصب لكونها محمولا على ان ولا فرق بين الفتح
والنصب من جهة اللفظ والرابع من المبني العارض المركب مثاله

نحو خمسة عشر فان قيل لم بني الجزء الاول منه قلنا انما بني لكونه بمنزلة
الجزء الاول من الكلمة الواحدة فاما قيل لم بني الجزء الثاني منه قلنا انما
بني الجزء الثاني لكونه متضمنا للواو لان اصل نحو خمسة عشر خمسة وعشرة
فحذف الواو عند ابنائه للتخفيف فان قيل لم بني الجزءان معا على الفتح قلنا
انما بني الجزء الاول على الفتح لان الجزء الثاني منه مشابهة بتاء التانيث
من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا
كذلك يكون المشابه به وانما الجزء الثاني فلمناسبة والخامس من المبني
العارض ما حذف اي اسم حذف منه المضاف اليه فان قيل لم بني ذلك
قلنا لكونه مشابها للحرف من حيث الاحتياج الى الغير فان قيل لم بني
على الحركة قلنا كما مر فان قيل لم بني على الضم قلنا فليجبر المحذوف منه
باقوى الحركات وهو الضم وقوله هو مرفوع محلا بانه مبتدا وخبره قوله قبل
وبعد وفوق وتحت ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها
وكذا او هو خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قوله باقي الجهات الست وهي
امام ويسار ويمين تقول عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من
قبل زيد بالجر وهذه الجملة منصوبة المحل على انه مقول لتقول وهو مع عامل
فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة ثم تركت وهو فعل
وفاعله مستتر فيه وهو انت ومفعوله قوله للاضافة لا محل لهذه الجملة

من الاعراب

من الاعراب لانها معطوفة على جملة تقول وتنويرها اي تلك الاضافة
واعرابه كاعراب تركت فتقول اذا حذف منه المضاف اليه جئتك
من قبل بالضم ويسمى وهو فعل مجهول والقائم مقام فاعله قوله
هذه اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست
غايات وهي مجرورة بانها مفعول ليسمى واحب جمع المؤنث
بالالف واللام التي محمول على الجر كما مر في صدر الكتاب ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب والتسمية بالغايات على معنى ان غايات
المضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه قوله فلما منصوب محلا لانه
مفعول فيه لفعل مؤخر وهو جوابه قوله انقطع الى المضاف اليه وهذه
الجملة الفعلية مجرورة للاضافة لما اليها عنها اي اعني قبل وبعد وفوق
وتحت وباقي الجهات الست صارت حدودا وهي منصوبة لانها خبر صرن
ينتهي الكلام عندها اي عند تلك الحدود وهذه الجملة منصوبة المحل لكونها
صفة لحدود ثم لما فرغ من المبني اللازم والعارض من الاسماء شرع
في المبني اللازم والعارض من الافعال فقال المبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب
مجزوم بالاجماع والمبني العارض من الافعال المضارع اذا وهو
ظرف وعامله العارض لانه اذا لم يكن لها جواب فيما بعدها عمل

فيها ما قبلها اتصل به اي المضارع ضمير جماعة النساء غايبة كانت
او مخاطبة وهذه الجملة مجرورة المحل للاضافة اذا اليها او واذا اتصل نون التاكيد
مخففة كانت او مثقلة قوله نحو يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع
الذي اتصل به نون ضمير جماعة النساء غايبة كانت او مخاطبة
وقوله هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذي اتصل به
نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصالهما عارضا لانه
معرب بدونهما بسبب المشابهة وجه المشابهة قد مر فان قيل لم
بني عند اتصاله نون جماعة النساء قلنا لانه يوجب سكون ما قبله بيانا
للجزئية مما اتصل به فتعذر الاعراب اذ الاعراب لا يقع في وسط الكلمة
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا والجواب عنه ان الاعراب
التقديري انما يكون في المعربات والاصل في الافعال البناء فان قيل لم
بني المضارع عند اتصاله نون التاكيد مطلقا قلنا لانه اشبه بنحو بعلبك
في التركيب فان قيل لم بني على الفتح قلنا للخفة واما الحروف وهي مرفوعة
لانها مبتداء الفاء في قوله فلا يكون جواب اما بناؤها وهو مرفوع بانه اسمه وخبره
قوله الا لازما الضمير في لانه ضمير الشان لاحظ لها اي للحرف من الاعراب وهذه
الجملة مرفوعة على انها خبر ان وهي مع اسمه وخبر مجرور المحل باللام والجار و
المجرور بقوله متعلق بقوله فلا يكون منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح

واعلم

واعلم ان هذه الكلمات يجر الكلمات كما مر في قوله ويسمى غلبات
منها اي من الكلمات والجار والمجرور فيه مرفوع على انه خبر جملة مقدم
للمبتداء المؤخر وهو الموصول وهو مع صلته في قوله ما يعمل مبتداء والمبتداء
مع خبره مرفوع بانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره لسة تمة مفعول اعلم
ويعمل فيه وهو بصفة المجهول دون الاول مثاله كعامة الاسماء المتمكنة
نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام
فانها يعمل ويعمل فيها والفعل المضارع يجر الفعل لانها معطوف على قوله
كعامة الاسماء ومنها اي ومن تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه والكلام
كالكلام الذي قبل من جهة المعلومية والمجهولية والاعراب مثال هذا القسم
كالحروف العاملة في الاسماء والافعال مثال الحروف كمن وعن وقوله
والفعل الماضي يجر الفعل ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة
والامر بغير اللام يجر الامر ايضا والاسماء المتضمنة بمعنى ان يجر الاسماء
قوله غير اي الا اما استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل
ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل فيه كقوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان
اياه جازمة لتدعوا وما زايدة وتدعوا ناصبة ايا فان قيل يلزم الدور
قلنا لا يلزم ذلك من ثلثة اوجه احدها ان ايا لا يعمل الجزم لانها اسم وانما
باب الاسم فيه عن الحروف وكان عاملا الطريق البنائه ومعمولا فيه

بطريق الاصالة والثالث ان العمل هنا مختلف فاحدهما يعمل النصب
والآخر الجزم والثالث ان الجزم عدم الحركة والعدم في غاية الضعف
بخلاف غيره وقد قيل ان قوله غير اي استثناء من قوله والاسماء المتضمنة
بمعنى ان يعني ان الاسماء المتضمنة بمعنى ان بجزم المضارع وقد ينبت
لتضمنه الحرف الا اياه فانه لم يبني وان تضمن معنى الحرف اما الا يذانا بان
الاصل في الاسماء الاعراب واما للحمل نظيرها ونقيضها وهما جزء وكل بيد ان القول
ضعيف لانه غير مناسب للمقام ومنها ما لا يعمل ولا يعمل فيه وهذه الجملة
مرفوعة المحل على انه خبر ان بالعطفية مثال لاحد القسم كغير العوامل من الحروف
والمفردات ونحوها قوله والعامل مرفوع بانه مبتداء عندهم وهو منصوب
على الظرفية والعامل فيه العامل ما وهو موصول ولا يحسن ان يكون موصوفا
لانه لا يشمل ح العامل المعنوية او جب وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع
الى ما وهو مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب لاستانفة ومبتداء ومعمولا وجب قوله كون آخر الكلمة
والجار والمجرور في قوله على وجه مخصوص متعلق بقوله كون من الاعراب والجار
والمجرور مع متعلقه المحذوف مجرور المحل على انه صفة لوجه مخصوص والعامل ضربان
لا محل لهذه الجملة من الاعراب الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل
اللفظي ضربان الاول قياسي والثاني سماعي وقوله فالقياسي مرفوع

بانه مبتداء

بانه مبتداء وقوله وهو مرفوع على انه مبتداء ثان ما صح ان يقال فيه والموصول
مع صلته مرفوع بانه مبتداء ما وهو موصول كان كذا ومع اسمه وخبره صلة
للموصول وهو مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه فانه يعمل كذا ان مع
اسمه وخبره مرفوع المحل على انه خبر كل مثاله كقولنا غلام زيد لما وهو ظرف
والعامل جوابه لما ايت اسر الاول في الثاني وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة
لما اليه وعرفت علته اي علة تاثيره في الثاني وهذه الجملة مجرورة المحل
بالعطفية وقوله قست عليه داء عمرو وثوب بكر جواب لما فالسماعي
وهو ان يقال فيه هذا يعمل كذا وهو يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه
واعراب هذا الكلام ظاهر مثاله كقولنا ان الباء يجر ولفظ لم تجزم ولفظ لن
تنصب واما المعنوي فسنذكره في موضعه وهو جواب مقدم لقوله
ان شاء الله تعالى نذكر للمعنوي في موضعه **الباب الثاني في العوامل اللفظية**
القياسية قدمنا القياسية لاطرادها ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها
مستانفة ولان الفعل منها اي من القياسية وهو اصل في العمل وهذه
الجملة منصوبة المحل بانه حال من الفعل وان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والجار
والمجرور متعلق بقدمنا منصوب محلا على انه مفعول له غير صريح وجملتها اي
جملة القياسية وهو لفظ سبعة ولا محل لهذه الجملة ايضا الاول الفعل على
الاطلاق اي متعدي يا كان او لازما والثاني اسم الفاعل والثالث

اسم للمفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس المصدر والسادس الاسم
المضاف والسابع الاسم التام اما الفعل وهو مرفوع بانه مبتداء فانه يحتمل
الرفع والنصب في الاسناد ان مع اسمه وخبره مرفوع محلا بانه خبر للمبتداء
اما الرفع فعلم ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها
لان كل فعل يرفع اسما واحدا ان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والجار والمجرور
متعلق بعام منصوب محلا على انه مفعول له غير صريح له اذا وهو ظرف و
العامل فيه يرفع اسند اليه اي الى ذلك الاسم الواحد حال كون ذلك مقدما
عليه اي على ذلك الاسم الواحد وهذه الجملة مجرور المحل للاضافة اذا اليها مثاله
نحو قطع فعل زيد وهذه الجملة الفعلية مجرورة المحل للاضافة نحو اليها فان قيل لم
قال المص اسند ولم يقل اخبر ليشمل الانشائيات قوله مقدما عليه احتراز
عن المبتدا نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند اليه زيد وهو ليس بفاعل
بل هو مبتداء فان لم يكن الفاعل مظهرا او هو منصوب بانه خبر لكان فمضمر و
هو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره فهو مضمر فان قيل لم دخل الفاء هنا
قلنا لانها جواب ان واذا كان الجواب جملة اسمية يدخل الفاء عليه اما بارز
وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف تقديره اما الفاعل بارز كالتاء والكاف فيه
بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله التاء في فعلت وهو
مجرور المحل بفي والجار والمجرور متعلق بالمحذوف وهو مع متعلقه مجرور المحل على انه

صفة التاء تقديره كالتاء الكاينة في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع
المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره هي كاينة في فعلت ويجوز ان يكون
حالا من التاء تقديره كاينا في فعلت او مستكن وهو معطوف على
بارز كالمنوي في افعل واعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل ان العامل في الفاعل
اسناد الفعل اليه واسناد الفعل الى الاسم معنى فيلزم ان يكون عامل الفعل
معنويا لا لفظيا وان العامل في الفاعل لفظي لا معنوي قلنا لا نسلم
ان العامل في الفاعل الاسناد بل رفع الفاعل بالفعل المسند اليه وهو لفظي
لا معنوي فان قيل لم اختير الرفع للفاعل دون النصب قلنا فيه
ثلثة اوجه احدها ان الفاعل اول لان الاسم المنسوب اليه الفعل والمنسوب
اليه اصل للمنسوب والضم اول لانه من الواو والواو من الشفتين وجعل
الاول للاول مناسب والثاني ان الفاعل اقوى الاسماء اذا كان العامل
فيه لفظا وهو معتمد الجملة والمبتداء والخبر محمولان عليه والضم اقوى
الحركات فجعل القوي للاقوى والثالث ان الفاعل اقل من المفعول لان كل
فعل فاعله فاعل واحد والمفاعيل كثيرة والضم اثقل من الفتح فلما انظر
الى الفرق جعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر تعديلا فان قيل لم لا يجوز
ان يكون للفعل فاعلا كما يكون للفعل الواحد مفاعيل قلنا ان نسبة الفعل
اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فلبس كذلك ان نسبة الفعل الى فاعل

آخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه ليست على وجه الاسناد بل
وجه التعلق وهو يختلف ويجيء له خمسة مفاعيل والا كون الفاعل واحدا والا
كون اشار للص بقوله ويرفع اسما واحدا فان قيل ما تقول بقولهم اكلوني
البراغيث وفيه فاعلان للفعل الواحد احدهما المضمر والاخر المظهر قلنا ان فيه
ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على الجمع وليست تفاعل والثاني في
انهم جعلوها اسما مضمرا وابدلوا البراغيث منها والثالث انهم جعلوا البراغيث
مبتدا مؤخرا واكلوني خبرا مقدما فان قيل ما تقول بقوله تع واسروا النجوى
الذين ظلموا قلنا ان فيه خمسة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على الجمع و
الذين ظلموا فاعله والثاني ان الذين بدل من الواو والثالث ان الكلام تام
عند قوله النجوى والذين ظلموا مبتداء وهل هذا في تقدير يقولون هل هذا الخبر
محذوف والرابع ان يكون الذين في موضع نصب على اضمار اعني والخامس ان
يكون في موضع جر صفة للناس في قوله تع اقترب للناس فان قيل لم لا يجوز
تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل فيمتنع ان
يتقدم ما هو في حكم الحرف من الفعل على الفعل فان قيل ان زيدا في قولك مات زيد
كيف يكون فاعلا ولم يصدر منه الفعل بل هو مفعول لان الموت حله وفوت
حيوته وكذلك في مقام زيد وهل تقول زيد لم يصدر منها الفعل قلنا ان الفاعل
عند النحويين هو الاسم الذي اسند الفعل اليه قبله اليه سواء وجد منه الفعل او
لا اشكال.

مطلب اكلوني البراغيث.

لا اشكال ثم ان الفعل على ضربين لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها معطوفة
على الجملة التي لا محل لها من الاعراب متعد يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتداء محذوف
والنصب على اضمار اعني والجر على البدلية وهو اي المتعدي ما نصب
المفعول به بغير واسطة ولازم وهو معطوف على متعد ويجوز هنا ما يجوز فيه
وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه بغيره كذهبت و
تمت وقعدت واعراب هذا التركيب ظاهر والمتعدي على ثلثة اضرب
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب متعد الى مفعول واحد كنصرت زيدا ومتعد الى
مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت زيدا درهما او عين الاول كحسبت
زيدا عاقلا ومتعد الى ثلثة مفاعيل كاعلمت زيدا عمروا فاضلا وهذا الكلام
مستغن عن الشرح وقد يقام المفعول مقام الفاعل ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
اذا او هو ظرف القائل فيه لقام بني له اي ذلك الفعل وهذه الجملة مجرورة المحل
لاضافة اذا اليها الفعل فيرتفع ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل باسناده
اي باسناد الفعل اليه اي ذلك المفعول مثاله كقولك ضرب زيد واعطي زيد
درهما اعراب هذا الكلام ظاهر ويجوز اسناده اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني
كاعطي درهم زيدا الا في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده
الى المفعول الثاني اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسبت
فان اسناد حسبت الى المفعول الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه

يلزم ان يكون مخبرا عنه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول له مقام الفاعل
ام لا قلنا لا يجوز لزوال العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل
سائلة عن العلية فلو اقيم مقام الفاعل لذهب هذا المعنى لان علة
الشيء انما يكون بعد تمام ذلك الشيء والفعل لا يتم الا بفاعل قلنا
او بما هو قايم مقامه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول معه مقام الفاعل
ام لا قلنا لا يجوز ذلك لانه ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل يخرج
عن كونه مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو وان لم يحذف الواو بعد المصاحب
وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونه في الاصل للعطف يتعدى مصاحبا
مقدما عليه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول فيه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز
ان كانت الظرفية لازمة له لولانه لو اقيم مقام الفاعل يلزم ان يكون منصوبا
ومرفوعا فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول المطلق الذي للتاكيد وهو المصدر
الذي يدل على مجرد المفعول امثال نحو ضرب ضرب قلنا لا يجوز ذلك لعدم الفايدة
لدلالة الفعل عليه وقد نقل عن سيبويه جوازه كذا في شرح اللب فان قيل ان
العرب لم يحذف الفاعل ويقيم المفعول مقامه قلنا للاغراض احدها ان يكون
المخبر لا يعرف الفاعل فيتركه للجهل به والثاني ان يكون الفاعل عظيما يحل عن
الذكر والثالث ان يكون صغيرا ترفع ذكره والرابع ان كان خوفه والخامس
ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس ان لا يكون المخاطب قد عرفه

فان قيل

فان قيل لم ضم اوله وكسر ثانيه في الثلاثي قيل فيه وجهان احدها انهم ارادوا ان
يجعلوا هذا المثال خاصا للمفعول به ولو لم يحركوها بها بين الحركتين لكان لها
نظر في الاسماء والفعال والثاني انهم جعلوا الضمة في اوله بدلا من رفع الفاعل
المحذوف وهذا وجه ضعيف لان المفعول قد رفع بدلا عن الفاعل ومنصوب
الفعل على نوعين ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستانفة الاول
خاص والثاني عام ولا محل ايضا لقولهم فالخاص ثلثة احدها المفعول به
لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي اي ان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام
والجار والمجرور متعلق بالمقدر وكان فكانه سال سائل لم كان المفعول به من
الخاص فقال لانه الى آخره واعراب قوله كما ذكرنا وثانيهما التمييز اعلم
ان التمييز مصدر من قولك ميز اذا خلص شيا من شيء وفرق بين
مشبهين ويقال مازه وميزه وهذا معنى قولهم التمييز تخليص الاجناس
بعضها من بعض وقولهم في الاسم المبهم تمييز مجاز وهو من باب وضع المصدر
موضع اسم الفاعل وهو جائز كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم واعلم
ان التمييز في الاصل تمييز حذف احد اليائين تمييزا وانما كان التمييز من
المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون اي ما يكون
الا المبهم اي لا يجيء الا لما وجد فيه الابهام مثال نحو طاب زيد نفسا وتصبب
الفرس عرقا والجار والمجرور في قوله وفي التنزيل مرفوع على انه خبر مبتدا محذو ف

اي انما يكون للمتعدي الى اثنين من
حروف المشبهة وما كان في معناها
يعني ما ... بغير ما مع
على ما قبله الا ما بعده بحرمه

مطلب تمييز

تقديره ونظيره كاين في التنزيل وهو واشتعل الرأس شيبا فان قيل
لم كان التمييز اسما والجواب عنه ان من مقدرة مراده معه وانما كان كذلك
لان التمييز جواب لمن قال من اي شيء بهذا الشيء فيقال في جوابه من كذا ثم
حذف من الاختصار فهي لا يدخل الا على الاسما فان قيل لم يستدل على التمييز بمن
دون غيره من الحروف والجواب عنه ان لفظ المميز اسم جنس في الموضع لبيان
الجنس من الحروف من اذا كانت للتبعيض في الاصل والجنس هو الذي تبعض
ولهذا قدر من دون غيره فان قيل لم كان التمييز نكرة والجواب عنه ان الغرض
تبيين الجنس وذلك تحصيل بالنكرة فلا حاجة الى زيادة اداة التعريف فان
قيل لم كان التمييز مفردا بعد الاعداد ونحوها والجواب عنه ان الواحد اخص من الجمع
وقد حصل التبيين به فان قيل لم كان المميز يوتى به بعد الكلام التام والجواب
عنه ان الغرض منه ازالة اللبس ولا لبس في الكلام الذي لم يتم والثالث
من المنصوبات الخاصة الخبر المنصوب لانه انما يكون في افعال معدودة على ما
سيجي وهي الافعال الناقصة فان قيل كيف جعل الخبر المنصوب من معمول
العوامل اللفظية القياسية والحال ان عمله سماعي والجواب عنه انه جعل
الخبر المنصوب من معمول الفعل الناصب مطلقا لا من معمول الفعل القياسي
حتى يرد ما ذكرتم والعام في المصدر المفعول فيه المفعول له المفعول معه الحال
والجواب هذا الكلام ظاهر اما الاول اي المصدر فكل فعل متعديا كان او لازما

ينصب مصدره

ينصب مصدره هو قوله سواء مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف كان اي ذلك المصدر
مبهما او محدودا او معرفة او نكرة والمراد من المبهم لا يدل على اكثر مما دل عليه
الفعل مثال ~~المبهم نحو ضربته~~ من المحدود ما يدل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال
المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة ومثال المعرفة نحو ضربته الضرب
ضربتين
الذي تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم وما كان
بمعنى المصدر والموصول مع صلته مرفوع محلا على انه خبر مبتدا وخبره محذوف
وهو الظرف تقديره وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا
اي كما ينصب الفعل مصدره وهو منصوب على انه مفعول مطلق
وفعله محذوف تقديره آض ايضا اي جاء به في الحكم حملا على سبع مثاله نحو
ضربته سوطا فان ضربة سوطا وهو بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه
بسبائح
لما كان آلة الضرب سد مسده والمفعول فيه وهو مرفوع بانه مبتداء
قوله وهو مبتداء ثان وخبره قوله ظرف الزمان والمكان وهو مع خبره مرفوع
المحل على انه خبر المبتدا اما الاول فان قيل كيف جعل المبتداء مفردا وخبره مثنى في
قوله ظرف الزمان والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم المطابقة بينهما و
الجواب عنه بالمفردات هو عايد الى الموصول وهو الالف ويجوز الاخبار عنه
بالمفرد والمثنى والمجموع فان قيل اشتقاق المكان هل من كان يكون اصلا
قلنا ان المكان فعال من مكان يمكن ومنه يمكن اذا ثبت في المكان وليس

مفعلا من كان يكون والميم لذا اصل وكذلك يقال في جمعه ملفوة في الزمان كله
ينتصب بالظرفية مبهما كان او محدودا لان الفعل يدل على الزمان بصيغة
كمايدل على المصدر بمادة وكما ينصب ضروب المصادر كذلك ينتصب
جميع ضروب الزمان فالمبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود من
الزمان كاليوم والشهر والحول تقول في الزمان المبهم سرت حينا ويوما
وفي الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة واما المكان المبهم وهو مرفوع بانه مبتداء
فحسب اي فقط واعلم ان حسب اجري مجري الجهات الست في
حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن من الظروف لشبه حسب
بغير لانه غير لا يتعرف بالاضافة كذلك حسب لا يتعرف بالاضافة
تقول افعل هذا فحسب اي فحسبك والفاء فيه لتحسين اللفظ وقيل
جواب شرط محذوف كالجهات الست والجار والمجرور فيها مرفوع المحل
على انه خبر المبتداء وعند وهو معطوف على الجهات الست وهو ايضا منه
المكان المبهم وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار ولا يدخل عليه
من الحروف الجارة غير من نحو قولك من عنده فلا يجوز الى عنده ويجيء بمعنى الحكم
كقولك عند الله اي في حكمه وكذلك قولهم عند الشافعي والفقهاء ووسط
الدار وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم مبهم لداخل الدايرة وينتصب
بالظرف بالسكون والجار والمجرور فيه منصوب محلا على انه حال من وسط الدار

واحترز به

واحترز به من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم معين واما
المحدود وهو مرفوع بانه مبتداء فلا بد لا في قوله لا بد لنفي الجنس بد من البدد
وهو التفريق والمفارقة معناه لا مفارقة ولا تفريق من في وبالفارسية
جاز نيست بد مبني على الفتح مرفوع محلا بانه مبتداء خبره الجار والمجرور لمع
متعلقه المحذوف والجار والمجرور في قوله من في متعلق ببد تقدير الكلام واما
المحدود فلا مفارقة كاين له اى للمحدود من في فجملة فلا بد في محل الرفع بانها
خبر المبتداء تقول في المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه وتحته وفوقه
ويمينه وشماله وعنده ووسط بالنصب كافة فلا يقال في المكان المحدود
صليت المسجد ولا يقال ايضا صليته وسط المسجد بالتحريك وانما قال
صليته في المسجد وفي وسط بالتحريك والعراب هذا الكلام ظاهر قوله
واما دخلت الدار اسم مرفوع المحل بانه مبتداء وخبره قوله فتوسع ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها مستانفة فكانا قايلا قال ما تقول في نحو دخلت
الدار ينصب الدار من غير في مع انه من المكان المحدود واجاب بقوله
واما دخلت الدار الى آخره فان قيل ما تقول في نحو ذهب الشام قلنا
وجوابه ما ذكره المص او نقول انه شاذ فان قيل لم لا يتعدي الفعل الى المكان
المحدود بنفسه كما يتعدي الى الزمان بنفسه قلنا ان لفظ الفعل لا يدل على المكان
المحدود لا بحروفه ولا بحركاته واما المكان من ضرورات المعنوية الفعلية و

ان يحتمل الفعل من الخلو عن غير مكان والذي هو من ضرورات الفعل
مطلق المكان لا مكان مخصوص بخلاف الزمان فان الفعل يدل عليه بلفظه
فان قيل لم يتعدى الى المكان المبهم مع انه لا دلالة للفعل عليه لا بحركاته ولا
بحروفه ولا اعتبار بدلالة التزاما والجواب عنه ان المكان المبهم يشبه
الزمان من حيث التغيير والتبديل والاستغراق الابدي ان هذا الظرف
لا يتقرر على وجه واحد اذ الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما
ان الزمان يصير حاضرا والحاضر ماضيا فحمل المكان المبهم على الزمان والمفعول له
وهو مرفوع بانه مبتدأ هو مبتدأ ثان وخبره قوله علة الاقدام على الفعل مثال
نحو ضربته تاديبا له وخرجت مخافته قاعدة وامتحان هذا المفعول بان
تقديره في جواب لم فان صلح فهو مفعول له وبيانه ان قائلا اذا قائلا اذا
قال ضربت زيدا اذا قلت لم فيقول تاديبا وكذلك فما شابهه ومن
خاصية هذا المفعول ان لا يقع الا مصدرا والمفعول وهو مبتدأ وخبره محذوف
معه وهو منصوب على الظرفية وعامله محذوف والهاء ضمير مجرور لكونه
مضافا اليه مع راجع المفعول تقديره المفعول الحاصل معه الفعل هو المنصوب
بعد الواو التي بمعنى مع مثاله نحو استوى الماء والخشبة وهذه الجملة مجرورة
المحل لاضافة نحو اليه وهو يذكر وهو فعل مجهول والقائم مقام فاعله مستتر
فيه راجع الى المفعول معه بعده وهو مبني على الضم لانه حذف منه المضاف

اليه

مطلب مفعول له

صح ١٢١٦

اليه تقديره ويذكر المفعول معه بعد باب الثاني يعني يذكر في باب الثالث
فان قيل ان المفعول معه من السماعي لان العامل فيه الواو فكيف
عد من المنصوبات العامة قلت انما عد نظرا الى المذهب
الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور
على السماعي فان قيل ما العامل في المفعول معه قلنا فيه خلاف
وعند الاكثرين ان العامل فيه الفعل المقدم بواسطة الواو وعند الزجاج
العامل فيه الفعل المحذوف والاخفش قاس على ان انتصاب
ما بعد الواو على انتصاب مع نحو معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب
على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف
الا ان له نقول انهم اذا قالوا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم وضعوا الا موضع غير اعربوا ما
اعرابه فان قيل لم اختاروا الواو للنيابة عن مع دون غيرها قلنا الواو
للجمع ومع للمصاحبة والجمع والمصاحبة متقاربان فان قيل لم لا
يرجعوا ما بعد الواو هنا عطفا على الفاعل والجواب عنه ان الفاعل قد
يكون مضمرا غير مؤكد وما هذا سبيله لا يعطف عليه او نقول لو رفعت
لبطل معنى المصاحبة لان العطف على الفاعل يصير الواو لمطلق الجمع
كقولك قام زيد وعمرو ولا يدل على اجتماعهما في الزمان واذا نصب

ج

بعده

مطلب حال

دل على ذلك فايدة ومن المفعول معه قولهم ما صنعت وابيك اي
مع ابيك وقولهم انك وما خيرا اي زايدة اي انك مع خير وقالوا
ما انت وزيدا فنصبوا مع الواو وليس الواو في اللفظ وانما هو مقدم
تقديره ما صنعت وزيدا ومنه قولهم كيف انت والحرث اي كيف
يكون مع الحرث والخامس من المنصوبات العام الحال واعلم ان الحال مؤنثة
والفها منقلبة عن واو كحولك في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها
فيها من التحول وهو التنقل وكان الاصل في الاحال ان يكون منتقلة وهي
اي الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به الهيئة الحال التي الشيء عليها من
ركوب ومشي وعلم وجهل وغير ذلك وهي جواب كيف كما ان المفعول له
جواب لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال التي يبين هيئة الفاعل
نحو جاءني زيد راكبا ومثال التي يبين هيئة المفعول نحو رايته جالسا
وحقها اي وحق الحال ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
واعراب هذا الكلام ظاهر فان اراد الحال عن النكرة اي من النكرة المحضة
فقدمها عليها وهذه الجملة مجرورة المحل لكونها جواب ان وانما دخل الفاء
فيه لانه اذا كان الجزاء امرا يجيء بالفاء مثاله نحو جاءني راكبا رجل وانما لزم
تقديمها لانها ان لم يتقدم تجعل النكرة صفة لما قبلها وعليه والجار والمجرور
فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع محلا بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو

قوله

وللص

قوله لغير ظرف مستقر موحشا وهو حال من فاعل الظرف وطلل قديم والمراد
هذا ساكن في الحال وتقديم الحال عليه انما هو على المذهب الكوفيين والاخفش
لا على مذهب سيبويه فان موحشا عنده حال من المستكن في الظرف
وح لا يكون من هذا القبيل عفاه كل اسحم مستديم واعراب هذا المص
ظاهر قاعدة واعلم ان الاسم لا يكون حالا الا باجتماع ستة اشياء
احدها ان يكون نكرة لانها خبر من وجه واصل الخبر ان يكون نكرة والثاني
ان يكون مشتقة او في معنى المشتق لانها خبر وحق الخبر ان يكون من
المشتقات فان قيل ان آية في قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية فذروها
حال مع انها ليست من المشتقات قلنا انها في العلامة والثالث
ان يصلح جوابا لكيف كما تقول جاءني زيد فتقول كيف فتقول راكبا او ماشيا
وانما جعلت جوابا لكيف لان كيف سؤال بها عن الحال والرابع ان
تاتي الحال بعد كلام تام لانها تشبه الظرف والمفعول به والتمييز والخامس
تقديرها بفي حال كذا لان في بدل على الظرفية والحال مشبه به والسادس
ان يكون صاحبها معرفة او قريبا منها قاعدة والعامل في الحال
فعل او معنى فعل فاذا كان الفعل جاز تقديم الحال وتوسطها وتاخيرها
نحو اقبل زيد مسرعا اقبل زيد كل ذلك جايز وان كان العامل
معنى فعل جاز تاخيرها وتوسطها ولم يجز تقديمها على عامل لضعفه مثاله

نحو قولك هذا زيد قايما وهذا قايما زيد وما قايما زيد واذا قايما زيد كل ذلك
جايز ويعمل في قايما معنى التنبيه ومعنى الاشارة ولا يجوز قايما هذا زيد
لان اللفظ غير عامل والمعنى ضعيف فان قيل اذا كان عامل الحال ظرفا
نحو زيد في الدار قايما هل يجوز تقديم الحال عليه ام لا قلنا لا يجوز تقديمها
عليه عند اكثر البصريين لضعف عامل لانه في الحقيقة نايب عن العامل
المحذوف قال ابو الحسن يجوز تقديمها عليه فان قيل هل يقع الحال من
الجار والمجرور نحو مررت برجل جالسا ام لا قلنا لا اصل في جوازها
وحسنها لا حرف الجر يتعلق بفعل مذكورا او مقدر محذوف والعامل
في الحال اذا هو الفعل به بواسطة الحرف فان قيل هل يجوز تقديم الحال على
حرف الجر نحو مررت برجل جالسا ام لا قلنا انه لا يجوز لان حرف الجر
من تتمة العامل فلا يجوز ادخال الحال بين بعض العامل وبعض فان قيل
ان كافة حال متقدمة على حرف الجر في قوله تع وما ارسلناك الا كافة
للناس وقد اجيب عنه بان كافة حال من الرسول اي ما ارسلناك
الا كافة للناس عن الضلال وليس بحال من الناس والها فيه للمبالغة
فان قيل هل يجوز وقوع الحال من المضاف اليه نحو رايت غلام هند
جالسة ام لا والجواب عنه ان الحال من المضاف اليه ضعيفة قليلة لتعذر العامل
لان العامل في الغلام فعل وهند مجرور بالاسم وليس في الغلام معنى فعل

حتى يعمل

حتى يعمل في الحال ولا يمكن ان يعمل فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف
في العامل وهو لا يجوز فان قيل ان حنيفا في قوله تعا قل بل ملة ابراهيم
حنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم وان قلم قلتم لا يجوز والجواب
عنه انه حنيفا منصوب بفعل محذوف تقديره واتبعوه حنيفا وقيل
حال من الملة فاعلم واعلم ان الحال على اربعة اقسام احدها الحال
المنتقلة وهو الاصل كقولك جاءني زيد راكبا ومعنى المنتقلة ان
يكون بحيث يصح ان يجعل مكانها حالا اخرى الا ترى انك
لو جعلت مكان راكبا ماشيا صح والحال الثانية
المؤكدة وهي الصفة التي تبدلها بخلافها كقوله تع وهو الحق
مصدقا لما معكم لان التصديق لما معهم من التورية صفة لازمة
للقران فلو لم يكن مصدقا فالفهم من قوله الحق الحال الثالثة المقدرة
وهي التي لا يكون واقعة في الحال بل تنتظر كقولك مررت برجل
معه صقر صايدا به غدا فصايدا حال مقدرت لانه لم يكن متشاغلا
بالصيد وقت مرورك بل مقدرا له واما صاحب الحال هنا
فالهاء في معه لانها معرفة وان جعلت صاحب الحال رجلا جاز
لانك قد وصفته واذا جعلته حالا من الهاء كان العامل فيه مررت
والحال الرابعة الموطئة وهو الاسم الذي يقع بعده الصفة وجاء بعد

تمام الكلام كقولك مررت بزيد رجلا صالحا فرجلا حال موطئة فايدة تقول
لقيته فردين فثني الصفة وهو حال من الفاعل والمفعول وتقول لقيته مصعدا
منحدرا فتجعل احدى الصفتين حالا من المفعول والاخرى من الفاعل وتقول
اخذته بدرهم فصاعدا والتقدير فزاد الثمن صاعدا ولا يجوز هنا عين
الفا من حروف العطف ومنها كلمات جاءت منصوبة على الحال
فمنها قولهم بدا بيدا اى تقدم الابتدا وكذلك قولهم وقبلتني على خوف
في الغم ومنها قولهم هو ابن عمي اى لصيق من لحت عنه اذا التصق
وكذلك قولهم هو يحوا لحصاضا العصا ومنها قولهم بنيت حسابه
بابا اى مفصلا فان كل هذا في موضع الحال اسم الفاعل وهو مرفوع بانه
مبتدا وكل اسم وهو مرفوع بانه خبر المبتدا اشتق وهذه الجملة الفعلية
مجرورة المحل لكونها صفة الاسم لذات وهو متعلق من فعل والموصول
مع صلته مجرورة المحل لكونه مضاف اليه وهو يجري على يفعل من فعل
وهذه الجملة مرفوع محلا بانه خبر مبتدا محذوف تقديره وهو يجري على يفعل من
فعل اى وهو حرف من حروف التغييرية يوازيه في حركاته وسكناته و
هذه الجملة مرفوع المحل لكونها تفسير اليجري فان يعمل لا محل لهذه الجملة من
الاعراب عمل وهو منصوب مفعول مطلق ومضاف اليه وقوله ما يجري عليه
وقوله اذا عامله الفعل المقدم اريد به الحال والاستقبال وهذه الجملة مجرورة

المحل

المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو زيد ضارب غلامه عمرا او هذه الجملة
مجرورة المحل لاضافة نحو اليه فيرفع اى يرفع الفاعل وينصب المفعول
كما واعرابه مدان وهي حرف من حروف المشبهة بيضرب وهو منصوب
محلا بانه اسم ان كذلك الكاف فيه حرف من حروف الجارة وذلك
مجرورة المحل به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع المحل على انه خبر ان
تقديره كما ان عمل يضرب كاينا كذلك الجار والمجرور في كما مع متعلقه
خبر مبتدا محذوف اي هو اعني اسم الفاعل كاين كيضرب في النصب
والرفع والكاف في كذا المعنى في كما يجي بمعنى اللام وزيد قايم غلامه
وهذه الجملة مجرورة المحل بالعطفية فيرفع اى يرفع الفاعل فعله الغاء
فيه جزائية فقط اسم من الاسماء الافعال مبني لوقوعه موقع المبني
وكونه بمعنى تقديره اذا وقعت الفاعل بقايم فقط اى قال الدعن نصب
المفعول به لان فعله لازم لا ينصب المفعول به كيقوم والجار والمجرور مع
متعلق المحذوف مرفوع المحل على انه خبر للمبتدا المحذوف تقديره هو كاين
كيقوم اسم المفعول كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل وهو يعمل
عمل يفعل من فعله نحو زيد مكرم اصحابه لما تقول زيد يكرم اصحابه واعراب
هذا الكلام ظاهر وذلك وهو مرفوع المحل على انه مبتدا وخبره الجار والمجرور
في قوله والتنزيل تقديره وذلك كاين في التنزيل ذلك وهو مرفوع محلا

بانه مبتدا ويوم وهو مرفوع على الخبرية مجموع وهو مرفوع بانه صفة اليوم
له وهو متعلق بمجموع الناس وهو مرفوع بانه قايم مقام فاعله
المجموع اي يجمع له الناس وهذه الجملة مرفوع المحل لكونها تفسير المجموع
الصفة المشبهة هي ما لا يجري على يفعل من فعلها نحو كريم وحسن
وشبهت باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر والجار
والمجرور في قوله ولذا متعلق بقوله بعمل عمل فعلها وهو منصوب
بنزع الخافض تقول زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن
وجهه واعراب هذا الكلام يعلم بادنى فكر المصدر هو الاسم الذى
اشتق عنه الفعل وصدر عنه ويعمل عمل فعله وقوله اذا ظرف
وعامله الفعل المقدم كان منونا وهو مع اسمه وخبره مجرور المحل
لاضافة اذا اليها مثاله نحو عجبت من ضرب زيد عمرواً كما تقول
من ان ضرب زيد عمرواً واعلم ان المصدر تقع على ثلثة اوجه منونا
ومضافا وبالالف واللام واقوي احواله في عمل المنون لانه في ذلك
نكرة كما ان الفعل كذلك بخلاف المضاف والمعرف بالالف واللام
لان الفعل لا يدخل فكيف يعمل المصدر مع التنوين قيل هو وان لم
يدخل الفعل الا انه دال على معنى يدخل الفعل وهو التنكير فان قيل هل
يجوز ان يقال عجبت من ضرب عمرو زيد بتقديم المفعول على الفاعل

ام لا

مطلب صفت مشبهه

ام لا قيل يجوز ذلك كما في الفعل ويضاف الى الفاعل ويترك المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والى المفعول فيترك
الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد ويترك ذكر احدهما
كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله اطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف للعلم به فان
قيل لم لا يجوز ان يكون فاعله مضمرا في تحته ولم يكن محذوفا قيل
قد ذهب بعض الناس الى ذلك وقدر فيه ضمير فاعل لا يظهر
كما لم يظهر في الفعل الواحد كقولك زيد قام واصبح كذلك بان
المصدر قد نصب كما ينصب الفعل ولا فاعل ههنا مظهر فيجب
مضمر في تحته لان المفعول بلا فاعل محال وقال الاخرون لا ضمير لانه
اسم جنس ولا شيء من الاسماء الاجناس يحمل الضمير وقوله وهو
مرفوع بانه مبتداء تعالى وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى الله
تقديره هو وقوله تعالى عن الند والمثل ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها
معترضة بين المبتداء والخبر وفايدة التنزية فان قيل لم لا يجوز ان
يكون مجرورة المحل على انها صفة الضمير في قوله قيل ان الضمير لا يوصف
اللهم الا ان يكون المضمر في تقدير المظهر والاحسن ان يكون جملة تعالى
مستانفة في صدد المقام وغيره وهم من بعد غلبهم سيغلبون قوله

مطلب الاضافة

متوجه مرفوع بانه خبر المبتداء وهو قوله نوار على اختلاف القراءتين متعلق بمتوجه فمن قراء سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضافا الى المفعول القايم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سَيَغْلِبُونَ ومن قراء بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان تقراء الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قراء به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر العايد للروم قاعدة واعلم ان معمول المصدر لا يتقدم عليه بحال لانه صلة له وتقديم الصلة على الموصول فاسد والله اعلم واحكم المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور مضاف اليه واعراب هذا الكلام ظاهر لا احتياج الى البناء واعلم ان اشتقاق المضاف من قولك اضيفت الشيء الى الشيء اذا اسندت اليه ومنه قول امري القيس فلما دخلناه احسنا ظهورنا الى كل حاري حديد مشطب والاضافة وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره على قرينتي معنوية يجوز فيه الرفع والنصب والجر اي مفيدة يجوز فيه الرفع والنصب والجر ايضا على اعتبار المفسر معنى وهو منصوب تقديرا بانه مفعول مفيدة في المضاف تعريفا او تخصيصا واعلم ان المضاف قد تكتسب من احكام المضاف اليه معنى الكناية حكم

المضاف اليه

المضاف اليه دخوله في حكمه فمن تلك الاحكام التعريف كقولك رايت غلام زيد فغلام هنا معرفة باضافته الى المعرفة واما اذا كان المضاف نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس خصصه ومنها التنكير الا برا انك اذا اضيف زيد مثلا الى قبيلة نعلت زيد قبيلة صار زيد نكرة باضافتك اياه الى النكرة فان اضيفت زيد مثلا الى معرفة نكرته قبل الاضافة ثم اضيفته ليكون صالحا بالاضافة ولولا ذلك لما صحت اضافة اذ لا يعرف الاسم من وجهين ومن هذا قول الشاعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ومنها الاستفهام كقولك غلام من رايت فمن للاستفهام بواقتصرت عليها كنت مستفهما بها عن المرئي وكانت هي المسئول عنها واذا قلت غلام من رايت صار الغلام هو المسئول عنه ومنها الجزاء كقولك من تضرب واضرب فمن منصوب بتضرب فلو قلت غلام من تضرب اضرب صار الشرط ضرب الغلام وكان قبل ذلك الشرط ضرب ومنها العموم كقولك اكرم كل علم فهذا عام في العلماء فاذا قلت اكرم غلام كل عالم صار العموم في الغلمان العلماء مع ان لفظ الغلام في نفسها ليست عامة وانما اكتسب العموم من كل ومنها البناء يعني اذا

اضيف اسم معرب اى كلمة مبنية نقل حكم البناء منها اليه ثم
بني على الفتح الذى هو اخف الحركات وهذه القاعدة عند البعض
كقوله تع ومن خزي يومئذ قرئ بفتح الميم وكسره وكقوله تع
انه لحق مثل ما قراء بالفتح والضم قوله تع يوم لا يملك قرئ بالفتح
والضم وكذلك اذا اضيف اسماء الزمان الى الفعل الماضي والمستقبل
كانت مبنية على الفتح وقال النبي عم كيوم ولدته امه تقل الميم
وحفظه وكذا اذا اضيف مثل او نحو اي شيء على طريق المثال
كما تقول النحات الكلمات ثلثة اسم مثل زيد وفعل نحو ضرب
في يضرب نحو فان الاضافة ههنا غير مقصودة كذا قيل في تحفة الاعراب
وهو اي الاضافة المعنوية في الغالب والجار والمجرور فيه متعلق
بخبر المبتداء وهو قوله بمعنى اللام او بمعنى من مثال الاضافة بمعنى اللام
وبمعنى من قيل بالمعنى واللفظ اما المعنى فهو ان المضاف غير المضاف
اليه بالكلية اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واذا كانت بمعنى
من كان الاول بعض الثاني الا يرى ان قولك غلام زيد الغلام
غير زيد واذا قلت خاتم فضة كان الخاتم بعض الفضة واما اللفظ
فهو انه متى صح ان يجعل الثاني صفة الاول او خبرا عنه او مميزا له
كانت الاضافة بمعنى من قولك هذا الثوب خف يصح ان تقول

هذا الثوب

هذا الثوب خف وهذا الثوب خز وهذا الثوب خزا ولا يصح
مثل ذلك فيما هو بمعنى اللام فان قلت فقولنا يد زيد من
اي الاضافتين قلت هي بمعنى اللام لان ما ذكرنا في التي بمعنى
من لا يصح فيها فان قلت فاليد بعض زيد قيل هي بعض الجثة
لا على معنى انها تقوم بنفسها بخلاف فان قيل كل القوم من
ايهما قيل هي بمعنى اللام لان كلا هي المحيط بالشيء كالسوار جامع
لاجزائه والمجزى غير الاجزاء ولهذا لا يصح فيها ما ذكرنا في التي
بمعنى من وذلك اضافة الظروف نحو خلف زيد وكذلك
فارس حرث واحد صدوق فان قلت فقد قالوا هو جاري
بيت بيت اي بيتنا البيت وليس مضافا فان قيل
لم يقصد هناك الاضافة التي بمعنى اللام بل ركبوها واستغنوا
عن تقدير اللام ليصير حالا في معنا المفرد كانك قلت فهو
جاري ملاصقا فان قيل ان المضاف اليه هل هو مجرور بالمضاف
او بتقدير حرف الجر قلنا ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بتقدير
حرف الجر بوجهين احدهما ان حرف الجر لا يعمل مضمرا والثاني انك
لو اعملت حرف الجر لصار في حكم المنطوق به وذلك يبطل معنى
الاضافة فان قيل لو كانت اللام مرادة لبنوا الاسم لتضمنه معنى

الحرف قيل انما بني الاسم اذا تضمن معنى الحرف تضمنا لا يسوغ اظهاره

معه واظهار اللام هنا ممكن جائز بخلاف اين وكيف فان قيل

ان المتضمن معنى الحرف بدل هو مضاف او مضاف اليه قيل ان الاصح

ان المتضمن بمعنى الحرف هو للمضاف دون المضاف اليه لانه الذي

يعمل بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن

غيره للحرف لا يكون موجبا العمل فان قيل لم لا يجوز ان يكون العامل

في المضاف اليه الاضافة دون المضاف قيل المعنى انما عمل في المبتداء

لشبهه بالفاعل والمضاف هذا هو الذي قام حرف الجر فكان العمل

له فان قيل ان الغرض من الاضافة تعريف المضاف او تخصيصه

وهما يحصل بالالف واللام فاي حاجة الى الاضافة قيل الالف

واللام تعرف بالعهد وذلك لا يحصل منه تعريف مثل تعريف

الاضافة وهذا هو الغرض من تعدد المعارف لان كل واحد منها

له معنى غير الاخر ولفظية يجوز فيه الرفع والنصب والجر حسب

المعطوف عليه والاضافة اللفظية هي التي اذا قلت المضاف من

المضاف اليه عمل الاول في الثاني نصبا او رفعا وهي اضافة اسم

الفاعل الى مفعوله والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد

واعراب هذا الكلام مستغن عن الشرح وحسن الوجه وفيه

تسعة اوجه احدها وهو الاصل قولك مررت برجل وجهه حسن فالجملة

في موضع جر والثاني مررت برجل حسن وجهه وهو كالاول الا انك

قدمت الخبر والثالث ان تجر حسنا على الصفة لرجل وترفع الوجه

به والرابع ان تضيف حسنا الى الوجه وتسقط الهاء وفي حسن

ضمير يرجع الى الرجل ولهذا تؤنث حسنا وتثنيه وتجمعه على

حسب الموصوف والاضافة هنا غير محضة بتقدير كون فيها التنوين

والخامس مررت برجل حسن وجه على ان يجعل الوجه نكرة وانما

ساغ ذلك لانه قد علم انه لا يريد الا وجهه والسادس مررت

برجل حسن وجها بتنوين الصفة وتنصب وجها على التمييز

والسابع مثل الا ان في الوجه الالف واللام فينتصب على التشبيه

بالمفعول لا على التمييز لان المميز لا يكون معرفة والثامن كذلك

الا انك ترفع الوجه لقولك مررت برجل حسن الوجه وفي هذا ثلثة

مذاهب احدها ان في حسن ضمير ا يعود على رجل ووجه بدل منه وهو

قول ابي علي والثاني الوجه مرفوع بحسن والعايد محذوف اي الوجه منه

هو قول الزجاج والثالث ان الالف واللام بدل من الهاء وهو قول الكوفيين

والوجه التاسع مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى

الوجه والوجه الى الهاء وهذا اجازه سيبويه وحده وقال غيره لا يجوز.

ذلك اذ فيه اضافة الشيء الى نفسه قاعدة وان كان الموصوف
معرفة كقولك مررت بالرجل الحسن الوجه جازت فيه الاضافة وانما
جاز الجمع بين الالف واللام والاضافة ههنا لانه لا تفيد تعريفا فلما احتجت
الى التعريف اثبت بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على
التشبيه بالمفعول والرفع على ما تقدم في النكرة ويجوز الحسن وجها
ولا يجوز الحسن الوجه بالاضافة ولا الحسن وجهه فايدة واعلم
ان اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله نحو هو منصور
الرب ومسرور القلب اي ينصره الرب ويسر قلبه و
اضافة افعل التفضيل الى ما يكون من جنسه وجزءا منه نحو
زيد افضل القوم ولا يقال افضل الحمير اضافة لفظية ولم يذكر
المص هذين القسمين والاضافة تعاقب التنوين
فان قيل لم يحذف التنوين من الاسم المضاف قلنا انما حذف
التنوين منه لوجهين احدهما هي ان التنوين زيد على الاسم النكرة
دالة على صفته واذا اضيفت تقل لاحتياجه الى الاسم المضاف
اليه وهو معنى قولهم التنوين يورث بالانفصال اي بتمام
الاسم الاسم الاول والاضافة يورث بالاتصال الى الاسم الثاني
كالتمام للاول في تعريفه او تخصيصه ولهذا قال سيبويه المضاف

اليه

اليه تعاقب التنوين داخل في المضاف والثاني ان الاضافة يحدث
او التخصيص فهي كالالف واللام فكما لا يجتمع التنوين مع الالف
واللام كذلك مع الاضافة ونوني التثنية والجمع لانهما بمنزلة التنوين
ولابد في المعنوية من تجريد المضاف من حروف التنوين وانما صح
ذلك لئلا ينصرف من وجهين وتقول في اللفظية الحسن الوجه
والضاربا زيد والضاربوا زيد والضارب الرجل وانما جاز الجمع
بين الالف واللام والاضافة فيها لان الاضافة لا تفيد التعريف
ههنا فلما احتجت الى التعريف اثبت بالالف واللام ولا يجوز
الضارب زيد بعدم الفايدة فان قيل هل يجوز اضافة الشيء الى
نفسه ام لا قلنا ان اضافة الشيء الى نفسه غير جايز لان الغرض
عن الاضافة التخصيص والشيء لا تخصيص بنفسه فان قيل ان اضافة
الشيء الى نفسه وقعت في التنزيل فكيف يقال انها لا يجوز نحو
قوله تعالى ولدار الاخرة والدار هي الاخرة بدليل قوله تعالى والدار الاخرة
وكذلك قوله تعالى حبل الوريد وحب الحصيد وهو الحصد وبقولهم صلوة
الاولى ومسجد الجامع اذ التقدير الصلوة الاولى والحال والمسجد
الجامع والجواب عن هذا انه على غير ما قالوا بل على تقدير حذف مضاف
تقديره ولدار الساعة الاخرة وحبل الشيء الوارد وحب الزرع .

الحصيد وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ح
لايكون اضافة الشيء الى نفسه فان قيل هل يجوز وقوع الفاصلة
من المضاف اليه ام لا قيل يجوز ان يقع الفاصل بكلمة واحدة
بين المضاف والمضاف اليه كما قراء ابن عامر لقوله مع قيل
اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وخبر شركائهم فاو
لادهم كلمة واحدة وقعت فاصلة بين المضاف والمضاف اليه
فان قيل يجوز اضافة الموصوف الى الصفة ام لا والجواب عنه ان
الاضافة الموصوف الى الصفة يجوز عند الكوفيين ولا يجوز عند
البصريين الاسم التام وهو الاسم الذي ينصب على التميز لانه لم
فاستغنى عن الاضافة وهو يقتضي تميز الابهام وتمامه واربعة
الاشياء واعراب هذا الكلام مستغن عن البيان بالتنوين
الجار والمجرور نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فان قيل
فما الناصب بقوله سحابا قيل فيه وجهان احدهما ان قولك
قدر راحة بشبه عشرين لان المضاف اليه بمنزلة التنوين
في عشرين اذا كان معاقبها والثاني ان تقدير الكلام ما في السماء
سحابا قدر راحة فلما اخر وجعل قدر راحة مبتداء وما قبله خبرا
وتم الكلام بذلك جر سحابا مجرى الفضلة وبنون التثنية

كمنوان

مطلب
اسم مبهم التام

كمنوان سمنا وقفيزان برا وهما قريء بنون التثنية وهما
محتملان من الاجناس الموازنات والمكيلات فاشبهها
ضاربان فنصبا ما بعدهما كما ينصب ضاربان وبنون الجمع نحو
عشرين درهما وهو يحتمل من الاجناس المعدودات فاشبه ضاربون
وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ومثل رجلا فانهما قد تما بالاضافة و
يقال للثلثة الاول مقادير وهما المساحة والوزن والكيل و
العدل والآخر مقياس وقوله والتميز مرفوع بانه مبتداء وخبر
رفع الابهام قوله عن المفرد متعلق بالابهام كهذا اي كالمثال المذكور
الجار والمجرور فيه مرفوع محلا على انه خبر المبتداء محذوف او عن الجملة و
هي معطوفة على المفرد نحو طاب زيد نفسا وهذه الجملة مجرورة
المحل لاضافة نحو اليها وقد سبق وهو فعل وفاعله محذوف تقديره
الكلام قد سبق بحث التميز الذي يرفع الابهام عن الجملة في خبر
المنصوب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي اي

العوامل اللفظية ثلثة اصناف احدها حروف وثانيها افعال
وثالثها اسماء فان قيل لم قدم المص الحروف على الافعال والاسماء
قيل ان الحروف اصل فيها العدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال

والاسماء فان قيل لم قدم الافعال على الاسماء الجواب عنه ان الاسماء
لا يعمل الا لمشابهة الافعال كالاسم الفاعل وغيره والحروف كالاسماء
الجازمة نحو من وجملتها احد وتسعون عاملا على ما ذكره الامام
المحقق والحروف انواع منها ما يعمل في الاسم وما يعمل في الفعل فان
قيل لم قدم المص الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل
قيل انما قدمه لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدهما
عامل في المفرد وثانيهما عامل في الجملة اي في جزء الجملة فان قيل لم
قدم من الحروف العاملة عملا واحدا الجار وعلى الناصب والجواب
عنه ان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم
اختلفوا في الناصب هو هذه الحروف ام الفعل كقولهم استوى الماء
والخشبة اما الحروف الجار فسبعة عشر فان قيل لم عملت
هذه الحروف الجر والجواب عنه انما عملت الجر لوجهين احدهما انها
لما اختصت بالاسماء عملت العمل المختص بالاسماء هو الجر و
الثاني ان هذه الحروف تقع وسطا بين الاسم والفعل والجر تقع
وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الاوسط للاوسط ومن و
هي مرفوع المحل على انه مبتداء محذوف فان قيل لم بدا بها دون سائر
حروف الجر قيل لوجهين احدهما انها اكثر حروف الجر تصرفا السبعة

مطلب حرف الجر

١٧

معانيها

معانيها والثاني ان من حروف الجر ما يقابلها كالى فانك تقول
سرت من الكوفة الى بغداد لابتداء الغاية والجار والمجرور مع
متعلقه المحذوف مرفوع محلا على انه خبر مبتداء محذوف في المكان
نحو خرجت من البصرة ولا يستعمل لابتداء الغاية في الزمان عند
البصريين واجازه الكوفيين محتجا بقوله تعالى لمسجد اسس
على التقوى من اول يوم وللتبعيض في اخذت من المال فيعرف
التبعيض بان يصح ان يقام في موضعها وضع بعض فان قيل فما
العوض في اقامة مقام بعض وقد يمكن ان يقال اخذت بعض المال
وشربت بعض النهر قيل الغرض فيها كثرة التصرف في الكلام
والاختصار الا ترى انك لو قلت شربت بعض الماء كان ذلك
اسماء هي لها والحروف اقل من الاسماء وللبيان في عشرة من الدراهم
وعلى هذا قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو
الاوثان وللزايدة والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل
لكونه معطوفا على قوله للبيان واعلم ان من تزاد في النفي كقولك
في ما جاءني من احد وما جاءني من رجل الا انها في رجل مع زيادة و
ذلك انك اذا قلت ما جاءني رجل يجوز ان يكون جاءك اثنان او
اكثر واذا قلت ما جاءني من رجل عم النفي بخلاف ما جاءني من احد

فان من زائدة مخففة زيدت لتوكيد معنى النفي انه لا فرق بين
ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لافادتهما معنى الاستغراق
فان قيل هل يجوز زيادتها في الموجب ام لا والجواب عنه ان الاخفش
اجازه ومنعه غيره واحتج بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ونحوه وسيبويه
لقدر في مثل ذلك مفعولا محذوفا تقديره شيئا من ذنوبكم واما قوله
تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد فمن الاولى لابتداء
الغاية واما من الثانية فعلى قول الاخفش يجوز ان يكون زائدة ويجوز
ان يكون لبيان الجنس وللتبعيض كقول سيبويه واما من الثالثة فعلى
قول الاخفش هي زائدة والجملة صفة لجبال وعلى قول سيبويه هي لبيان
الجنس فائدة واعلم ان من يجيء لمعنى البدل كقوله تعالى ولو نشاء
لجعلنا منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة اي بدلا من الاخرة والثانية الى وهي وضعت لانتهاء
الغاية اما في المكان نحو سرت الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى
اتموا الصيام الى الليل وظهر من هذا انها معارضة بمن وقد تاتي
بمعنى مع نحو قوله تعالى من انصاري الى الله تعالى اي مع الله فائدة واعلم
ان الى يكون اسما وحرفا واما كونه حرفا فقد ذكر واما الاسم فواحد الآلاء
وهي النعم ويقال في الواحد الى والي والى والي والثالث حتى فهي

في معناها

مطلب حتى

في معناها اي معنى الى الا ان مجرورها اي مجرورة حتى اما شيء ينتهي المذكور
قبلها اي قبل حتى به اي بذلك الشيء مثاله اكلت السمكة حتى
رأسها ويجوز فيه الرفع والنصب والجر او شيء عند ذلك الشيء مثاله
نحو نمت البارحة حتى الصباح والرأس ينتهي به اي بالرأس
السمكة والصباح عنده ينتهي الليلة ومن ثمه لو قلت نمت الليلة
حتى نصفها او ثلثها لم يجز واما في الى يجوز وقوعها ان يدخل ما بعدها فيما
قبلها اي ما قبل حتى كلمة الى تدخل على المظهر نحو الى زيد والمضمر نحو اليه
وحتى لا تدخل الا على المظهر فان قيل ما السر ان الى يدخل للمظهر والمضمر
ومن لا تدخل الا على المظهر قيل ان السر في ذلك ان الضمير كناية عن الشيء
فهو مجرور حتى آخر جزء من الشيء او ما يلاقي في آخر جزء منه لا هو
كذا قيل في الحاوية فائدة واعلم ان حتى يكون عاطفة نحو قولك قام القوم
حتى زيد فان قيل ما الفرق بين حتى وبين الواو والجواب عنه لا بد وان .
يكون ما بعد حتى من جنس ما قبلها فلو قلت جاء القوم حتى الخليل
لم يجز ويجوز ذلك في الواو ونقول ان فيها معنى الغاية والواو
ليست كذلك ومعنى الغاية في حتى انها تذكر للتعظيم او للتحقير
كقولك مات الناس حتى الانبياء وفي التحقير الحجاج حتى المشاة
فان قيل ان حتى في قولهم مررت بالقوم حتى زيد هل يجوز هي

للعطف ام حرف جر قلنا ان حتى فيه جاز ان يكون فيه حرف جر
بمعنى الى وان يكون حرف عطف بمعنى الواو فان قيل ان حتى في
قولهم مررت بهم حتى زيد هل يجوز ان يكون عاطفة ام لا قلنا
ان حتى في قولهم مررت بهم حتى زيد هل يجوز ان يكون حرف جر لا
يدخل على حرف جر واعلم ان حتى يكون بمعنى كي كقولك اطع الله حتى
يدخلك الجنة والفعل ينتصب بعدها بان مضمرة فان قيل ما الفرق
بين حتى التي بمعنى كي والتي بمعنى الى ويمكن ان يجاب عنه من وجهين
احدهما انها اذا كانت بمعنى كي كانت ما قبلها سببا مؤديا الى
ما بعدها كالطاعة فانها مؤدية الى دخول الجنة واذا كانت بمعنى الى
فليس كذلك الا يرى ان قولك لا انتظره حتى تقدم ليس انتظارك
سببا في قدومه والثاني انها اذا كانت بمعنى كي لم يلزم اتصال ما
بعدها لما قبلها الا يرى ان دخول الجنة لا يتصل بالطاعة ويلزم
ذلك فيها اذا كانت بمعنى الى كاتصال القدوم الانتظار قاعدة
وقد يقع الفعل بعد حتى مرفوعا في موضعين احدهما ان يكون ما قبلها
وما بعدها ماضيين لانهما هنا بمنزلة الفاء والواو كقولك سرت
حتى ادخلها اي فدخلها ووضعت المضارع موضع الماضي لتحكي بها
الحال والثاني ان يكون السبب قد مضى والدخول حاظر لم ينقطع

كقولك

كقولك وانت في حال الدخول سرت حتى ادخلها اي الان ادخلها الا امنع
ومثله مرض زيد حتى لا يرجونه اي هم الان يرجونه وانما لم ينصب الفعل
بها هنا لانه ينفرد المعنى ولا بد في كون الفعل بعدها مرفوعا منه ان يكون ما
قبلها سببا لما بعدها كما ذكرنا في المثال فلو قلت سرت حتى
يطلع الشمس او حتى يؤذن المؤذن لم يجز الرفع لان السير ليس
سببا في الطلوع والاذان والرابعة في وهي موضوعة للظرف
اي انها يصير ما بعدها وعاء لما قبلها من الفعل مثاله نحو المال في الكيس
وهو ظرف حقيقي وقوله نظرت في الكتاب ظرف مجازي وقد
استعملت بمعنى السبب كقوله صلعم المسلم في النفس المؤمنة مائة
من الابل اي في قبل النفس اي بسببه والخامس الباء وهي وضعت
للالصاق مثاله نحو به داء اي التصق به داء وهو ظاهر واجاب
بقوله واما مررت بزيد فتوسع اي وارد على الاتساع والمجاز .
ومنه الجار والمجرور فيه متعلق المحذوف مرفوع المحل على انه خبر مقدم المبتداء
المؤخر وهو قوله اقسمت بالله وهذه اللفظ خبر في الصفة وحقيقة
ان لفظه لفظ الخبر وهو انشاء ومعنى هذا ان حقيقة قولك اقسمت
خبر عن اخر ماض واقسم صيغة صيغة المضارع وليس المراد
بهما ههنا اخرين لا الماضي ولا المستقبل وانما هو خلاف منشاء

٤ مطلب في

في الحال كما ان قول القائل بعتك هذه السلعة لفظة خبر و
حقيقة انشاء وكذلك انت طالق وانت حر ونحو ذلك
والسادس الواو اي واو القسم وهو بدل منها اي من الباء
والله لافعلن فان قيل لم ابدل الواو من الباء قيل لتقاربهما
المخرج لانهما شفويتان وفي المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقار
بان والسابع التاء في تالله اي تاء القسم وهو بدل من الواو نحو
تالله لاكيدن فان قيل لم ابدلت التاء من الواو قلنا لثبوت
المشابهة بينهما في المخرج والباء لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر
والواو لا يدخل الا على المظهر لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل
والتاء لا يدخل الا على مظهر واحد لكونها بدلا عن بدل وهو اسم
الله تعالى فان قيل لم اختصت باسم الله تعالى دون غيره والجواب
عنه ان اكثر ما يقسم باسم الله تعالى وهذه الجملة الفعلية مجرورة المحل
لكونها صفة لاسم الله فايدة فان قيل ما الغرض من القسم قلنا حقيقة
القسم الله بذكر لثلثة اغراض احدها ان يقصد به الانسان حمل نفسه
على الفعل المحذوف عليه كقولك والله لاقومن والثاني ان يقصد تاكيد
من ترك الفعل كقولك والله لاقومن والثالث ان يقصد به
اثبات صدقه على السامع كقولك والله قد كان كذا وليكونن كذا

مطلب واو

تاء

واذا كان

واذا كان الغرض ما ذكرنا وجب ان يكون معظما عند الحالف
والسامع حتى يحصل به هذه الاغراض فاعدة حذفت الاعراب
حرف الجر في القسم ولم يعوضوا منه تارة ويعوضوا منه اخرى فمن
لم يعوض اراد الاختصار فيما كثر استعماله واذا لم يعوضوا رضوا
الاسم بفعل محذوف فقالوا الله لافعلن والتقدير التزم يمين الله
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقام المضاف وان شئت
قلنا التقدير اقسم الله اي بالله فلما حذف حرف الجر وصل الفعل
بنفسه ومن العرب من يجر في اسم الله تعالى خاصة لكثرة استعماله
ولا يجوز ذلك في غيره واما من عوض فانما عوض من حرف الجر
ثلثة اشياء احدها همزة الاستفهام نحو الله لافعلن والثاني ها في
قولهم ها الله ذا وها للتنبيه فعوضوا ها من حرف الجر تاكيدا بمعنى و
قال قوم اصل هذا الكلام هذا هو والله ثم ادخل اليمين بين ها وذا
وصار ذلك عوضا من حرف الجر والثالث من العوض قطع
همزة الله في مكان مخصوص وهو قولهم افالله جعلوا قطع همزة مع
ما قبلها عوض من حرف الجر فايدة وفي قولهم منُ ربي قولان احدهما
من الجارة وقعت مع الباء اي ربي لافعلن ومن ضمن لتقد غيرها
بذلك على انها موضوعة موضع غيرها والقول الثاني ان اصلها ايمن

ثم حذفت همزتها تخفيفا اذا كانت تسقط في الاصل فبقيت
الياء ساكنة والابتداء به ممتنع فحذفت ايضا فبقيت الميم والنون
وبنيت على السكون لانها بعض كلمة فان لقيها ساكن حركت
النون لالتقاء الساكنين كقولك من الله بالضم اتباعا ومن كسر الميم
كسر النون اتباعا ولا يجوز كسر النون بعد الضم الميم لثقله واعلم
ان الحرف التي تقبل القسم الى الجواب خمسة اثنان وهما ان المشددة
المكسورة واللام المفتوحة قال الله تعالى والعصر ان الانسان
لفي خسر وقال فوربك لنسئلنهم وثلثة للنفي وهي ما وان ولا و
قال الله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وقال الله انا
كنا لفي ضلال مبين وقال اقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من
يموت فان قيل لم اصح في جواب القسم لهذه الحروف قيل ليكون
ارتباطا بين القسم وجوابه كما في جملة الخبرية وقد يحذف هذه
الحروف تخفيفا فيقال والله قد جاء في زيد اي لقد جاءني زيد قال
الله تعالى والشمس وضحيها الى قوله قد افلح من زكيها اي لقد افلح
وقد يحذف الجواب ايضا بالكلية كقوله تعالى ق والقران المجيد بل عجبوا ان
جاءهم معناه ق والقران المجيد لتبعثن وكذلك ص والقران
ذي الذكر وكذلك والنازعات غرقا وللتعدية في ذهبت به و

للاستعانة في كتبت بالقلم وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر
والثامنة اللام وهي موضوعة للاختصاص نحو المال لزيد فان قيل
ما الفرق بين الاختصاص والتمليك قيل ان الاختصاص اعم
من التمليك اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس نحو الجل للفرس
وهو ابن له واخ له فان فيه اختصاص دون الملك فان قيل لم كسر
اللام الجارة في المال لزيد وفتحت في له والجواب عنه اما كونها مكسورة
في المال لزيد فلوجهين احدهما انها تعمل الكسر فحركت بجنس
عملها والثاني انها كسرت ليفرق بينها وبين اللام الابتداء و
لولا ذلك لالتبس المعنى الا ترى انك اذا قلت ان العبد لزيد
فتحت لزيد فتحت اللام العبد هو زيد وانت تريد ان يجعله مملوكا له
فان قلت ان الاعراب يفرق بينهما قيل قد يحذف الاعراب
في الوقف فلا يحصل الفرق واما كونها مفتوحة في قوله فقيل انما
فتحت لانها لم يظهر لها عمل حتى لتحرك لجنس عملها وهذا الجواب
منتقض بقولهم المال لهذا فان قيل لم لم يفتح الباء مع الضمير نحو به
كاللام قيل لان الباء ليس لها الا معنى واحد بخلاف اللام فاللام
ابتداء والاختصاص وغيرها والتاسع رب وهي للتقليل
ويختص بالنكرة ظاهرة كانت تلك النكرة او مضمرة مثال

الظاهرة نحو رب رجل والجار والمجرور فيه متعلق بقوله لقيته ومثال
المضمر نحو ربه رجلا والضمير فيه نكرة لانه ما ازيد به شيء معين
مثل زيد وعمرو بل اريد شيء ما ومن ثم فسر بالنكرة فان قيل
لم وجب دخولها على النكرة والجواب عنه ان رب لما كانت مو
ضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة وجب
اختصاصها ليصح معنى التقليل فيها والعاشر وهي وضعت
وعلى للاستعلاء مثاله نحو زيد على السطح وعليه دين والحادي
عشر عن للبعد والمجاوزة ما الفرق بين عن ومن في مثل خرجت
عن البلد ومن البلد قيل ان عن يدل على الانقطاع ومن يدل عليه
كقولك خرجت عن البلد اذا لم ترجع اليه ومن البلد اذا رجعت
اليه والثانية عشر الكاف وهي للتشبيه نحو الذي كزيد في الدار و
الثالث عشر مذ والرابع عشر منذ وهما وضعتا للابتداء الغاية في
الزمان مثاله نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة تريد ان مبتداء
انتفاء الروية يوم الجمعة ورفع ما بعدهما اذا كانت اسمين سواء
اريد بهما اول المدة او جميعها مثال ارادة اول المدة نحو ما رايت منذ
يوم الجمع بالرفع كانك قلت غاية انتفاء الروية اقل وقت
وآخره يومان وانما قال المص يجوز مذ يومين لانه تقرر ان الجر بمذ

يقتضي اول المدة واذا كان كذلك فلم توهم امتناع الجر فقولهم ما رايته
مذ يومان فاذا قال المص عند التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع والخامس
عشر حاشا للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد والسادس
عشر خلا والسابع عشر عدا فانهما يمنع للاول تنصب ما
بعدهما اذا كانتا فعلين واذا قلت ما خلا وما عدا تنصب بهما
البتة لتعين فعليتهما بدخول ما واما ما ينصب المفرد فسبعة
على ما ذكر في المائة احدها الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة
ولا تنصب هذه حتى يكون قبلها فعل كاستوى او معنى فعل
ما شانك وزيدا فان فيه معنى ما تصنع وما تلابس والثاني
حرف النداء اعلم ان النداء مصدر ناديت نداء ومناداة ويجوز
كسر النون وفيها تشبيها بالاصوات مثل الصراخ والدعاء
وهمزته منقلبة عن واو لانه من ندا بنداء ومنه الندوة والموضع
الذي يجلسون فيه فينادي بعضهم بعضها واحدها خمسة احدها
يا وهي يستعمل للبعيد وللقريب وهي الكثر دورا في الكلام لان
الصوت تميد بها فصارت ايا والثالث هيا وهو يستعمل
للبعيد لكثرة حروفه وهي في الاصل ايا ابدلت الهاء من الهمزة كما
ابدلوا ها منها في هقت اصله رقت والرابعة اي وهي للتوسط

بين البعيد والقريب وهي مغلوبة في اللفظ عنها والخامس
الهمزة بمعنى يا وهي للقريب لان الصوت فيها لا يمتد فخص بها
ما لا يحتاج الى مد الصوت به عن مجرد التنبيه وتنصب المنادي
اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فان قيل لم لا يبنى وهو واقع مو
قع الضمير اذا كان مقصودا بالندا كالاسم المفرد قيل المضاف
والمضاف اليه اسمان في الحقيقة فلا يمكن ايقاعهما موقع
الضمير لانه مفرد او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد وقوله وهو مرفوع
محلا بانه مبتداء وخبره كل اسم تعلق به اي بذلك الاسم شيء وهو
فاعل تعلق وهذه الجملة يجوز ان يكون صفة للمضاف والمضاف
اليه من تمام معناه وذلك الاسم اهذه الجملة اسمية في محل الرفع على
الوصفية لشيء ويحتمل ان يكون في محل النصب على الحالية من
شيء وقد وقع في بعض النسخ وهو من تمام معناه فحينئذ يكون
جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء كتعلق والجار والمجرور
فيه متعلق بمن زيد وهو مجرور المحل لاضافة تعلق اليه اضافة
المصدر الى الفاعل ومفعوله قوله خيرا وقوله او نكرة معطوفة على
مضافا مثاله كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فان قيل لم نصبت هذه
النكرة ولم يبنى قيل لانها لا يقع موقع الضمير لان المنادي لا يقصد

واحدًا

في المضاف صح

واحدًا بعينه بل من اجابه فهو الذي عناه واما المنادى المفرد المعرفة
فمضموم في النداء لوقوعه موقع الضمير اذ الاصل في نحو يا زيد ويا رجل
يا انت فان قيل لم اتى المص بمثالين والجواب عنه احدهما معرفة
قبل النداء والثاني معرفة بعد النداء واما بناؤه على الحركة وعلى
الضم فقد ذكرنا في البناء العارض ولكن محله النصب والجار والمجرور
في قوله ولذا متعلق بقوله جاز في الصفة المفردة الوجهان وقوله
الرفع مرفوع بانه فاعل جاز والنصب حملا على المحل مثاله نحو يا زيد
الظريف بالرفع والظريف بالنصب وكذا ما فيه الالف واللام
من المعطوفات مثاله نحو يا زيد والحارث بالرفع والحارث بالنصب
والجار والمجرور في قوله في الصفة المضافة مرفوع محلا بانه خبر مقدم
لمبتداء مؤخر وهو قوله النصب لا غير مثاله نحو يا زيد صاحب عمرو وقوله
يا ايها الرجل مرفوع محلا بانه مبتداء وخبر قوله مثال يا زيد الظريف
لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستانفة لما وهو مرفوع بانه
مبتداء وخبره قوله منادي مفرد معرفة ولا محل لهذه الجملة ايضا
من الاعراب والرجل صفة له ولا محل لهذه الجملة ايضا من الاعراب لانها
معطوفة على الجملة التي لا محل لها ولا محل ايضا كقوله والهاء مقحمة
للتنبيه وقوله الا حرف استثناء انه والضمير فيه منصوب محلا بانه اسم

بينهما

لان لا يجوز فيه الجار والمجرور في فيه متعلق بيجوز الا الرفع وهو مرفوع
بانه فاعل يجوز وهو مع ما عمل فيه مرفوع المحل لانه خبر ان وهي مع اسمه
وخبره منصوب محلا على الاستثناء واعلم ان المازني اجاز به
نصب كما اجاز في الظريف وهذا ضعيف لان تلك الصفة يجوز
حذفها والرجل هاهنا لا يجوز حذفه وهو المنادي في الحقيقة وهو مو
صوف في الحقيقة لا خفة ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على
اسم الله تع وحده اختلف النحويون في النصب وحده فذهب
يونس على انه منصوب على الظرف فذهب سيبويه الى انه اسم
موضوع موضع المصدر فمعنى وحده اتحادا وقيل انه مصدر لم يلفظ له
فعل كالابوة ورد هذا والصحيح انه مصدر لفعل ملفوظ كما حكى الاصمعي
عن العرب وحد الرجل يحد اذا انفرد فيكون واحدا مصدر الواحد كوعد
فلا يضاف الى الظاهر البتة بل الى الضمير فيقال جاءني زيد وحده والزيدان
وحدهما والزيدون وحدهم نقل من شرح التسهيل وقال بعضهم انه
منصوب على الحال بمعنى مفردا فان قيل لم لم يجمع حرف النداء مع الالف واللام
والجواب عنه ان حرف النداء للتعريف بالاشارة والقصد والالف واللام
للتعريف بالعهد وهما تعريفان مختلفان ولا يجوز اجتماعهما واما
اسم الله فيجوز دخولها عليه لاوجه احدها ان الالف واللام فيه لم يفيد تعريفا

اذ بهذا الاسم

اذ بهذا الاسم لا يقع شركة فصار دخولها كخروجها والثاني ان الالف واللام عوض
من همزة الاله والثالث ان هذا الاسم كثير الاستعمال جدا فخفف على اللسان
يجاز دخول يا معه لخفة ولهذا اختص باشيا لا توجد في غيره منها قطع
الهمزة في النداء ولا يجوز في غيره ومنها دخول تاء القسم عليه دون غيره
تفخيم اللام فيه دون غيره ومنها حذف اللام الجر ولام التعريف في قولهم
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ومنها
الحاق الميم في اخر النداء عندنا وقال الفراء يا الله امنا بخير لم حذف
الهمزة تخفيفا وانه وصفت وهذه الجملة مجزومة المحل بان المضموم وهو
مفعول لوصفت بابن والجار والمجرور فيه متعلق بوصفت وقوله
وهو مرفوع محلا بانه مبتداء وخبره قوله بين العلمين وقوله بنيت المنادي
مع الابن على الفتح مجزوم محلا لكونه جوابا لان مثاله نحو يا زيد بن عمرو وسقطت
الهمزة هنا من اللفظ والخط واذا لم يقع بين العلمين كان كسائر
الاسماء المضافة مثاله نحو يا زيد ابن اخينا قوله ويلحق المنادى اللام الجارة
مفتوحة للاستغاثة جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة
مثاله نحو لله وهذا اللام غير ملقاة والجار والمجرور فيه متعلق لادعو المقدر
عند سيبويه وبحرف النداء عند المبرد لقيامه مقام ادعو فان قيل
ما فايدة بهذا اللام هنا قيل فايدة لتعدية ادعوا المقدر وحرف النداء

فان قيل ان ادعوا فعل متعدية بنفسه فلا يحتاج في تعديته الى
الحرف والجواب عنه ان ادعوا ضعف يكون مقدرا ولم يتعد بنفسه
للمسلمين والجار والمجرور فيه متعلق بادعوا المقدر ايضا وللتعجب
والجار والمجرور فيه متعلق بيتعلق مثاله نحو يا للماء يا والجار والمجرور
فيها متعلق بادعوا المقدر فان قيل لم اختيرت اللام للاستغاثة
والتعجب بين حروف الجر قيل انما اختيرت لمناسبة معناها وهو
الاختصاص بمعناها لان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصا من بين
امثلتهما بالدعاء وبالاستحضار وانما فتحت مع المدعو فرقا بين
المدعو والمدعو اليه وقوله وقولهم باللبهيتة بالكسر مبتداء وخبره قوله
على ترك المدعو ويرخم المنادى اذا كان مفردا علما زائدا على ثلثة
احرف نحو يا حار ويا سعي ويا مرو ويا منص في حارث وسعيد
ومروان ومنصور وقوله الا ما اخره تاء التانيث استثناء من
قوله علما زائدا على ثلثة احرف اي ويشترط في ترخيم المنادى العلمية
والزيادة على الثلثة الا في اسم يكون في اخره تاء التانيث فانه لا
يشترط الزيادة على الثلثة والعلمية نحو يا ثب اقبل او اقبلي قوله
على اختلاف المعنيين يعني لو اردت العلم قلت اقبل ولو اردت
اسم الجنس والجماعة قلت اقبلي والتاسع الاول في الاستثناء وهو من

المستثنى

المستثنى يسمى به لان المستثنى معروف عن حكم الاول او من تثنيه سمي
لان الحكم ضوعف فيه لان معنى جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني
في زيد وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره وهو حد الاستثناء الا
انه يحتاج الى كشف وذلك ان قوله اخراج الشيء عن حكم دخل فيه
غيره لا تريد انك اثبت القيام لزيد كما اثبت لغيره من القوم
ثم نفيته عنه لان ذلك يكون غلطا او كذبا وانما معناه ان تذكر
اسما يصلح دخول المستثنى فيه اذا كان واحدا من ذكر الجنس لفظا
الا يرى ان القوم يقع على زيد وغيره فلما احتمل لفظ القوم دخول زيد
فيهم اخرجته منهم لان الفعل لم يقع من زيد في النفي وقع من زيد دون
غيره كذا ذكره ابو البقاء وقد علم من قوله عدم ورود الاعتراض وهو
انك اذا قلت جاءني الا زيدا ان كان زيدا اصلا في القوم لدم نسبة
المجيء اليه بمجرد قولك جاءني القوم لانه مبهم فاذا اخرج بعد ذلك
بالا فقد بقي عنه المجيء فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه فلزم التناقض
وهو باطل لاشتمال التنزيل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة
الا خمسين عاما ولم يكن زيدا داخلا في القوم حرف اجماع اهل اللغة
لا يعاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخراج قلنا المراد بالاخراج

حرف الحكم عنه والتصريح به والنصب عليه والمستثنى ينتصب في

الكلام الموجب وهو ما ليس للنفي ولا النهي ولا الاستفهام وكذا اي

ينصب المستثنى اذا تقدم المستثنى منه انقطع عنه مثال الموجب

نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال نحو ما جاءني احد الا حمارا والجار والمجرور

في قوله وفي غير الموجب التام متعلق بقوله يجوز النصب والبدل

وقوله هو مبتداء وخبره الفصيح بقوله يكون الا فيه لغوا تقول ما جاء

ني احد الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ومثال الناقص نحو جاء

ني الا زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت الا زيدا بالنصب وما مررت

الا بزيد بالجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا تقول جاءني القوم

غير زيد وما جاءني غير زيد احد بالنصب ايضا وما جاءني غير زيد بالرفع

على البدلية وغير زيد بالنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد بالرفع

على انه فاعل لجاء وما رايت غير زيد بالنصب على انه مفعول رايت

وما مررت بغير زيد بالجر واعلم ان اصل غير ان يقع صفة لما فيه من

معنى الفعل الايري وان قولك زيد غير عمرو ومعناه زيد مخالف

لعمرو ويدل على ذلك ايضا ان صدها صفة لا محالة وهي مثل ولهذا

تقول مررت برجل غيرك يتصف به كما يتصف به بمثل في قولك

مررت برجل مثلك الا انهم يستعملون في الاستثناء تارة و

يختلف

يختلف الحكم بين جعل غير استثناء لذلك لغة ولغوون وان

رفعت على الصفة لذلك ماثية لان التقدير من الاستثناء عند

ماثية الا درهم او مثله معلوم مرفوع بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو سوى

اي مثل سوى في المعنى فان قيل ما الفرق بين غير وسوى والجواب

عنه ان غير يستعمل اسما وظرفا وسوى لا يستعمل عند البصريين

الا ظرفا فما كان عند البصريين فائدة فان قيل فما الفائدة في الاستثناء

في قولك قام القوم الا زيدا قيل لم يقم زيد واستغنى عنه غيره اذا كانت

الثنائية يحصل به ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان غرض المتكلم ان

يثبت الفعل لفريق وتنفيه عن واحد منه فلا يحصل الاثبات و

النفي صريحا الا بالاستثناء الا يرى انك لو قلت قام زيد لم

يثبت ان غيره قام ولو قلت قام زيد لم ينتف عن غيره القيام و

ولكن اذا قلت قام القوم الا زيدا وما قام القوم الا زيدا جعل الاثبات

والنفي صريحا فان قيل فما العامل في المنصوب بعد الا والجواب عنه

ان النحويين اختلفوا فيه فقال المحققون انه ينصب بالفعل المقدم

او بمعناه بواسطة الا وذلك قولك قام القوم الا زيدا فقام غير

متعد بنفسه ولكن لما دخلت الا بمعنى الاستثناء قويت بهذا

الفعل فعديه الا ما بعدها فان قيل اذا كانت الا يقوى الفعل الى

من غيره مح

يتعدى الا ما بعدها فماذا ينتصب غير في الاستثناء ولا مقوي ثم قيل ان
غيرا فيها ابهام شبه الظروف والظروف يتعدى اليها الفعل اللازم
فكذلك يتعدى غير فان قيل فماذا ينتصب القوم اخوتك الا
زيدا ولا فعل هنا قيل ينتصب بما دل الجملة عليه من الفعل ومعنى
الجملة ههنا ساكت القوم الا زيدا ونحو ذلك وقال ابو العباس العامل
في المنصوب بعد الا مقدر ومعنى جاءني القوم استثنى زيدا عنده

والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان
على العكس فالستة تسمى المشبهة بالفعل ومشابهة هذه
الحروف الفعل من وجوه احدها انها اختصت بالاسماء اختصاص
الفعل بالاسماء والثاني انها اختصت بالمبتدأ والخبر كاختصاص
كان واخواتها والثالث ان الضماير يتصل بها على نحو اتصالها بالفعل
فانه مثل ضربه وانني مثل ضربني وانك مثل ضربك والرابع
ان اواخرها مفتوح كما ان آخر الفعل الماضي كذلك والخامس ان معاني
بينها كمعاني الافعال والسادس في كونها على ثلثة احرف فصاعدا
كالفعل فان قيل لم عملت هذه الحروف قيل لانها اختصت
بالاسماء وكل مختص يجب ان يعمل لانه موثر في المعنى فيوثر في
اللفظ فان قيل لم عملت هذه الحروف النصب والرفع قيل لانها اشبهت

اسمين

اسمين واشبهت الفعل والفعل يعمل في كل اسمين اقتضاهما
الرفع والنصب كذلك هذه الحروف فان قيل لم يلزم تقدم منصوبها
على مرفوعها في غير الظروف والجواب عنه ان هذه الاحرف ضعيفة
في العمل والفرع تنقص عن الاصول وهي ان وان للتحقيق وكان للتشبيه
ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي فاورد مثال الاول
بقوله تقول ان زيدا منطلق وقد يكون فعلا في الامر من ان يئين
وقد يأتي هذا اللفظ من فعل او موكدا بالنون وذلك انك اذا امرت
من وأى يأي قلت أ او تحذف الفاء واللام فاذا امرت به مونثا
قلت اى فالياء ضمير الفاعل فان اكدته بالنون الثقيلة قلت
ان فحذفت الياء لسكونها وسكون ما بعدها ومنه قول الشاعر ان
هند اللحية الحسناء واي من اتبعت بوعد وفاء فان امر على ما ذكرنا
وهند منادى والمليحة صفة يجوز رفعها حملا على اللفظ والنصب حملا
على الموضع والحسناء وصف على الوضع واى مصدر اي عدي و (عد)
من لغي واورد مثالا بقوله بلغني ان زيدا ذاهب اي ذهاب زيد
وهي يكون فعلا من الاثنين ومنه قولهم حدثوني ان زيد راكبا ان
هنا فعل الاثنين زيد فاعل وراكبا حال من زيد واورد مثال الثالث
بقوله وكان زيدا الاسد واصل كان ان المؤكدة وادخلت عليها

كاف التشبيه والاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
وقدمت الكاف اهتماما بتقديم معنى التشبيه وفتحت الهمزة بعد
التركيب لان الكاف حرف الجر اذا دخل على ان فتحت همزتها فان
قيل باي شي يتعلق الجار والمجرور ههنا والجواب عنه ان حرف
الجر غير متعلق بشي لانه لما ركب مع ان صار كالحرف الواحد قبل
التركيب كانت الكاف متعلق بمحذوف واورد مثال الرابع بقوله
وماجاءني زيد لكن عمروا حاضر وهي ليست بمركبة عند البصريين
واما عند الكوفيين انها مركبة من لا وكان واورد مثال الخامس بقوله
ليت الشباب يعود يوما واورد مثال السادس بقوله لعل
زيدا عايد واختلفوا في اللام منها هي اصل ويجوز حذفها فيقال عل
وقيل هي زايدة وفيها لغات لعل زيدا عايد ولعل زيدا قايم وعن
زيدا رايد ولعل زيدا قاعد وعن يكوا ضارب ولعن بشرا عالم وقد
جر بها بعض العرب وانشد واقوي الشاعر فقلت ادع اخري
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واكثر الروايات
اب والفرق بين انّ وانّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام
مفيد وان المفتوحة لا تفيد حتى يكون قبلها فعل كبلغني او اسم كقولك
حق ان زيدا منطلق وتفتح بعد لو كلو انك في شتني لاكرمتك انما

فتحت بعد لولان ما بعد لو اذا كانت مختصة بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان
ما بعد لولا مبتدا محذوف خبره والمبتدا لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
وايضا يفتح اذا كانت واقعة بعد علمت وبعد اخواته نحو ظننت
وحسبت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم كانك قلت
علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني المفعولين مع ان اللفظ
بان وصلته فلما حذفت الثاني لم يبق الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح
بعد علمت واخواته وكذلك اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت
من وقت انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان
دخلت اللام في خبرها كسرت كقوله تع والله يعلم انك لرسوله
لان علمت صار متعلق الكان عمله باطلا لفظا فتدخل ما الكافة .
على جمعها فيكفها تمنعها عن العمل كقوله تعا انما الله اله واحد وانما
منع هذه الحروف عن العمل لزوال مشابهة الفعل بدخول ما قاعدة
اعلم ان ما في انما تسمى كافة فقط اذا دخلت على الجملة الاسمية و
مسلطة اذا دخلت على الجملة الفعلية نحو انما يخشى الله من عبا
العماء وتسمى ايضا كافة قاعدة اخرى وقد تخفف المشددة منها

رالكلام

ده

فيبطل عملها عند الجماهير كقوله تعالى ان لعنة الله على الكاذبين وكقوله تعالى
ولكن الشياطين كفروا قاعدة اخرى فاعطف اسم على اسم انّ و
ان بعد الخبر جاز فيه الرفع على الابتداء والنصب على اللفظ كقوله تعالى انّ
الله بريء من المشركين ورسوله قرئ بالوجهين وان كان
قبل الخبر لم يحسن الا النصب كقوله تعالى انّ الله وملائكته يصلون
على النبي فان قيل ان الصابئون في قوله تعالى انّ الذين امنوا والذين
هادوا والصابئين والنصارى معطوف على محل اسم ان مع انه لم يمض
خبرها والجواب عنه ان النية بالصابئين التاخير بعد الخبر عند سيبويه
وهو القول الواضح وقيل الصابئون مبتدا وخبره محذوف مقدر وقيل
خبر ان وقيل الصابئون هو معطوف على الضمير في امنوا تقديره وامن
الصابئون فائدة قال ابن الجني ويجيء ان بمعنى نعم كقوله تعالى ان
هذان لساحران فمن ذلك قول ابن الزبير الشاعر قال لعن الله
ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها والاثنان وهو مبتدا اللذان
وهو مرفوع بانه صفة اثنان مرفوع بهما او هو مبتدا وخبره قوله قبل
المنصوب وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه صفة اثنان ما ولا وهما
مرفوعان محلا على انهما خبر لا اثنان المشبهتان بليس وهو صفة لما
ولا مثاله نحو ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك وما تدخل على المعرفة

والنكرة

لا ح

والنكرة معا ولا تدخل الا على النكرة لا تدخلها الا انهما الا اغلب لنفي الجنس
واذا انتقضت النفي بالا او قدمت الخبر على الاسم بطل عملهما مثاله
لانتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثاله تقديم الخبر على الاسم
نحو ما منطلق زيد اما وجه بطلان عملها في الاول فلزوال المشابهة واما
بطلان عملها عند تقديم خبرها فلئلا يلزم المساوات بينهما وبين
ليس في العمل ولا او الجار والمجرور فيه مرفوع على انه خبر مقدم للمبتدا المؤخر
وجه اخر وهو ان تنصب الاول وترفع الثاني وذلك اذا كان الاسم مضافا
الى نكرة او مضارعا له مثال الاول نحو لا غلام رجل كاين عندنا على الفتح
ومثال الثاني لا خير من زيد جالس عندنا قوله واما النكرة المفرد مبتدا
وخبره قوله مبنية معها على الفتح مثاله نحو لا رجل في الدار فيقال له
لنفي الجنس قوله فان كررت لا مع النكرة المفردة بشرط وجوابه
جاز الرفع والنصب مثاله نحو لا حول ولا قوة وانما جاز الرفع مع
التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه منفي عن السؤال نحو ان
يقال ارجل ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا اتعلم ههنا
في لا حول ولا قوة خمسة اوجه الاول لا حول بالفتح واعلم ان لا فيه
لنفي الجنس وحول مبني معها ومحله من الاعراب رفع بانه مبتدا ولا قوة
الواو فيه للعطف لا لنفي الجنس ايضا وقوة مبني معها ومحلها من الاعراب

مفتوحة

رفع بانه مبتداء ويقدر لهما خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام جملة
واحدة في تقدير لا حول ولا قوة الا بالله لان لا المفتوحة اسمها لا تعمل عمل
ان في الخبر عنده ويجوزان يقدر لكل واحد منهما خبرا عنده ايضا ويكون
تقدير الكلام لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ويكون الجملة الثانية معطوفة
بالواو على الجملة الاولى كما تقول ان زيدا قايم وان عمروا منطلق و
الثاني لا حول بالفتح محله من الاعراب الرفع بانه مبتداء وخبره مقدر وهو
الا بالله ولا قوة بالنصب لا فيه زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف
على لفظ لا حول معنى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث
لا حول بالفتح ومحله من الاعراب رفع على انه مبتداء وخبره مقدر
وهو الا بالله ولا قوة بالرفع لان لا فيه زايدة لتاكيد النفي وقوة معطوفة
على محل لا حول فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع لا
حول بالرفع على انه مبتداء ولا قوة بالرفع على انه معطوفة على لا حول و
خبر محذوف ولا يكون الا ههنا عملا ليكون مطابقا للسؤال وهذا يكون
جملة واحدة والخامس لا حول بالرفع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو الا
بالله ولا في هذا الوجه بمعنى ليس ولا قوة بالفتح ومحله من الاعراب رفع
بانه مبتداء وخبره مقدر وهو الا بالله وهما جملتان على الوجهين قوله واما

المعرفة

المعرفة المفردة مبتداء وخبره جملة فلا تقع بعدها لا مرفوع قوله وهي

مبتداء

مبتداء وخبرها قوله مكررة وهذه الجملة الاسمية منصوب المحل على انه حالا
من الامثال لها كلا زيد في الدار ولا عمرو واما سبب وجوب الرفع فلزوال
المشابهة والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها تنصب
اي الفعل المضارع وخمسة منها تجزم اي الفعل المضارع واما الناصب

وطالب
ناصب جازم

فهي ان المصدرية فان قيل لم سميت هذه الحروف مصدرية قيل
لان الفعل بعدها يكون في تقدير المصدر فان قيل لم عملت هذه الحروف
في الفعل قيل انما عملت هذه الحروف في الفعل المضارع لاختصاصها
به فان قيل لم عملت النصب قيل خففت ان الثقيلة فصارت
كلفظ ان الناصبة للفعل والثاني ان ان وما عملت فيه يفسر بالمصدر
كما ان الناصبة الاسم كذلك واعلم ان الاصل في نواصب الفعل ان
الدليل عليه من اربعة اوجه احدها انها تقدر مع الفعل بتقدير الاسم
والاسم اصل للفرع والثاني انها تثبت الفعل ولن ينفيه والاثبات
قبل النفي والثالث ان ان يستعمل مع الماضي والمضارع والرابع
ان ان تعمل مظهرا او مضمرا وهذه حكم الاصول قاعدة فان وقعت
ان بعد اخبار التعين يقتضي التاكيد فيجب ان يكون الفعل الذي
يليه ان الناصبة للاسم الا ان الجيد ان يفصل بينهما وبين الفعل في
الاثبات بالسين او سوف وكقوله تع علم ان سيكون منكم

مرحف وفي النفي لا ولم كقوله تع افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
واما قوله تع وان ليس للانسان الا ما سعى فلم يحتج الى ان الغا
صل لان ليس فيها معنى النفي ولان ليس لفظة الماضي فتوحالفت
بقية الافعال قاعدة اخرى فان كان الفعل الذي قبل ان مع
افعال الترجي والطمع كانت ان بعده الناصب للفعل نحو
حسبت ان تقوم وان كان يستعمل تارة بمعنى الشك اخرى جاز
فيما بعدها الرفع والنصب كقوله تع وحسبوا ان لا يكون فتنة
قرئ بالرفع والنصب ولن هي موضوعة لتاكيد النفي في المستقبل
واختلفوا فيها هل مركبة ام لا فعند الخليل هي مركبة من لا وان
لان الهمزة حذفت ثم التقت النون والالف وهما ساكنان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وعند سيبويه ليست بمركبة
واحتج سيبويه على الخليل بمسئلة الزمها اياه وهو قولك زيدا لن
اضرب فلو كان اصلها لا ان لم يتقدم المعمول عليها واجيب عنه
بهذا بان الحروف يصير لها بعد التركيب حكم لم يكن قبله مثل لولا وهلا
والصحيح قول سيبويه لوجهين احدهما ان الاصل هو الافراد والثاني
ان مع الفعل في تقدير المصدر ولا معنى للمصدر ههنا الا ان تقدر فعلا
محذوفا نحو قولك لن اقوم ومثل هذا لا يوجد في المركبات فلا يثبت

لمجرد الوهم كذا قال ابو البقاء في كتابه وكي وهي للتعليل وهي يستعمل
على وجهين احدهما ان يكون حرف جر ينصب الفعل بعده باضمار ان
والثاني ان يكون بمنزلة ان في نصب الفعل بنفسها فاورد المص مثال
ان بقوله نحو احب ان تقوم اي قيامك واورد مثال لن بقوله
لن تفعل واورد مثال كي بقوله جئتك كي تعطيني حقي والرابع
من الحروف الناصب للفعل المضارع اذن ونونه اصل فالجيد ان
يكتب في كل موضع نون الا انهم اصطلحوا على كتابته بالالف وهي
جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك
لمن قال لك ان اتيك والجار والمجرور في لمن متعلق بقولك وانما
تنصب هذا اذا كان اكثر الفعل بعدها مفرغا لها غير معتمد على شيء
قبلها فان اعتمد بطل العمل كقولك انا اذن اكرمك وان تاخر ان
اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لانه لزم وجود المبتداء بلا خبر وكذا
اي بطل عمل اذن اذا اريد به الحال مثاله نحو اذن اظنك كاذبا اي
حال الان كذلك وان من بينها تدخل على الماضي نحو عجبت من ان
ضرب زيد والمضارع ومثاله مر وتقدم ان بعد ستة حتى ادخلها
تقديره حتى ان ادخلها ومثال لام كي نحو جئتك لتكرمني اي لان
تكرمني ومثاله لام الجحد نحو وما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم

ومثال او التي بمعنى الى والا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني حقي او الى ان تعطيني حقي ومثال واو الصرف نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي وان تشرب اللبن والسادس
من الحروف التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان الفاء في جواب الاشياء
الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض مثال
الامر نحو زرني فاكرمك اي فان اكرمك والمعنى ليكن منك زيارة
فاكرام لك مني ومثال النهي نحو قوله تع ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي فان يحل تقديره ليكن منك طغيان فاحلال غضب مني
ومثال النفي ما تاتينا فتحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان بتبيت
الي الحديث ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي فان
ازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني ومثال التمني
نحو ليت لي مالا فانفقه اي فان انفقه فالمعنى ليت لي مالا فانفاق
ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي فان تصيب تقديره الا
يكن منك نزول فاصابة خير مني وقوله وعلامة صحة الجواب بالفاء
مبتداء وخبره قوله ان يكون المعنى ان فعلت فعلت لما فرغ من نوا
صب الفعل المضارع شرع في جوازمه فقال والجازمة لم ولما النفي الماضي
وقوله في لما خبر مقدم لمبتداء مؤخر وهو قوله توقع وهو اشارة الى الفرق

بالبلد جازم

بين

بين لم ولما وهو ان لما النفي قد فعل ولم النفي فعل واعلم ان اصل لما لم
زيدت عليها ما وصارت بزيادتها ابلغ في النفي وان لا يكون معها
تلد نحو فا اخري وجاز الوقف على لما اذا تقدم ما يدل عليه كقولك
قد قام فيقول المجيب لما اي هو منهي كذلك ولام الامر للغايب
ولا في النهي وان في الشرط والجزاء تقول في الفعل الذي دخل عليه
لم لم يضرب وفي مثال لا ليضرب زيد ومثال لما لما يضرب زيد وفي
مثال لا لا تفعل وفي مثال ان ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء
مجزومان اذا كانا مضارعين نحو ان تنصر انصر فان كانا ماضيين
لم يظهر فيهما الجزم الا انهما يكونان في محل الجزم نحو ان خرجت خرجت
وكان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي في الجزاء الرفع
والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فلان ان لما لم تعمل في الاول الذي
هو الشرط اختاروا ان لا تعمل في الثاني الذي هو الجزاء لكونه تابعا للشرط
مثاله نحو ان تكرمني اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع وعليه اي دل على
رفع الجزاء الذي وقع مضارعا والجار والمجرور فيه في محل الرفع بانه خبر
مقدم للمبتداء المؤخر وقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة بشرط وجزائه
قوله يقول لا غايب مالي ولا حرم فان الشاعر الفصيح رفع الجزاء ولو
لم يكن رفعه مختارا لما اختاره الفصيح لان الفصيح لا يختار الا الفصيح

ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا مثال الجملة الاسمية نحو ان تاتني فانت مكرم ومثال الامر نحو ان اتيته
فاكرمه ومثال النهي وان اتاك فلان فلا تهنه ومثال الدعاء نحو ان فعلت
كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت
اليك امس واعلم ان امس هنا في محل النصب بانه مفعول فيه لاحسنت
فان قيل ما علة بناء امس والجواب عنه ان علة بنائه تضمنه معنى لام التعريف
وذلك انك تضيفه بما فيه الالف واللام كقولك لقيتك امس الا
حدث ولولا انه معرّب باللام لما وصفت بما فيه اللام اذ مدّ ثبت انه ليس
بعلم ولا مبهم ولا يضاف فلم يبق من المعارف الا ما فيه الالف واللام
واذا لم يكن في لفظ كانت مقدرة فيه ولهذا لا يحسن دخول الالف
واللام عليه فلا تقول الامس فان قيل لم بني على الحركة قيل لئلا يلتقي
ساكنان فان قيل لم بني على الكسر قيل الكسر اصل في التقاء الساكنين
واعلم ان امس لا يصح في كل موضع بل اذا اريد به امس الذي قبل
يومك بلا فاصل واذا اريد غير ما ذكرنا اعربته وادخلت عليه الالف
واللام كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله تعالى فاذا الذي استنصره
بالامس وهو لا يضاف ولا يصغر وهو بمنزلة اذ واذا في بعضها على معنى
في اذا لم تدخل عليها في اللفظ وكل الظروف تقديرها في ويجزم بان مضمرة

بلغ

في جواب الاشياء الستة التي يجاب بالفاء الا النفي مطلقا اي
في مجموع صورة والا النفي في بعض المواضع مثال الامر نحو زرني اكرمك
بالجزم ان لانه جزاء الشرط المحذوف لدلالة الاعلية لان المعنى ان تزرني
اكرمك حذفت ان تزرني لقيام الامر مقامه ومثال الاستفهام
نحو اين بيتك ازرك اي اعرفني بيتك ازرك ومثال النهي نحو
لا تفعل شرا يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه و
المعنى ان يكون لي مال انفقه ومثال العرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك
والمعنى ان تنزل تصب خيرا لك ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا او
لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم خيرا لك ولا يجوز ان يقال ما تاتينا
لان النفي لا يدل على الاثبات وجار ومجرور في قوله ومن السماء
في محل الرفع على الخبرية كقوله اسماؤه تجزم المضارع على معنى ان
في محل الرفع على انه صفة اسماء وهي تسعة من ولها اربعة معان.
وهو في كلها مبنية احدها ان يكون بمعنى الذي فان قيل ما علة بناء
من اذا كان بمعنى الذي والجواب عنه ان علة بنائه احتياجه والثاني
ان يكون استفهاما والثالث ان يكون شرطا فان قيل ما علة
بناء من اذا كان الاستفهام والشرط والجواب عنه ان علة بنائه
تضمنه في الحروف والرابع ان يكون نكرة موصوفة وبنيت هنا لاحتياج

الى الصفة كما يحتاج الموصول الى الصلة وما واي واين وانى ومهما و
حيثما واذ ما وتقول في مثال من يكرمني اكرمه وفي ما تصنع اصنع وفي
اين اتيتهم يكرمني اكرمه ويكون الجازم ابدا اي دائما وهي ظرف لاستغراق
الجنس مما يستعمل من الزمان والنصابه على الظرفية وعامله يكون واحدا
من اثنين او واحدا من جماعة ويدل على كونها اسماء انك اسندت
يكرم الى ضميرها وتدخل حرف الجر عليها وتنون بعضها وتضيفه بضم التاء
في الجمع مثال ما دخل حرف الجر عليه نحو بمن تمرر امرر ومثال الاضافة
نحو ابن بما ومثال ما دخل التنوين نحو ايا ما تدعوا ومثال ما دخل عليه متى
نحو متى تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد الثلاثة لانه ذكره قبل ما يستغني
عن ذكره وقوله حيثما مبتداء وخبره قوله مثل اين قوله واذ ما مثل متى جملة
اسمية معطوفة على الجملة الاولى ومن السماعية اسماء تنصب اسماء نكرة
على انه تميز وهي اربعة اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو احد
عشر درهما وتسعة عشر رجلا والثاني كم الاستفهام عن العدد والجار
والمجرور فيه متعلق بقوله في الاستفهام نحو كم ومرفوع محلا بانه مبتداء رجلا و
هو منصوب بانه تميز لكم عندك وهو مع متعلقه في محل الرفع بانه خبر المبتداء
وكم وهو في محل النصب بانه مفعول الفعل مؤخر يوما وهو منصوب على
التميز سرت وهو فعل وفاعل كانك قلت اعشرون رجلا عندك

مطلب اسماء عدد تميز

كم

ام ثلثون واعشرين يوما سرت ام ثلثين وعشرون في الاول مبتداء
في الثاني مفعول واعلم ان كم لا يكون فاعلا لانه لا يتقدم على عامله
اللفظي عليه الا حرف الجر مسئلة فيقال بكم ثوبكم مصبوغ فثوبكم مبتداء
ومصبوغ خبره والباء متعلق لمصبوغ والسؤال ههنا عن قيمة الصبغ
لا عن قيمة الثوب والتقدير بكم صبغ ثوبكم فان قلت بكم ثوبكم
مصبوغا كان مصبوغا حالا وثوبكم مبتداء وبكم خبر مقدم والباء متعلق
بمعنى الاستقرار والسؤال ههنا عن قيمة الثوب في حال الصبغ مسئلة
اذا كانت كم استفهام ووقعت المرفوعة بعدها فالكلام مبتداء و
خبر كقولك كم مالك وتقديره كم درهما مالك وجوابه الفان او ما
اشبهه وهو خبر مبتداء محذوف اى هو الفان وكم الخبرية تضاف التميز
مفردا كان او جمعا وهي نقيضه رب لان رب للتقليل وكم الخبرية
للكثرة تقول كم رجل لقيته وكم رجال لقيتهم ومميز الاول مفرد والثاني
جمع فان قيل لم بنيت كم في الاستفهام قيل لتضمنها معنى همزة الاستفهام
فان قيل لم بنيت كم الخبرية واجيب فيه بوجهين احدهما مبهمة
او لا يدل على عدد معين والثاني انها اشبهت رب في اختصاصها و
النكرة ووجوب التصدر لها وانها غاية في التكثير كما ان رب غاية
في التقليل وهو قوله الفظا منكم ثالث منهم فضلا فيروي بالنصب

لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه وبالرفع على انه فاعل نائب النحو
يجعل كم للزمان او للمرار وبالجر على انه لم يعتد بالفعل قاعدة
اذا فصلت بين كم وبين النكرة في الخبر فالوجه نصبها لان كم
قد فصلت بين الجار والمجرور فلم يبق له عمل فتنصبها على التميز كما
ينصب في الاستفهام ومن العرب يجر مع الفصل الى الفعل ههنا
بالظرف او بالجار والمجرور وهي لا يمنع من العمل ومن هذا قول الشاعر
وكم بجوز معرف باذل العلى وكريم بخله قد وضعه يروى معرف بالجر
على ما تقدم وبالنصب على انه لما فصل حمله على اصل الباب وبالرفع
على ان يجعل مدة او زمان ومعرف مبتدا اى كم زمان معرف باذل العلى
كود ادلم مرة والثالث خمس تلك الاربعة التي تنصب اسما نكرة على
التميز كاي والجار والمجرور في قوله بمعنى كم الخبرية في محل الرفع على انه
خبر مبتدا محذوف مثاله نحو كاي رجلا قوله فيه خبر لقوله لغاة قوله و
استعمالها مع من اي استعمال كم الخبرية وكاي مرفوع بانه مبتدا وخبره
كثير مثال استعمال كم مع من نحو قوله وكم من ملك في السموات ومثال
استعمال كاي مع من كقوله تع وكاي من قرية والرابع من تلك الاربعة
كذا اذا كني به عن العدد والحكاية تقول عندي كذا درهما عندي خبر (الكناية)
مقدم لكذا كما تقول عندي عشرون درهما مثلا وهو منصوب بانه

مفعول

مفعول مطلق اي مثلث مثلا ومفعول به على تقدير اورد مثلا واعلم
ان كذا مركبة من كاف التشبيه وذا التي في هذا الا انها لما ركبت التغير حكم
الكاف وخلع معنى التشبيه كما في كاي وكذا تغير حكم ذا ولهذا استوى
المذكور والمؤنث لا يقال كذه وكذي ومن السماعية العاملة في
الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال قوله كلمات مبتدا وتسمى
اسماء الافعال صفتها ومن السماعية خبرها مقدم عليها اولها رويد و (هو)
اسم لامهل وبله اسم لدع ويستوي فيهما اي في رويد وبله الواحد و
الجمع والمذكر والمؤنث وهذا نوع من الافتعال تقول في كون رويد للوا (حد)
يا رجل رويد زيدا رويد اسم من الاسماء الافعال بمعنى الامر زيدا منصوب
بانه مفعول به لرويد وهو مع فاعل فيه جملة فعلية لا يقال ان تعريف الجملة
الفعلية منقوض بهذا وهو ان يكون الجزء الاول فعلا وههنا ليس بفعل
بل اسم لانا نقول لا نسلم ان تعريف الجملة الفعلية على ما قلت لكن لا نسلم انه
ليس بفعل لان رويد زيدا على تقدير امهل زيدا فصدق التعريف
عليها لان المقدر كالملفوظ وتقول في كون زيد للجمع يا رجالا رويد زيدا
واجرابه ظاهر فان قيل لم لم يذكر رويد للمذكر والجواب عنه لا نسلم بذكر
بل ذكره في رويد للواحد وتقول في رويد للواحدة يا امراة رويد زيدا
اعلم ان رويد مصدر ارود في الاصل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف

منه الزوايد ويسمى به الفعل وجعل عند الحذف والتصغير دليلا على انه
خلع معنى المصدرية عنه فان قيل لم بني رويد واخواته قيل لوقوعه مو
ضع غير المتمكن فان قيل لم بني على الحركة قيل لالتقاء الساكنين فان
قيل لم بني على الفتح قيل للخفة فقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى المفعول
نحو رويد زيد اي ومنصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا
رويدا او على الحال نحو سار رويدا اي مرودين ويلحق الكاف في
الوجهين الاولين فالكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كاف ذلك
في التجرد والخطاب والكاف في رويدك في الوجه الثاني مجرور لاضافة
المصدر اليه كذا قيل في بعض الشروح وكذا بله اى مثل رويد بله في التذكير
والتانيث والواحد والجمع ودونك اسم لخذ وعليك اسم لالزم وهاء لخذ
قوله وفيها خبر مقدم كقوله لغات احدها ها بالهمزة والهمزة فيها وهي
مبتدأ وخبرها قوله كالكاف في ذلك وتصرف تصرفها وهو منصوب على انها
صفة مصدر محذوف تقديره الكلام تصرف همزة تصريفا مثل تصرف
كاف ذلك تقول هاء ها وهاء كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وهاء بالمراة هاؤما
بالمراتان هاؤن بالنسوة وان تضع الكاف موضع الهمزة الى هاكن ويجمع بينهما
اى بين الهمزة والكاف فيقال هاءك الى هاءكن مثل هاءك الى هاءكن
منه حيهل الصلوة والثريد اى ايت الصلوة والثريد وهيهات الامر اي

بعد

بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا وهي اى كلمة شتان يقتضي شيئين للافتراق
لا يكون الا بين الشيئين وسرعان ذا اهالة اى سرع فذا ههنا في محل
الرفع بانه فاعل سرعان وانتصاب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا
اهالة ونحو زيد رجلا وفي هذه الثلثة اى في هيهات وشتان وسرعان
مبالغة ليست تلك المبالغة في مسمياتها اي في مسميات هذه
الثلثة وهو من السماعية انواع اربعة من الافعال منها الناقصة وهي ثلثة
عشر فعلا كان فان قيل لم قدم كان على غيرها من اخواتها قيل لانها يعتبر
بها عن كل الزمان ولا يختص بوقت بعينه الا بقرينة تقول كان زيدا قايما ولا يختص
به نهارا دون ليل ولا صباحا دون مساء بخلاف اصبح وامسى وظل فان
وقتهم معلوم وصار واصبح وامسى واضحى وبات ومازال ومابرح
ومافتئ ومانفك ومادام وليس فهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر و
نقصانها انها لا تتم بالمرفوع والفرق بين كان وصار ان صار يدل على
وجود معنى الخبر في الزمان الثاني مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى وقوله كان مرفوعا محلا بانه مبتداه وخبره قوله يدل على الزمان
الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال الا يرى انك تقول وكان
الله عليما حكيما ولم يصح ان يقال صار الله اى صار يدل على الانتقال من
حال الى حال والله تعالى لا ينتقل من حال الى حال وكان يجيء تامة بمعنى

حدث او وقع نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة
بانه فاعل وكذا يرفع ما بعد اصبح واخواته انه قوله وما مبتداء والجار و
المجرور في ما زال واخواته في محل الرفع على انه صفة ما نافية وهي مرفوع
بانها خبر لما ومعناها اي معنى ما زال واخواته استغراق الزمان وما في
مادام مصدرية ومعناها التوقيت تقول ما زال زيد غنيا اي لم يات
عليه زمان من الازمنة الا وهو غني فيه وتقول اجلس ما دام زيد جالسا
اي مدة جلوس زيد وليس لنفي الحال اي لنفي مضمون الجملة في الحال
تقول ليس زيد قائما الان ولا تقول غدا وذلك الاستعمال العرب كذلك
وذهب بعضهم الى انها للنفي مطلقا اي حالا كان او غير حال النوع

نوع

الثاني من الانواع الاربعة الافعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد
وكرب واوشك قوله فعسى مبتداء وقوله يرفع الاسم خبره وخبره
وهي مبتداء وخبره قوله ان مع الفعل المضارع قوله تقدير مصدر منصوب
في محل الرفع بانه خبر مبتداء محذوف تقول عسى زيد ان يخرج كانك قلت
قارب زيد الخروج وله وجه اخر وهو لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وهو اي
ذلك الوجه الاخر ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب
خروج زيد وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع في تقدير اسم فاعل من
غير ان منصوب فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم

كاد

كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم فاعل منصوب لانك اذا
قلت ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل
ويجيء كاد في معنى قرب الشبه نحو كاد العروس يكون اميرا
الا انه ليس في عسى زيد القرب وانما هو الطمع ويجاء و
كرب يستعمل استعمال كاد في دخوله على المضارع من غير ان يكون
وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله على المضارع معه الا ان
الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك مثل عسى في وجهيها نحو
اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وهو يستعمل استعمال
كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء النوع الثالث من الانواع الاربعة

نوع

افعال المدح والذم

فعل الاصل فعلان سقطت النون للاضافة الى المدح والذم وهما
اي فعلا المدح والذم نعم وبئس اي من افعال المدح نعم وفيه
اربعة لغات نعم كعلم ونعم باب سكان العين وكسر النون
وذلك انهم نقلوا كسرة العين الى النون ونعم بكسرهما على
الاتباع ونعم بفتح النون واسكان العين على التخفيف وهكذا
كل اسم او فعل عينه حرف حلقي نحو فخذ وشهد ويجوز فيهما ما يجوز في
نعم يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه وبعده اي
بعد الاسم المعرف بلام الجنس او المضاف اليه بذكر اسم اخر مرفوع تقول

نعم الرجل زيدا او غلام الرجل زيد وبئس الرجل عمرو او غلام الرجل
عمرو وسمي المرفوع الاول فاعلا فالثاني المخصوص بالمدح او الذم
ففي ارتفاع المخصوص بالمدح او الذم وجهان احدهما انه مبتداء مؤخر
والجملة قبله خبر عنه تقديره زيد نعم الرجل فان قيل حكم الجملة اذا وقعت
خبرا ان يكون فيها ضمير يعود على المبتداء فلا ضمير ههنا قيل لما كان
الرجل جنسا وزيد واحدا من الجنس صار لفظة الجنس مشتملا عليه وصار
هو متعلقا به فجري مجرى قولك زيد ذهب اخوه في ان الهاء علقت
الجملة بزيد والوجه الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف كان قايلا قال من
الممدوح فقلت زيد اي هو زيد فالكلام على الوجه الاول جملة واحدة و
على الثاني جملتين ويضمر الفاعل ويفسر بنكرة منصوبة على التميز فان
قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والجواب عنه ان الاضمار
على شريطة التفسير وكذا بئس اي بئس مثل نعم فيما ذكر مسئلة
يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون فتثني فتجمع فان قيل
قد زعمتم ان الرجل ههنا جنس لا يثني ولا يجمع قيل انما جاز ذلك على
المعنى والتقدير نعم الجنس اذا ميز رجلين او رجالا مسئلة في قوله
الشاعر تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا من
الناس نصب زادا على التميز وجمع بينه وبين المميز كما تقول نعم

الرجل رجلا زيد وقال اخرون لا يجوز ذلك ههنا لانك فصلت
بين المميز بقوله زاد ابيك وهو المخصوص بالمدح وانما هو
منصوب على الحال مسئلة قد يحذف فاعل بئس الظاهر ويبقى الضمير
بغير تميز كقوله تع بئس مثل القوم والتقدير بئس المثل القوم
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مثل القوم فاعل بئس قيل لانه
مخصوص وفاعلها ما يجب ان يكون جنسا فايدة وقد يحذف
المخصوص بالمدح ويبقى الفاعل كقوله تع نعم العبد تقديره نعم
العبد ايوب وقد حذفا جميعا في قوله بئس للظالمين بدلا اي
بئس بدلا هذا البدل وقوله للظالمين وفيه وجهان احدهما
انه حال من بدل تقديره بئس بدلا للظالمين فلما قدم صار
حالا والثاني انه متعلق ببئس مسئلة كما يتعلق به الظروف كقوله نعم
الرجل اليوم زيد ويلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح وساء
ببئس لانه انشاء للذم فيقال حبذا الرجل زيدا او رجلا اعلم
ان حبذا كلمتان الاولى منهما فعل واصلها حبب ككرم فاسكنت
الاولى في الثانية والثانية ذا وهي اسم اشارة واختلفوا فيهما
اقوال ثلثة احدها ان ذا على فاعل حب وزيد يرتفع كما يرفع
في نعم من الوجهين الا ان زيدا يصح تقديمه على حبذا لانه جعل ههنا

كالمفسر ولذا ولا يصح تقديم المفسر على المفسر ولم يجز الفصل بين
الفعل والفاعل ههنا لانهما جريا مجرى والثاني ان حب وذا
كبا فجعلا كاسم واحد في موضع رفع بالابتداء وزيد خبره والثالث
ان حب يغلب فيه حكم الفعل ويرتفع بانه فاعله وهذا ضعيف
لانه يلزم ان يكون لذا حكم الاسماء في ان له موضعا من الاعراب واحدا
لا مع غيره وساء مثل هذا والتقدير ساء مثل هذا والنوع الرابع
افعال الشك واليقين وهي سبعة حسبت وخلت و
ظننت وعلمت ورايت ووجدت وزعمت اذا كانت
هذه الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشيء اقتضى مفعولين فاذا
كان علمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت
الضالة اى صادفتها وزعمت اي قلت لم تقتض الثاني هذا جزاء
لقوله فاذا كان تقول اذا كانت بمعنى معرفة الشيء بصفة
حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها اي من
خصايص افعال القلوب امتناع الاختصار على احد المفعولين
برفع الامتناع على الابتدائية وخبره من خصايصها هو سبب امتناع
الاختصار على احد المفعولين دخولها على المبتدا والخبر واما المفعول
لان معا فيجوز حذفهما والغاؤها اي الغاء افعال القلوب اذا كانت

متوسطة ومتاخرة نحو زيد منطلق او زيد منطلق علمت وايضا
من خصايصها التعليق بالاستفهام والجار والمجرور في محل النصب
على انه حال تقدير الكلام تعليق افعال القلوب حال كونها معا
بالاستفهام واللام مثال الاول نحو علمت زيدا عندك ام عمرو
ومثال الثاني نحو علمت زيد منطلق فان قيل ما الفرق بين
التعليق والالغاء قيل الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل في اللفظ دون المعنى **الباب الرابع** في العوامل
المعنوية قد مضى للان وهو في محل النصب على انه مفعول فيه المضي
لزمان يقع فيه كلام المتكلم وفي علة بنائه اختلاف قال ابو علي بني
الآن لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست للتعريف
اذ اشترط اللام ان يدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يقع
مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان يكون تعرفه بكون علما لجنس زمان
الحاضر لا لانه متضمنه للام التعريف مع ان تضمن اسم معنى الحرف
للاختصار ينافي زيادة ذلك الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش
والمازني والزجاج بني الآن لمشابهته اسم الاشارة لان قولك
الآن معناه هذا الوقت وقال بعضهم انه بني لمشابهته الحرف
بلزومها في اصل الوضع على وتيرة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع

ولا تتصرف ويكون في استعمال لام التعريف فلما لم ينصرف فيه شابه
الحرف قوله ضربا مرفوع بانه فاعل المعنى وهو مضاف اليه قوله العوامل
اللفظية القياسية والسماعية قوله وبقي الضرب المعنوي جملة
فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة التي لا محل لها وهو
شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن وهذا المعنى عامل
فيهما فان قيل تعرية الاسم من العوامل اللفظية عدم والعدم لا يعمل
فيه جوابان احدهما ليس الابتداء عدما بل امر وجودي وبيانه من
وجهين احدهما ان تجريد الاسم من العوامل كان ليذكره اولا وذكر الشيء
امر وجودي والثاني ان المبتداء لا يتحقق تجرده من العوامل اللفظية
الاصلاحية لان يعمل فيه العامل واصلاحية صفة قايمة بالاسم الاعدمية
والجواب الثاني يقدر انه عدم ولكن العامل امارة على العمل لا موجب له
بذاته والعدم يجوز ان يجعل امارة على الشيء الا ترى انهم قالوا الفعل
المضارع يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم وهذا عدم فان
قيل لم عمل الابتداء الرفع قيل ان الابتداء يوسط الابتداء اشبه الفاعل
من وجهين احدهما انه اول كما ان الفاعل اول والثاني ان المبتداء
مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه وانما افترقا في ان خبر الفاعل قبله
وخبر المبتداء بعده ويسمى الاول مبتداء فان قيل لم جعل الاول مبتدا له

والجواب

والجواب عنه ان المبتدا من قولك ابتدائية الشيء اذا فعلته اولا واذكرته
اولا والاسم المبتداء هو الذي لا يعمل فيه ما قبل فهو كذلك مبتداء ما بعده
متعلق به وهو مسند اليه لاسناد الخبر اليه ومحدثا عنه والثاني خبر او حديثا
ومسندا وحق الاول ان يكون معرفة وقد يجيء نكرة مخصصة نحو
قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك والثاني ان يكون نكرة وقد يجيان
معرفتين الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة ههنا
خبرا قلنا فيه وجهان احدهما ان الغرض منه التعظيم والاقرار لا لا

حتيار

ولكن صورته الاحتبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق
ولعبد انت حر لفظه الخبر ومعنا الانشاء ولهذا لا يحسن ان
يقال صدقت ولا كذبت والثاني ان من الناس من ينكر الواحدانية
والنبوة فيكون هذا القول مفيد السامع ان المتكلم مؤمن وليس
كغيره من المنكرين والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه
موقعا يصلح للاسم وذلك انك تقول انا تقول في زيد ضارب زيد
يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل موقع الاسم وهذا مذهب
البصريين وقال الفراء العامل فيه خلوه من النواصب والجوازم
وقال الكسائي الرافع حروف المضارعة والاصح قول البصريين
فان قيل فان تم يرفعون خبر كاد ولا يقع موقعه اسم كقولك كاد زيد

يضرب ولو قلت كان زيد ضاربا لم يجز فقيل في جوابه ان احدهما
ان خبر كاد وقد جاء في الشعر بهما والثاني ان خبر كاد وان لم يقع بهما
فالاصل ان يقع اسما ولكن منع منه شي وهو انه اريد دلالة الفعل
على القرب من الحال وهذا لا يحصل من اسم الفاعل ان يكون للحال فايدة
اعلم انه لا عبرة في موضع الاسم الذي يقع الفعل موقعه فان الفعل يقع
سواء كان الاسم الذي يتوبه مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا يرى ان
قولك مررت برجل كيبت مرفوع ولو وقع الاسم موقعه لكان مجرورا
لان الموجب لرفع الفعل وقوعه موقع الاسم لا موقع موضع الاسم والمعنى
الثالث عامل الصفت وهو ان ترفع لكونها صفة لمرفوع وتنصب
وتجر بكونها صفة لمنصوب ومجرور وهذا معنى وليس بلفظ وعند سيبويه
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف واذا قلت مررت برجل
كريم فالجار لرجل هو الجار لكريم وكذا الرفع والنصب ويحتج الاول
اي لابي الحسن الاخفش بقولهم يا عمر الجواب فيه انه لو كان المؤثر فيهما
واحدا لما اختلف حكمهما اي حكم الصفة والموصوف وقد اختلف
حكمهما يكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية الباب
الخامس في فصول من العرب الفصل الاول في المعرفة والنكرة
اعلم ان النكرة صفة للكلمة تقول هذا الشي نكرة تذهب به الى

الكلمة

الكلمة وكذا المعرفة وقد تقع المعرفة مصدر تقول عرفته معرفة الا
انه لا يراد للمصدر ههنا لانك تقول زيد معرفة اي معروف و
باشتقاق النكرة الشي اذا حجبت وهو خند المعرفة المعرفة
ما وضع ليدل على شي بعينه وهي اي المعرفة خمس احدها المضمر
وهو مشتق من اضمرت الشي اذا استرتم وكذلك المضمر في قولك
انت وهو لانه لا يعلم المراد به الا بان يعرف المذكور الظاهر فهو خفي
مستور يكشفه الظاهر مثال المضمر نحو انا وانت والكاف في غلامك
والثاني من الاقسام الخمس العلم الخاص كزيد وعمرو والثالث
من الاقسام المعارف ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل
خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل حلو والخل حامض
واعلم ان لا يراد من قوله الرجل خير من المراة والفرس خير
من الحمار ان كل رجل خير من كل مراة وكل فرس خير من حمار
لان كثيرا من النساء خير من كثير من الرجال وكثيرا من الحمار
خير من كثير من الفرس وانما يراد ان جميع جنس الرجل
اذا قوبلت بجميع جنس النساء وان جميع جنس الفرس اذا قوبلت
بجميع جنس الحمار فان ذلك الجمع افضل من هذا الجمع او اللام للعهد
نحو فعل الرجل كذا واعلم الالف واللام يكون زايدة كقوله الشاعر

باعدام العمرو من اسبر ها خيبر ليس ابواب على قصورها فدخلوا الالف
واللام على عمرو لام التعريف لانه علم واما قولهم العباس والحرث
ففيه ثلثة اقوال احدها انها صفات في الاصل دخلت للعهد
كقولك جاءني الرجل العباس والرجل الحرث اى الذى تعرفه
بذلك ثم نقلت الى التسمية وفيها الالف واللام فلم تغير ومنهم
من يحذفها استغناء عنها بتعريف العلمية والثاني انها زايدة
كالعمرو والثالث دخلت تفخيما وتعظيما واعلم ان النحويين
اختلفوا في اداة التعريف فالخليل قال ان الالف واللام جميعا و
انها حرف واحد كهل وبل وقال غيره اللام وحدها للتعريف والهمزة
وصل والرابع ان من انواع المعارف المبهم وهو شيئان احدها
اسماء الاشارة كهذا فان لم سميت هذه اسماء الاشارة قيل لانها
لا يعرف المراد بها الا بانضمام الاشارة اليها الا يرى انه لو كان بحضرتك
جماعة فقلت هذا من غير ان تقبل على واحد منهم لم يعلم تعين فاعدة
واعلم ان الاسم في هذا ذا وقد حذفت لامه وهو ياء وكان اصل ذى
على وزن فعل فحذفت لامه وقلبت الياء الاخرى الفا وقال
الكوفيين الاسم هو الذال وحدها والالف زايده وهو بطل واما الهاء فهذا
حرف للتنبيه لكثير مصاحبته لذا وهولاء قيل هي جمع هذا من لفظ وها

ليست

ليست منه بل حرف للتنبيه وقد يحذف قال الله تع هم اولاء على اثرى
وفيه ثلثة لغات المد والقصر وهولاء الهاء وواو ساكنة بينهما
وبين اللام والثاني الموصولات كالذى والتى وما ومن فان قيل
ما الفرق بين ما ومن والجواب عنه ان من مخصوصة بمن يعقل في اللغة
السابعة وقد جاءت مما لا يعقل كقوله تع فمنهم من يمشي على اربع
واما ما فهي بما لا يعقل وقد جاءت بمن يعقل في قوله تع والسماء
وما بناها فانها لا تتم الا بالصلة وهي احدى الجمل الاربع فان قيل لم يكن
الصلة مفردا قيل ان المفرد في نفسه غير تام لاحتياجه الى ما يصير به كلاما
واذا كان ناقصا لم يجعل منها الناقص فايدة واعلم ان الصلة لا يجوز
تقديمها على الموصول ولا تقديم شيء منها لان الصلة كبعض حروف الموصول
فلو قدمت على الموصول لكان بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على
بعض ولا يجوز ان يفصل بين الصلة والموصول لاجنبي ولا يصح ان
يجيء الصلة امرا ونهيا واستفهاما يعني ان الصلة لا يكون الا جملة خبرية
ولا يجوز ان يعمل الصلة في الموصول ولا في شيء قبله لانها كبعض
الاسم وبعض الاسم لا يعمل فيما قبله ولا يجوز اخلاء الصلة من العايد الى
الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة لم يتصل بما قبلها
الا برابطة فايدة اخرى واعلم ان العايد يكون ضمير فاعل يحذف بحال

ويكون ضمير مفعول متصل فيوع حذفه والخامس من الاقسام المعارف
المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية والنكرة ما شاع في امته
اي في جماعة كرجل وفرس فانهما شايعان في امتهما الفصل
الثاني في التذكير والتانيث المذكور ما ليس فيه تاء التانيث
وهي الموصوف عليها هاء ولا الف المقصورة او الممدودة والمؤنث
ما فيه شيء من ذلك كغرفة وحبلى وصحراء وهو على ضربين حقيقي
وهو الخلقي كالمرأة والجبلي وغير حقيقي واللفظي كالظلمة والبشرى
والحقيقي اقوى ولذا امتنع جاء هند وجاز طلع الشمس قوله وتانيث
البهائم مبتدأ وخبره قوله دون تانيث الادميين او الادمي مكرم
ذو مرتبة بخلاف البهيمة ولهذا اي ولاجل ان تانيث البهائم دون
تانيث ادميين جاز سار الناقة ولم يجز سار المرأة والمؤنث
اللفظي على ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء ظاهرة كالغرفة والظلمة او
تقديرا كالشمس والدار والثاني ما فيه الف التانيث ممدودة او
مقصورة كحمراء وحبلى وبشرى والثالث من اقسام اللفظي
الجمع الا ما فيه اي الجمع اي فيه الواو والنون حال كون ذلك المستثنى
سالما من العقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا او مؤنثا
حقيقيا مثال ما كان واحده مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال وجاءت

مطلب مذكر والمؤنث

الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات ومثال ما كان واحده مؤنثا
حقيقيا قال نسوة فان نسوة جمع المرأة من غير لفظها وهو مؤنث
حقيقي وانما انث مثل هذه الجمع اي الذي بغير الواو والنون لانه تانيث
التانيث فانه ثان للواحد كالتانيث للتذكير ولم يؤنث نحو مسلمون
لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه لم يستانف صيغة اخرى بهذا اي ترك
العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما جاز اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
اما اذا اسند الى المضمر فالتانيث او ضمير الجماعة واجب نحو الرجل
جاءت او جاؤا والنساء جاءت او جئن والجذوع
انكسرت او انكسرت اما بالتانيث فباعتبار اللفظ
واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس والنام والرهط و
النفر مذكر والقوم يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح
وكذب به قومك النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء ونحو النخل
يذكر ويؤنث كما في التنزيل اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل خاوية
والنخل باسقات لها قاعدة كل عضو في الاعضاء فرد فهو مذكر
الا الكبد والطحال وكل ما كان في الجسد اثنان من الاعضاء فهو مؤنث
نحو اليد والرجل والكف والاذان والعين والشمال واليمين و
الفخذ والعدم والساق والغسل ونحوها الا الحاجب والخد و

وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء
تقول ثلث نسوة وثلثة غلمة وفي التنزيل ثلث ليال وثمنية ايام
وهذا من غير لغتهم لان التاء من علامات التانيث وقد جعلت
هنا علامة للتذكير واختلفوا في تعليله فقال الاكثرون ان العدد
جماعة مؤنثة والاصل ان تثبت الهاء في جميع اسماء العدد فجاء مع
المذكر على الاصل لان المذكر اصل واثبات التاء في الجماعات
اصل فلما احتاجوا الى الفرق بين المذكر والمؤنث فرقوا بحذف التاء
لانه طار على الاصل والحذف يكون بعد الثبوت وقال الاخرون
ان العدد هو المعدود في المعنى فتانيث المضاف اليه يغني عن
التاء التانيث في المضاف لئلا يجمع بين علامتي التانيث و
قال بعضهم ان العدد جمع والجمع تارة يحمل على المعنى كقولك قام
الرجال وقامت الرجال فجاء العدد مع المذكر على اللفظ ومع
المؤنث على المعنى وقال بعضهم ان الهاء في العدد للمبالغة لا للتا
نيث كرواية ونسابة وكان تلك التاء يكون في المذكر
كذلك في العدد واذا جاوزت العشرة اسقطت التاء من
العشرة مع المذكر لئلا يلزم اجتماع علامتي التذكير واثبتها مع
المؤنث لئلا يلزم علامتي التانيث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث

عشرة

عشرة امراة بكسر الشين وسكونها واحد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة واثنا عشر رجلا وثنتا عشرة جارية امراة والاسماء مبنيتان
على الفتح الا اثني عشر فانك تعرب اعراب مسلمان وكان القياس
ان يبنيا جميعا لوجود التركيب كاخواتها الا انها اعراب الاول لوجهين
احدهما انه لو بني تسقط الالف والياء الدالتان على التثنية لانهما
يدلان على الاعراب وعلى التثنية فلهذا العارض امتنع بناؤه و
بني عشر على الاصل والثاني ان التثنية بمنزلة كلمتين عطفت احديهما
على الاخرى وعشر كلمة ثالثة فلو بنيا ثلثة اشياء بمنزلة واحد ولم
تفعل العرب ذلك

الفصل الثالث في التوابع وهي خمسة اضرب

تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحروف واما التاكيد اعلم
ان التاكيد مصدر وكدت مثل وحدة توحيدا ويقال اكدت تاكيدا
وبالاولى جاء القراءة في قوله ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها فهو مختصة
بالمعرفة ويكون بالتكرير وهذا يكون في الاسماء نحو جاءني زيد زيد ويكون
بالجملة كقولك خرج زيد خرج زيد وزيد قايم زيد قايم من الفعل والفاعل
كقوله تع فباي الاء ربكما تكذبان كررها في الرحمن احدى وثلثين مرة
ومن المبتداء والخبر كقوله تع ويل يومئذ للمكذبين كرر في المرسلات
عشر مرات ومما كرر فيه الحروف قوله تع اما الذين شقوا ففي النار لهم

فيها زفير وشهيق خالدين فيها واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين
فيها فتغيرها نكرير ويكون التاكيد بغيره اي بغير التاكيد نحو جاءني زيد
نفسه والرجلان كلاهما وامراتان كلتاهما فلهما احكام كثيرة منها
انه لا يوكد بهما الا المثنى ومنها انهما لا يضافان الى نكرة ومنها انهما
يضافان الى المظهر والمضمر ومنها انهما مفردان في اللفظ وان
افاد معنى التثنية ومن احكام كلا وكلتا انهما اذا اضيفا الى المظهر
جعلا بالالف في كل حال لان الفهما كالالف في عصا واما الف كلتا فمثل
الف حبلى فالتاء فيهما بدل من لامها وليست للتانيث وقال الجرمي
هي للتانيث وهذا خطاء لان التاء للتانيث لا يقع حشوا وقال
بعضهم التاء في كلتا بدل من باء وقال بعضهم هي بدل من واو كما ابدلت
في تراث وتجاه وبنت وهنت وقال الكوفيين هما مبنيان والدليل
على فساد قولهم ظاهر وتقول جاءني القوم كلهم اجمعون واكتعون
وابتعون وابصعون والصفة اعلم ان الوصف في الاصل مصدر وهو
مثل الرعد والوزن اما الصفة فيستعمل على وجهين احدهما ان يراد
بها الوصف ثم عمل فيها ما عمل في عدة وزنة والثاني ان يكون الصفة
هي المعنى القايم بذات الموصوف نحو العلم والجهل واعلم ان الوصف
والنعت بمعنى واحد عند الاكثرين هي الاسم الدال على بعض احوال الذات

فهي اي

فهي اي الصفة اما فعلي والمراد بالفعل هذا ما يكون صادرا من افعال
الجوارح كالقايم والقاعد او خلقية وهي الصفة الظاهرة على الشيء
من اكبر يدرك بالبصر كالطويل والاسود او غير ظاهرة وهي كل صفة لا تدرك
بالبصر كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كهاشمي وبصري واما الوصف
باسماء الاجناس فانما يتاتى بوسيلة ذو وهي تثنى وتجمع وتذكر وتونث
فيقال رجل ذو مال ورجلان ذو مال في الرفع ورجلين ذوي مال
في النصب والجر ورجال ذو مال في الرفع وذوي مال في النصب
والجر وامراة ذات مال في الرفع وامراتين ذواتا مال في الجر والنصب
ونساء ذوات مال في الرفع وذوات مال بالكسر في الجر والنصب
كمسلمات وكل صفة تتبع موصوفا تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتنكيرا
وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اذا كانت فعلا اي للموصوف اما
اذا كانت اي الصفة فعلا السببي نحو مررت برجل حسن غلامه فانها
اي الصفة تتبعه اي الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب فحسب
ومنه اي من عدم المطابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية
الظالم اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لا مونث
والبدل اعلم ان البدل بمعنى المبدل كالعوض بمعنى المعوض واللفظ بمعنى
الملفوظ وهو على اربعة اوجه بدل الكل من الكل نحو زيد رايت اخاك

وبعض البعض من الكل نحو خرجت زيدا راسه قال الشيخ قولهم الكل
والبعض بالالف واللام خطاء عند محققيهم لان هذين الاسمين
لا يفارقان الاضافة فتعرفيهما بهما وبدل الاشتمال نحو سلبت
زيد ثوبه وفي التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
واعجبني زيد ضربه او علمه وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار
عطف البيان هو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير نحو جاءني
ابو عبد الله زيد فان قيل لم سمي هذا عطف قيل لانه واي بعد اسم
مشترك تابعا له كما يتبع المعطوف والمعطوف عليه في حروف فان
قيل لم سمي بيان قيل لانه يفصل بين مميز مشتركين في الاسم
مثل ان يكون فعل رجلان لكل منهما يعرف بالكنية كابي عبد الله و
اسمه محمد فتذكر الكنية بينهما المشترك ثم سمها بالاسم المخصوص
لاحدهما كقولك مررت بابي عبد الله زيدا او تقول جاءني زيد ابو
عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية فان قيل ما الفرق بين الصفة
وعطف البيان واجيب عنه بثلثة اوجه احدها ان الصفة
مشتقة وعطف البيان مشتق هو الثاني ان الصفة يكون
فيها ضمير يرجع على الموصوف وليس كذلك عطف البيان و
الثالث ان الصفة فان قيل ما الفرق بين البدل وعطف البيان

واجيب

واجيب عنه بثلثة اوجه احدها ان البدل تقديره مع العامل وليس
عطف البيان ويتبين هذا المسئلة في النداء وهو قولك يا اخانا زيد
اي جعلت زيدا عطف بيان لم يجز فيه الا النصب كالصفة وان
جعلت بدلا لم يجز الا الضم لان تقديره يا اخانا يا زيد والثاني انك
تبدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة وعطف البيان لا يكون
لابد وان يكون كالموصوف في التعريف والتنكير والثالث انك
تبدل المضمر من المضمر وعطف البيان لا يكون بالمبهمات ولا المضمرات
والعطف بالحروف العطف مصدر عطفت الشيء اذا اثبت حروف
العطف تسعة احدها الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو وقاعدة
فالسيرافي نحو في شرح كتاب سيبويه الواو يجي بمعنى مع نحو
لابد وان يكون اي من ان يكون والثاني الفاء للترتيب مع التعقيب
نحو جاءني زيد فعمرو والثالث ثم وهي موضوعة للترتيب مع
التراخي مثاله نحو رايت زيدا ثم عمروا والرابع او وهي موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال انها اي ان
وصفت للشك في الخبر ويقال انها للتخيير والاباحة في الامر
نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين والخامس ام
التي للاستفهام سواء كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو اي

ايتهما ومنقطعة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومن هذه الحكاية
من العرب انها لابل ام شاة بمعنى بل اهي شاة وذلك انه
راي من بعيد شيا فظنها ابلا فقال انها لابل فلما تاملها فرجع عن
ذلك ثم استانف السوال والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات
نحو جاني زيد لا عمرو والسابع بل وهي موضوعة للاضراب عن
الاول والاثبات للثاني منفيا كان او موجبا نحو جاني زيد بل عمرو
والثامن لكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاني زيد لكن عمرو حاضر
والفرق بينهما انك تبطل بالاضراب الحكم السابق وبالاستدراك
لا تبطله والتاسع حتى بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى زيدا و
ينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخولها فيما قبلها فلا يجوز ان يقال
جاني القوم حتى حمار كما لا يجوز جاني حمار حتى القوم لان الحمار لا يكون
من القوم والجار والمجرور في قوله في الاعراب الاصلي
وغير الاصلي في محل الرفع على انه خبر للمبتداء الكلام ومبتداء مع خبره
المبتداء الثاني مع خبره وهو قوله مداره على ثلثة معان نحو قوله الفاعلية
والمفعولية والاضافة يجوز الرفع على انه خبر مبتداء محذوف والنصب
على انه مفعول لفعل مقدر والجر وهو الاولى الا انه لا يرتكب المحذوف
فالرفع للفاعل لا محل لهذه الجملة من الاعراب وكذا لا محل لقوله والنصب

للمفعول

للمفعول والجر للمضاف اليه وما هو موصول وصلته الظرف مع
متعلقه المحذوف في قوله سوى ذلك والموصول مع صلته في محل
الرفع بانه مبتداء وخبره قوله ملحق بها اعلم ان في سوى ثلث
لغات بكسر السين وضمها مع القصر ومع المد وعند البصريين
اعرابه في كل مكان على الظرفية لا يجوز التصرف فيه واما عند الكوفيين
يكون اسما غير ظرف فمنه قوله تعـ فاطلع فراه في سواء الجحيم فدخل
عليها في اخراجها من حكم الظرف اي الاسماء وقد جاءت
فاعله كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وجاءت
وصفا كقولك مررت برجل سواك قوله الملحق بالفاعل
مبتداء وخبره قوله خمسة احدها المبتداء والخبر واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا النفي الجنس فقوله والمفعول مبتداء وخمسة
احدها المفعول المطلق والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه
والرابع المفعول له والخامس المفعول معه قيل ان الضمير الذي
في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه يعود
الى ذلك الموصوف المحذوف معناه الاسم المفعول به وكذلك
البواقي والملحق به اي المفعول سبعة الحال والتميز و
المستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا النفي

الجنس وخبر ما ولا الحجازيتين والجر الاصلي للمضاف للمضاف
اليه اما الحروف او بالاضافة المعنوية واما غير اصلي فانه اما
بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله
شهيدا والجار والمجرور فيهما غير متعلق بشيء لان حرف الجر
زايدة ومحله رفع على انه خبر في الاول فاعل في الثاني اي حسبك
درهم وكفى الله شهيدا او بزيادة حرف الجر في المضاف نحو
لا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاء ويلين او بالاضافة
اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في
تقدير منصوبا او مرفوع وقوله واعراب الفعل مبتداء
وخبره غير حقيقي قوله كله تاكيد المبتداء قوله اذ حرف تعليل
ههنا ليس فيه وهو خبر للبس والسم قوله فاعلية ولا مفعولية
والاضافة الواو في قوله وقد يقال ابتدائية ومحل قول الاعراب
صريح وغير صريح رفع لقيامه مقام فاعله يقال قوله فالصريح
مبتداء وخبره الجار والمجرور في قوله اما بالحركات او بالحروف
وقد ذكر اي الاعراب بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب
ومحل هذه الجملة نصب لوقوعها حال من الجار والمجرور قوله
وغير الصريح مبتداء وخبر المبتداء الثاني مع خبره وهو ان يكون

الكلمة

الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب قوله وملاك
اي كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص مبتداء وخبره الجار
والمجرور في قوله الا في المضمرات قوله الا حرف تنبيه تري و
هو فعل وفاعله مستتر فيه وهو انت قوله انت وضع
للمرفوع واياك للمنصوب في محل النصب على انه مفعول
لتري واعراب قوله الا رفع في اللفظ ولا النصب كاعراب
قوله لا حول ولا قوة وهي اي المضمرات على ضربين متصل
وما لا ينفك عن اتصاله لشيء وهي ثلثة انواع المرفوع
والمنصوب والمجرور وكل منها بارز الا المرفوع فانه اي المرفوع
يجيء مستكنا ايضا كما يجيء بارزا اما لازما وهو منصوب
لكان المقدر اي اما ان يكون لازما او غير لازم فاللازم في
اربعة التنوين فيها عوض من المضاف اليه اي في اربعة افعال
وهي افعل على صورة امر الحاضر وافعل على صورة المتكلم
الواحد ونفعل على صورة مع الغير وتفعل اذا كان مخاطبا
واحترز به عن الغايب لان الاستتار ليس بلازم فيه
قوله المذكر مستدرك لانه يفهم من قوله المخاطب غير اللازم
اي الاستتار الذي يكون غير لازم في الماضي المذكر نحو فعل

وفعل المضارع المذكر نحو يفعل وكذا المؤنث نحو فعلت وتفعل
وفي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله فاذا
رفعت بها اسما ظاهرا بشرط وجوابه قوله بقيت فارغة
عن الضمير ولا محل لها ليس للاعراب لكون شرط
غير جازم والضمير المنفصل كالمظهر في استقلاله وفي انه يمكن
التلفظ ابتداء وهو اي الضمير المنفصل المرفوع والمنصوب
ولا مجرور له اي للمنفصل وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة
واربعون لفظا اما المنفصل فانها اربعة وعشرون لفظا
المرفوعة منها اثنى عشر ان الاسم فيه الالف والنون والقياس
ان يبنى على السكون الا انه حركت لئلا يلتبس بان التي حرف
وقال بعضهم اصله انا بالف بعد همزة وهي ناشية من الاشباع
وقال الفراء قدم النون على الالف فصار انا قوله نحن عند
بعض الكوفيين نحن بضم الحاء وسكون النون نقلت ضمة
الحاء الى النون قوله انت اصله ان زيدت التاء عليه ليصير
للمخاطب فان لتان وليست من جملة الاسم وكذلك
الاسم هو الالف والنون في انت انتما انتم انتن قوله هو حرف
واحد في الاصل عند الكوفيين والواو زايدة وهي هما هم هن

حرف واحد عند الكوفيين واما المنصوبة كذلك اياي ايانا
اياك اياكن اياهما اياهن اعلم ان الياء في اي و
الكاف في اياك حرف يدل على المتكلم والمخاطب ولا
محل لها من الاعراب عند سيبويه وقال الخليل اسم
مضمر والياء والكاف ونحوها اسماء مضمرة ايضا في موضع جر
بالاضافة والمتصلة ثلثة عشرون المرفوعة ههنا احد عشر
فعلت فعلنا فعلن بالفتح فعلت بالكسر فعلتما فعلتم
فعلتن تفعلين فعلا فعلوا فعلن والمنصوبة التي عشر
اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمه اكرمها
اكرمهم اكرمهن ولفظ المجرور للفظ المنصوب الا
ان ياء المتكلم في المنصوب يلحقه النون العماد
نحو ضربني صيانة اي حفظا للفعل من دخول
للكسر وفي المجرور لا اي لا يكون للمجرور نون عماد
الا في مني وعني وقدني وقطني بمعنى حسبي لئلا يزول
بنائه من عن السكون والتاء للمتكلم اذا كان معه
غيره ويكون ما قبلهما ساكن في المنصوب
يكون باقيا على ماله تقول اكرمت وكرلما و

ان اناصح

وعونا ورمينا واعطينا في المرفوع وتقول في المنصوب
اكرمني واكرمنا ودعانا ورمانا واعطانا تمت
الكتاب بعون الله الملك الوهاب في وقت بين
العصر والمغرب في اواخر شهر رمضان المبارك
سنة اثنى خمسين والف